(١٤)

من يحكم الولايات المتحدة ؟

obeikan.com

اعتاد العالم تلقي النصائح من الولايات المتحدة، وهي النصائح التي سرعان ما تتحول بالهراوة إلى إملاءات في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، باعتبارها الدولة الرائدة. حتى ظهر على مساحة القارة الأمريكية مجتمع فريد، خليط ومتنافر مضطهِد لأهل البلاد الأصليين، الهنود الحمر، وهو ما تكرر في تاريخ الحركة الصهيونية التي قامت على سياسة التجميع والاقتحام واضطهاد أصحاب الأرض الأصليين في فلسطين، تطبيقاً لدستورها (بروتوكولات حكماء صهيون) القائم على التضليل والعدوان والسيطرة، بما يغذي نغمة معاداة السامية، تماماً كما كانت أحلام البدايات الأمريكية التي قامت على فوقية الرجل الأبيض والعنصرية، الأساس الذي شكّل الدولة الأمريكية.

وتُجمع الدراسات على أن الوجه الحقيقي للولايات المتحدة، التي يُنظر إليها على أنها واحة الديمقراطية، بدأ يظهر في الأزمات ليذكّر العالم بتاريخ التركيبة العجيبة لما يسمى "الأمة الأمريكية" .. ذات التاريخ الطويل من التمييز والعنصرية.

ورغم ما شهده العالم من تحولات في مفهوم الاستعمار بصورته التقليدية في السيطرة والهيمنة ونهب الثروات وخرق الحدود وتمزيق الجغرافية واستباحة السيادة الوطنية تحت مسميات التدخل الإنساني وحماية الأقليات وحرية التعبير.. إلى آخر المعزوفة، فإن الاستعمار بشكله الجديد مازال يأخذ بمبدأ الهيمنة التي لا تقوم على تفوق القوة وحدها، وإنما على التحكم في العقول عبر خطاب يدغدغ المشاعر في يد، وبممارسة البطش الذي يقوم به الكيان الصهيوني في اليد الأخرى. ناهيك عن الدعم السياسي الذي كان آخر تجلياته التهديد الأمريكي باستخدام حق النقض ـ الفيتو ـ إذا ما أقدمت المجموعة العربية أو السلطة الفلسطينية على تقديم مشروع إلى مجلس الأمن يوصي بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، رغم أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما كان قد أعرب عن أمله في أن ترى هذه الدولة الفلسطينية النور في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول ٢٠١١. بينما تكشف ردود الفعل الغربية وخصوصاً الامريكية والأوروبية على نتائج الاستفتاء في جنوب السودان ازدواجية ونفاق وتآمر هذا الغرب من مسألة حق تقرير المصير. وترى هذه الدول أن ما تمخض عنه الاستفتاء يعتبر، تاريخياً، يؤسس لقيام دولة في الجنوب على حساب وحدة السودان، أي تمزيق السودان، وهو ما سعت اليه هذه الدول وشاركت في تحقيقه بوسائل مختلفة وتحت ذرائع شتى. وهذه الدول نفسها، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الداعمة لمخططات تقسيم وتفتيت وإجهاض وحدة الدول العربية، تنكر على الشعب الفلسطيني حقه في

إقامة دولته المستقلة، شأنه شأن كل شعوب وأمم الأرض!

يتكرر هذا النمط من السلوك اللاأخلاقي من جانب الولايات المتحدة الامريكية في حربها على الدول التي تحاول التمرد عليها، أو تأبى ان تغرّد داخل سربها، وتعتبرها مصدر خطر عليها، تماماً كما أعلنها جورج بوش الابن "من ليس معنا فهو ضدنا". بينما الرئيس جورج بوش "الاب" يوم وقف على منصة الكونجرس "٢٤/١/١٩٩٠" يلقي خطابه المشهور، قال بالنص: "إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الحادي والعشرين، ولابد أن يكون هذا القرن الجديد أمريكياً، بمقدار ما كان القرن الذي سبقه قرناً أمريكياً أيضاً نتيجةً لعصر البترول".(١)

وتحت شعارات ضمان إمدادات النفط والمواجهة الإقليمية وحماية أمن الكيان الصهيوني، والعودة إلى مناطق النفوذ الاستعمارية، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها الغرب، تعدّ لاستراتيجية تدخّل كثيف في الخليج العربي، وبقبول عربي راهن، جعل من الممرات البحرية والأرض العربية مقراً لأكبر حشد عسكري في التاريخ بهدف غزو العراق وتدميره وتمزيقه ونهب ثرواته والتخلص من قدراته. وقد تبدّى ذلك في قرار ينص صراحة على «تحرير» دولة أخرى، «قانون تحرير العراق» لعام ١٩٩٨ رقم ٤٦٥٥، في ٣١/١٠/١٩٩٨، يحمل توقيع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.(٢)

والدولة الأمريكية، أساس «الإمبراطورية الأميركية الجديدة» التي ملأت الدنيا طنيناً عن الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان!! قامت أصلاً على التوسع والتمييز العنصري والاستعباد لأولئك الذين أنشأوا القاعدة الزراعية الأولى التي نهضت عليها الدولة الأمريكية، والذين اصطلوا بنيران أفران الحديد عندما توهجت الثورة الصناعية على الأرض الأمريكية.

ومن المفيد هنا أن نتطرق إلى كتاب جديد «أرض الميعاد والدولة الصليبية ـ صدام أمريكا والعالم» «Promised Land Crusader State» لمؤلفه الأمريكي «والتر أ. ماكدوجال» الذي يتناول فيه سيرة السياسة الخارجية الأمريكية منذ استقلال الولايات المتحدة عام ١٧٧٦ ويؤرخ لها من خلال التقاليد التي حكمت تلك السياسة، وهي تقاليد «العهد القديم» التي وجهت تلك السياسة حتى عام ١٨٩٨ وهي: «الاستثنائية ومبدأ مونرو والأحادية والتوسعية»، وكذلك تقاليد «العهد الجديد» التي وجهت أمريكا في القرن العشرين ـ القرن الأمريكي ـ وهي: «مبدأ ويلسون والإمبريالية

(١) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام ١٩٩٢، ص ١٩٧.

(٢) جريدة الخليج الإماراتية، ٥/١١/١٩٩٨، بالأصل، وكالة الإعلام الأمريكية الرسمية.

والاحتواء»، كما يتناول كيفية تحوّل أمريكا من «أرض ميعاد» إلى دولة صليبية.(١)

ويقول المؤلف، ورئيس تحرير دورية الشؤون الخارجية - فوربس - وأستاذ التاريخ السياسي في جامعة بنسلفانيا، في هذا الكتاب:«نملك نحن الأمريكيين كتاباً مقدساً للشؤون الخارجية، استغرق تقنينه قرنين وانقسم الى عهدين، كل منهما من أربعة كتب، العهد القديم الذي سيطر على خطابنا منذ العام ١٧٧٦ وحتى تسعينيات القرن التاسع عشر، وبشّر بتعاليم الحرية في الداخل، والأحادية في الخارج، والنظام الأمريكي للدول، والتوسع. وقد صمم التقاليد الأربعة حول كيف نكون وكيف نصبح، الآباء المؤسسون لمنع العالم الخارجي من فرصة تشكيل مستقبل أمريكا. كما أن عهدنا الجديد قد سيطر، هو الآخر، على خطابنا في الشؤون الخارجية وعلى الجانب الأكبر من ممارسة دبلوماسية الولايات المتحدة خلال القرن العشرين، وبشّر بالمذاهب: الإمبريالية التقدميّة والويلسونية والاحتواء والتقدم العالمي، أو الاعتقاد بأن أمريكا عليها مسؤولية تنمية الديمقراطية وتنمية الاقتصاد في العالم. وجاء تصميم هذه التقاليد الأربعة الأخيرة ليعطي أمريكا الفرصة لتشكيل مستقبل العالم الخارجي».

يتابع «ماكدوجال»: «كانت تقاليد العهد القديم متماسكة وتعكس صورتنا الأصلية عن أمريكا باعتبارها «أرض ميعاد» جديدة. لكن العهد الجديد جلب التباين والغضب إضافة إلى وعد عظيم. ولأن تقاليد الأخير كانت أقل انسجاماً، وتصادمت كل منها مع الأخرى، عكست صورة أمريكا ليست فقط بصفتها«أرض ميعاد»، بل «دولة صليبية، رسالتها.. إنقاذ العالم»!!

في كتابهما «سياسات الإبادة **The Politics of Genocide**» يتحدث المؤلفان «إدوارد هيرمان»، و«ديفيد بيترسون» حول الاستغلال الخبيث لكلمة «إبادة»، ويتوصلان إلى أن استخدام هذه الكلمة يتم لأغراض سياسية بحتة، ويتم استغلالها في الولايات المتحدة من قِبل الحكومة ومن قِبل إعلاميين وأكاديميين لتشويه سمعة دول أو مجموعات سياسية تتضارب مصالحها، بصورة أو بأخرى، مع المصالح الإمبريالية للويالات المتحدة؛ فعندما ترتكب الولايات المتحدة جرائم المذابح الجماعية التي خلّفت ملايين القتلى والمشوهين والمشردين، التي ارتكبتها بنفسها أو عبر أنظمة موالية (الهند الصينية في الستينيات والسبعينيات، وأمريكا الوسطى في الثمانينيات(، لا يشار إليها باعتبارها مذابح ومجازر تأتي في سياق «الإبادة

---

(١) والتر أ. ماكدوجال: أرض المعياد والدولة الصليبية، عرض جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٧٤٥٤ - ١٦/١٠/١٩٩٩، بترتيب مع وكالة الأهرام للصحافة.

الجماعية». فلماذا تعامل الثالوث المغرض: «الحكومة الأمريكية وآلتها الإعلامية ومؤسسات المال والسلاح وشركات النفط، بما فيها العابرة للقارات»، مع هذه الحالات بأنها إبادة جماعية واعتبر تفجيرات (٩/١١)، إرهاباً وإبادة؟ ويتجاهل هذا الثالوث كلمة «الإبادة» إذا كان الأمر يتعلق بمجازر وإرهاب وعدوانية «الكيان الصهيوني» كما يتجاهل ما اقترفت يداه هو في العراق وأفغانستان، ولا يعتبره إبادة؟!

يمضي «هيرمان وبيترسون» بالقول: «إن أبرز مثال على هذه الملهاة كتاب الصحافي اليهودي «نيكولاس كريستوف» المنشور في جريدة «نيويورك تايمز» الذي يصف ما جرى في دارفور بالسودان على أنه صراع بين حكام السودان العرب والسودانيين الأفارقة[1]، بمعنى أن ما جرى عنصري وعرقي، بالمفهوم اليهودي التلمودي، القائم على سياسة فرّق تسد..، وهو ما آل إلى انفصال جنوب السودان عن الوطن الأم.

وحسب دراسة أصدرها «هيرمان» بالاشتراك مع المفكر الأمريكي «نعوم تشومسكي» تناولا فيها ما سمياه «نظام إدارة المذابح» فإنه يتم تقييم مدى استحقاق الضحايا للقتل والإبادة، والتعاطف أو عدم التعاطف معهم، بحسب هوية القتلة.

ووفقاً لنظام «إدارة المذابح»، بحسب ذلك الثالوث، هناك قتلة جيدون وخيرون، وهم الولايات المتحدة والدول الحليفة. أما الأفعال والتصرفات العسكرية والأمنية التي تقوم بها حكومات غير موالية للولايات المتحدة، حتى لو كانت ضد متمردين محليين داخل حدود الدولة، فتقابل بردة فعل عنيفة من قبل الدوائر السياسية والإعلامية الأمريكية، التي تهب لإلصاق تهم شنيعة بها، وتعمل على تهويل وتضخيم أرقام ضحايا النزاعات الأهلية في دول حكوماتها مناوئة أو غير منصاعة للولايات المتحدة والغرب؛ وتتغافل عن أو تشوّه أسباب النزاعات، وتختلق أحداثاً ووقائع لتبرير إلصاق تهمة الإبادة، ثم تدشن تنفيذ مخططات للتدخل في شؤون الدولة التي تشق عصا الطاعة على أمريكا (السودان، الصومال، فلسطين، لبنان كمبوديا، والقائمة تطول..). ويتخذ هذا التدخل أشكالاً تشمل العقوبات والحظر والحصار الاقتصادي والسياسي، ومنع مسؤولين حكوميين من السفر، وتجميد أرصده مالية حكومية، وتقديم المساعدات لجماعات معارضة مفبركة.

---

(١) إدوارد هيرمان وديفيد بيترسون: سياسات الإبادة، تقديم: نعوم تشومسكي، عرض جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٤٦١ـ ٥/١٠/٢٠١٠. (نعوم تشومسكي، مفكر أمريكي يهودي، مناهض للسياسة الأمريكية ـ الصهيونية).

يروي «عبدالحي زلوم» (الذي أسهم في الأعمال التأسيسية للعديد من شركات أوبك الوطنية، وألّف ثمانية كتب بالعربية وخمسة بالانكليزية كانت موضوعاتها عن النفط والاقتصاد السياسي) في كتابه «أمريكا إسرائيل الكبرى»، ويقول: «يرى المؤرخون أن أصل المصطلح (الثقافة اليهو- مسيحية Judeo Christian Culture) يعود إلى الثورة البروتستانتية. وفي السياق الأمريكي، يرى المؤرخون أن استعمال هذا المصطلح هو للدلالة على تأثير العهد القديم اليهودي «التوراة» والعهد الجديد «الإنجيل» في الفكر البروتوستانتي ومفاهيمه بشكل خاص. لقد رأى المهاجرون الأوائل إلى أمريكا أنفسهم الوارثين للكتاب المقدس العبري وتعاليمه.. التي أصبحت بدورها أساساً لمفاهيم النظام الأمريكي، لتصبح تلك المفاهيم العبرية أساساً للثورة الأمريكية، وميثاق الاستقلال ودستور الولايات المتحدة. (كلام واضح لا لبس فيه! الحضارة الغربية والأمريكية جذورها وروحها يهودية تلمودية!).

(أفرزت الثورة البروتستانتية في بداية القرن السادس عشر شراكة يهودية – مسيحية بروتستانتية كانت الغلبة فيها لليهودية التي ما لبثت أن حللت الربا وأطلقت النظام الرأسمالي الذي استعار اسمه من بارونات رأس المال اليهود فصار النظام بأكمله خادماً لهم. وما لبث الغرب أن انطلق بغزواته الاستعمارية عبر شركاته القُطرية، يبني ثرواته باستنزاف ونهب ثروات الآخرين واسترقاقهم كعبيد يُباعون ويُشترون، أو كمستعمَرين لا حول لهم ولا قوة. ولقد صاحبت جيوش المستعمِرين الغربيين غزوات ثقافية خصوصاً في القرن التاسع عشر، ثم جاء الاستعمار المباشر خصوصاً في القرنين التاسع عشر والعشرين، والاستعمار غير المباشر ما بعد منتصف القرن العشرين في عهد ما بعد الاستعمار (أو ما يسمى أحياناً بعصر الاستقلال). يبين هذا الكتاب بشكل علمي تاريخي أن التحالف الأمريكي – الغربي – الصهيوني اليهو – مسيحي هو أبعد وأقوى من صهيونية «ثيودور هرتزل» مؤسس الحركة الصهيونية، أو نفوذ اللوبي الصهيوني «إيباك» أو اللوبي المسيحي – الصهيوني. فالعلاقة متجذرة في التاريخ. ولقد أطلق المهاجرون الأوائل على الأرض الأمريكية الجديدة المكتشفة اسم «صهيون الجديدة» قبل مئات السنين. وهكذا، فإن أمريكا هي «إسرائيل» الكبرى و«إسرائيل» هي أمريكاً الصغرى.[1]

نأتي إلى الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن وهو يتباهى بحكمه

(١) عبدالحي زلوم: أمريكا إسرائيل الكبرى ـ ٢٠٠٩، عرض جريدة الخليج الإماراتية العدد ١٠٩١٤، ٢٠٠٩/٤/٦.

الذي جاء بما سمّاه «الحرية» إلى الكثيرين.. وهو بوش المجادَل في صحة قراراته لدرجة الهوس، الذي كان ظهوره بعناية شديدة وملحوظة في مختلف وسائل الإعلام الأمريكية، في لقاء استهدف الترويج لكتابه (نقاط حاسمة) الذي صدر مؤخراً ليحكي فيه عن منعطف حاسم في حياته خلال توليه منصب الرئاسة للقوة الأكبر في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية. هذه العناية في اختيار صحافيين غير معروف عنهم انتقادهم لإدارته، عكست حقيقة واضحة حاول بوش في كتابه تثبيتها في الأذهان، وهي الدفاع عن النفس، وتقديم المبررات كافة لتنقية وتلميع صورته، حملتها صفحات تضمنت كمّاً من التناقضات الصارخة التي لا ينافسها في مضمون سيرته سوى الهوس والسطحية، لدرجة قول أحد المعلقين عندما سألوه عما إذا كان قد قرأ كتاب بوش، إنه سيقرأه عندما يقرأ بوش نفسه كتابه.(١)

وقال بوش متباهياً، إنه بعد انتخابات ٢٠٠٤ الرئاسية، قرأ كتاب «ناثان شرانسكي»، وزير صهيوني أسبق، حول قضية الديمقراطية وفكّر في مسؤولية الولايات المتحدة للضغط على من أسماهم الطغاة المستبدين حول العالم. فرأى أنه لابد أن يكون هذا الأمر محوراً مركزياً لسياستنا الخارجية. ويضيف كيف أن مد التحرير العظيم، الذي سرى خلال القرن، تفادى منطقة واحدة في الشرق الأوسط. ثم قفز بوش ليتحدث عن إمكانية الدمقرطة، فقال إن هذا الكلام كان سراباً في إمكانية تنفيذ بلاد الشرق الأوسط لعملية الدمقرطة، وأنها، أي تلك الدول، لن تنجز شيئاً من تلقاء نفسها. لذا، فالحل الذي يراه بوش هو أن تكون منطقة الشرق الأوسط بؤرة أجندة الحرية. ونسي بوش هنا أن يذكر أن «ناثان شرانسكي»، الوزير الصهيوني الأسبق، كان وراء الإيحاء لبوش بحل الدولتين بين الكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية.

وفي عجالة، أشير إلى أهم النقاط التي وردت في كتاب بوش «نقاط حاسمة»:

- بوش لا يزال مصدوماً لعدم العثور على أسلحة دمار شامل في العراق.
- تأثر بوش بكتاب «شرانسكي»، الذي استوحى منه الحرب من أجل الديمقراطية. (شرانسكي روسي الأصل).
- يزعم بوش أنه لم يكن يعرف بفضيحة سجن أبوغريب في العراق إلا بعد مشاهدة التلفاز.
- الجنرال «بترايوس» قاد الهجوم الذي استمر (٦) ساعات لقتل «عدي وقصي».

---

(١) جورج دبليو بوش: نقاط حاسمة ـ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٠، عرض جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٥١٠، ٢٣/١١/٢٠١٠ (في ٤ حلقات).

- يعتبر أن الكيان الصهيوني أهدر فرصة القضاء على حزب الله ـ لبنان، وأن رئيس وزراء العدو السابق، الإرهابي إيهود أولمرت أحبطه لفشل حربه على لبنان.
- اتفق مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك على العمل معاً لمحاصرة سوريا عبر القرار ١٥٥٩.
- حاقد على المغفور له ياسر عرفات ويتهمه بالكذب، وأنه أعطى الضوء الأخضر للإرهابي شارون لمحاصرته.
- العاهل السعودي الملك عبدالله كاد يغادر البيت الأبيض قبل انتهاء اجتماعه (مع بوش).
- قصف «المنشأة» السورية النووية المزعومة كان ضرورياً لأمن الكيان.

ويستمر مسلسل الكذب الأمريكي حيال العراق، وغير العراق، بهدف احتلاله للسيطرة عليه والاستحواذ على ثروته النفطية والتخلص من الخطر الذي كان يشكله على أمن العدو الصهيوني؛ وتمزيق وحدته لتكون بلاد الرافدين النموذج في المنطقة، كما قال بوش الابن. فلا يستبعدنّ أحد أن يكون للعدو الصهيوني دور في أية غزوة أو فتنة تعرضت أو تتعرض لها دولة عربية من مشرق الوطن العربي إلى مغربه. فأدوار العدو تجد من يسهلها أو حتى ينفذها؛ فهو الذي لم يتوقف يوماً عن مخططاته لتفتيت المجتمعات العربية وتدمير قدراتها، مباشرة أو عبر شريكه وراعيه الأمريكي، من خلال شبكات العملاء والجواسيس، في غير بلد. وكلما مضى زمن تنكشف أدوار وتفتضح مهمات قذرة لعبها هؤلاء أو أداروها. ومن هنا يفهم الدعم لانفصال الأكراد عن العراق، وانفصال جنوب السودان عن الوطن الأم.

ما طالعنا به الإرهابي «آفي ديختر»، وزير الأمن الصهيوني الأسبق، مؤخراً في محاضرته عن دور الكيان الصهيوني في تخريب العراق، والإنجازات التي حققها الاحتلال الأمريكي للعراق لمصلحة الكيان، ما زالت ماثلة لما فضحته من أدوار سواء للغزاة أم للعاملين تحت مظلتهم أم المتعاونين معهم المستفيدين من هذا الاحتلال، حتى لا تقوم للعراق قائمة، ويبقى بلا أية قدرات ومحيّداً عن الصراع العربي – الصهيوني. ومما قاله الإرهابي «ديختر»، «إن ما تحقق في العراق نتيجة احتلاله فاق ما كان عقلنا الاستراتيجي يتخيّله»، مضيفاً «إن هدفنا الاستراتيجي ما زال عدم السماح لهذا البلد بأن يعود إلى ممارسة أي دور عربي وإقليمي، لأننا نحن أول المتضررين»، ومشيراً إلى أن « صراعنا على ساحة العراق سيبقى فاعلاً طالما بقيت القوات الأمريكية التي توفر مظلة لنا، لإحباط عودة العراق إلى سابق قوته ووحدته».

مجرمو الحرب الصهاينة، الإرهابيون، هم من يقولون ذلك، ومع هذا يتحدث الغزاة الأمريكيون بشخص رئيسهم المهووس الذي كان دائماً عديم الموهبة، متباهياً بالفاشيين والقتلة ومصاصي الدماء، بوش الابن، المفتون بالصليبية، بوش الذي يأتينا بنقاطه الحاسمة، بعد سبع سنوات على غزو العراق واحتلاله وتدميره، وارتكاب الفظائع بحق شعبه، مبشراً بكذبته الكبرى حول انسحابه. إن ما يجري هو تغيير جلد الاحتلال وخصخصته من خلال وضعه في يد الشركات الأمنية الخاصة وبوجود آلاف المرتزقة، ما يعني أن الاحتلال باقٍ، وأن العراق سيبقى رهينة وجود من يتسابقون على كسب ود الولايات المتحدة الذين أتت بهم على ظهور دباباتها. إنها مسرحية لا تنطلي على أي عاقل، وإدارة أوباما، مثلها مثل إدارة بوش الابن، ماضية في أكاذيبها وتبريراتها.

وسوف يتحدث التاريخ عن حذاء الصحافي العراقي منتظر الزيدي. فقبل حذائه كنا نعتقد أن التاريخ السياسي للأحذية بدأ وانتهى بحذاء الزعيم السوفييتي «نيكيتا خورتشوف» وهو يضرب به على منصة الأمم المتحدة في ذروة الحرب الباردة مع الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع الستينيات من القرن المنصرم، تعبيراً عن رفضه للسياسات الأمريكية آنذاك وحنقه إزاء السلوك الإمبريالي الأمريكي.

لم يجد منتظر الزيدي ما يعبّر به عن رفضه لسياسة بوش السفاح، وما يجيش في صدره من حقد وكراهية لما جرّته إدارة هذا القاتل من ويلات وكوارث إنسانية واقتصادية واجتماعية وأمنية على العراق والمنطقة العربية برمتها، إلا حذاءه وسيلة بليغة وذات معنى، يرمي به الرئيس بوش الابن (٢٠٠٨/١٢/١٧). إنه موقف يختصر سنوات الاحتلال، ليشكل أفضل خاتمة لعهد رئيس بدأ عهده بالحروب باسم الديمقراطية، رئيساً لأمريكا رفض بإصرار أن يجعلنا نتذكر له، ولبلاده أيضاً، يوماً طيباً. لكن أهم ما في حادثة الحذاء أنها ستضطر طواغيت الاستبداد السياسي والطغاة الغزاة لأن يواجهوا حقيقة دامغة: على الاحتلال أن يحمل عصاه على كاهله ويرحل.

لقد أجمعت منظمات حقوق الإنسان ومنظمات وهيئات دولية ونخب فكرية وعلماء وخبراء عسكريون ومراجع أمنية واقتصادية، وكتاب وإعلاميون، وأخيراً موقع «ويكيليكس»، على الكشف عن قيام قوات الاحتلال الأمريكي ومعها قوات رسمية عراقية، صنيعة المحتل، بانتهاكات سافرة وصارخة لحقوق الإنسان. ثم صدر الكتاب المشار إليه لبوش الابن «نقاط حاسمة» الذي فجّر قنبلة جديدة بشأن موضوع التعذيب، معيداً إلى الأذهان ما تردد من أوامر بالترخيص لممارسته، تحت مبررات

وذرائع مختلفة. وإذا كان كتاب الحاكم المدني الأمريكي «بول بريمر» «عام قضيته في العراق» الصادر عام ٢٠٠٦، قد أثار جدلاً واسعاً، ليس على الصعيد العراقي فحسب، بل إزاء استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم، فإن بوش الابن، الذي توهم البعض أنه كان، كما يدعي، مبعوث العناية الإلهية لنشر الديمقراطية في الكرة الأرضية، ولو أدى ذلك إلى إبادة السواد الأعظم من الشعوب المحرومة من الديمقراطية، لا يتحدث في كتابه «نقاط حاسمة» عن الماضي (فترة ولايتين دامت ثمان سنوات) بقدر ما يتحدث عما له علاقة بالمستقبل، وخصوصاً استراتيجية واشنطن بشأن سرقة البترول العربي، التي أفصح عنها وزير الخارجية الأمريكية السابق كولن باول.

ويقول «باول» في خطابه في مؤسسة التراث في واشنطن في ٢٠٠٢/١٢/١٢ ، الخطاب الوثيقة، الذي أعطي اسم «بناء الأمن للسنين القادمة» ويشكل منعطفاً في السياسة الأمريكية الخارجية، تجاه «الأصدقاء والحلفاء» قبل الأعداء، حقيقيين كانوا أم مفترضين! وهنا نورد النص الحرفي للخطاب نظراً لأهميته.

فبعد أن قدم «باول» الشكر لمدير مؤسسة التراث «أيد»، قال: «إنني هنا في هذه المؤسسة لكي أناقش الآمال والتطلعات التي نتقاسمها مع شعوب الشرق الأوسط. إنه لمن المناسب أن نجتمع في مؤسسة التراث، يشاركنا الآخرون من السلك الدبلوماسي والعاملون في الكونغرس والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. إن رؤيا المؤسسة ببناء وطن تزدهر فيه الحرية والرخاء والمجتمع المدني هي نفس الرؤيا التي نتقاسمها مع شعوب الشرق الأوسط لبلدانها. إن الشرق الأوسط منطقة شاسعة فائقة الأهمية للشعب الأمريكي. فالملايين منا يتعبدون في كنائس ومساجد ومعابد مبشرين بالديانات العظيمة الثلاث التي ولدت في الأراضي الممتدة بين البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي. ولغتنا وتقاليدنا حافلة بإشارات إلى بيت المقدس وبيت لحم ومكة المكرمة، ودليل الهاتف لدينا يحمل تلك الأسماء «موسوي ليفي وشاهين» التي تتحدث عن جذور عائلات عريقة في الشرق الأوسط إلى بلدنا. ومن المؤلم أن آلافاً من رجالنا ونسائنا ماتوا في ٢٠٠١/٩/١١، على أيدي إرهابيين ولدوا وأصبحوا راديكاليين هناك».

يضيف «باول»: «واعترافاً منا بأهمية المنطقة، كرّسنا دمنا ومالنا لمساعدة شعوب وحكومات الشرق الأوسط على مدى نصف قرن من الزمن وأكثر. والحقيقة أن سيرتي في الخدمة العامة ترافقت مع الأحداث هناك. فقد كان لي إمتياز أن أكون رئيس

هيئة الأركان المشتركة عندما قادت الولايات المتحدة التحالف الدولي، بما فيه عدد كبير من الدول العربية، الذي أخرج الغزاة العراقيين من الكويت. وأرى اليوم، كوزير للخارجية، أن الشرق الأوسط يتطلب قدراً عظيماً من اهتمامي، وقد ساعدت سياستنا الشرق أوسطية الحكومة على كسب الحرب ضد الإرهاب وتجريد العراق من الأسلحة وإنهاء النزاع بين «إسرائيل» والفسطينيين».

ويمضي «كولن باول»: «والحرب على الإرهاب لا تقتصر على الشرق الأوسط، بالطبع، غير أن أصدقاءنا هناك لهم مصلحة فيها بوجه خاص. فقد عانى كثيرون من بلاء الإرهاب مباشرة، ويسرني أن أقول أن أصدقاءنا سارعوا لمواجهة التحدي بأن منحونا حقوق إنشاء قواعد لعملية «الحرية المستدامة» في أفغانستان وتبادل المعلومات الاستخباراتية. وعلينا أيضاً، بالاشتراك مع دول الشرق الأوسط، ومع أصدقائنا وحلفائنا والمجتمع الدولي، أن نعالج أيضاً الخطر الجسيم والمتنامي الذي يشكله نظام صدام حسين. وقد أعطى مجلس الأمن الدولي، بموافقته الإجماعية على القرار ١٤٤١، العراق فرصة أخيرة للوفاء بالتزاماته. فعلى النظام العراقي أن يختار بين أن ينزع أسلحته أو أن يُجرّد منها، والخيار متروك له.

«ولدينا أيضاً اهتمام قومي عميق وثابت بإنهاء النزاع «الاسرائيلي» ـ الفلسطيني. ونحن نعمل مع أصدقائنا في المنطقة ومع المجتمع الدولي لتحقيق سلام دائم يرتكز على رؤيا الرئيس بوش لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في أمن وسلام. وهذا السلام سيتطلب من الفلسطينيين قيادة جديدة ومؤسسات جديدة، وإنهاء الإرهاب والعنف. وإذا حقق الفلسطينيون تقدماً في هذا الاتجاه، سيكون مطلوباً من «إسرائيل» أيضاً أن تأخذ خيارات صعبة بما فيها إنهاء جميع أوجه النشاط الاستيطاني بصورة تتماشى مع تقرير «ميتشيل». وكما قال الرئيس بوش، إنه إذا كان هناك جهد مكثف من قبل الجميع، فإن إيجاد دولة فلسطينية قابلة للحياة سيكون أمراً ممكناً في عام ٢٠٠٥. إن هدفنا هو تسوية عربية ـ «إسرائيلية» عادلة وشاملة تقبل فيها جميع شعوب المنطقة بعضها البعض كجيران يعيشون في أمن وسلام. وقد كانت هذه التحديات ولا تزال في مقدمة سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية، وكل منها تؤثر تأثيراً عميقاً على مصالحنا القومية وعلى الشعوب التي تعتبر الشرق الأوسط وطناً لها. ونحن ما زلنا ملتزمين إلتزاماً عميقاً بمواجهة كل واحد من هذه التحديات بعزم وتصميم».

يتابع «كولن باول»: «يجب علينا أن نوسع تعاطينا مع المنطقة، إذا كان لنا أن نحقق نجاحاً. وعلينا خصوصاً أن نوجه اهتماماً متواصلاً ونشيطاً إلى الإصلاح

الاقتصادي والسياسي والتعليمي. وعلينا كذلك أن نعمل مع شعوب وحكومات المنطقة لسد الفجوة بين التوقع والواقع الذي دعته الملكة «رانيا» ملكة الأردن بصورة بليغة «فجوة الأمل». وقد أوجد انتشار الديمقراطية.. والأسواق الحرة التي ألهبتها عجائب الصورة التكنولوجية، قوة محركة تستطيع أن تولّد ازدهاراً ورفقاً إنسانياً.

«لقد قدمت دول الشرق الأوسط على مدى التاريخ مساهمات لا تقدر بثمن للعلوم والفنون؛ لكن اليوم هناك شعوباً كثيرة تفتقر إلى ذات الحرية السياسية والاقتصادية وفاعلية المرأة والتعليم الحديث التي تحتاج إليها لكي تزدهر في القرن الحادي والعشرين. وكما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية العام ٢٠٠٢، الذي وضعه أساتذة عرب ويستند إلى حقائق صارخة، إن حوالي ١٤ مليون راشد عربي يفتقرون إلى وظائف ولقمة عيش على موائدهم وأمل في قلوبهم؛ كما سيدخل زهاء ٥٠ مليون عربي من الشبان والشابات سوق الوظائف المزدحم أصلاً خلال الأعوام الثمانية المقبلة. إلاّ أن الاقتصادات لا تولّد ما يكفي من الوظائف. فالنمو الضعيف والناتج المحلي لما يعادل ٢٦٠ مليون عربي هو أقل من ذلك الذي لأربعين مليون إسباني، كما أنه آخذ في التدهور. أضف إلى ذلك إنتاج ٦٧ مليون إيراني، والنتيجة تبقى مجرد ثلثَي الناتج الإيطالي.

«إن دول الشرق الأوسط غائبة أيضاً إلى حد كبير عن الأسواق العالمية، وهي بالكاد تولد واحداً في المئة من صادرات العالم غير النفطية. وهناك عشر دول شرق أوسطية فقط تنتمي إلى منظمة التجارة العالمية. إن العجز في الفرص الاقتصادية يؤدي إلى اليأس، وهو، إضافة إلى الأنظمة السياسية المتصلبة، يشكل خميرة خطيرة حقاً، وإلى جانب اقتصادات أكثر تحرراً يحتاج كثير من شعوب الشرق الأوسط إلى صوت سياسي أقوى. وقد جسد الرئيس بوش تطلعات الشعوب في كل مكان عندما قال في خطابه في "وست بونيت" إنه عندما يتعلق الأمر بالحقوق والحاجات المشتركة للرجال والنساء، ليس هناك تصادم حضارات؛ فمتطلبات الحرية تنطبق كلياً على أفريقيا وأمريكا اللاتينية وكامل العالم الإسلامي. وهناك بصيص أمل في الشرق الأوسط؛ فدول مثل البحرين وقطر والمغرب قامت بإصلاحات سياسية جريئة، والمنظمات المدنية ناشطة بصورة متزايدة في كثير من الدول العربية وتعمل في قضايا تتعلق بالاحتياجات اليومية الضرورية. ونحن نرى ثورة عارمة في وسائل الإعلام من المحطات الفضائية إلى المجلات الأسبوعية، ومع ذلك، مازالت تحكم كثيراً من الشرق أوسطيين أنظمة سياسية مغلقة، ناهيك على أن لغة الكراهية والاستبعاد

والتحريض على العنف لا تزال هي اللغة السائدة».

كما يقول وزير الخارجية الأمريكية «كولن باول» في خطابه في مؤسسة التراث بواشنطن: «وكما قال الملك محمد السادس عاهل المغرب لبرلمان بلاده قبل سنتين، إن تحقيق التنمية والديمقراطية والتحديث يتطلب تحسين وتقوية الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والجمعيات ووسائل الإعلام وتوسيع مدى المشاركة». وخلال زيارة الرئيس المصري «مبارك» لواشنطن في مارس/ آذار ٢٠٠١، طلب مني الرئيس بوش أن أتولى رئاسة محاولة جديدة للحكومة الأميركية لدعم شعوب وحكومات الشرق الأوسط في جهودها الرامية لمواجهة التحديات الإنسانية الملحّة. إن النتائج الأولية لعملنا هي كناية عن مجموعات مبتكرة من البرامج وإطار لتعاون مستقبلي نسميها مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط؛ وهي الجسر بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط. ومبادرة شراكتنا هي استمرار تصعيد لالتزامنا القائم منذ زمن طويل على العمل مع جميع شعوب المنطقة لتحسين حياتها ومواجهة المستقبل بأمل. وكما قررنا إعادة الانتساب إلى اليونيسكو، ليكون الدليل القوي على التزامنا بكرامة الإنسان في الشرق الأوسط.. سنخصص مبلغ ٢٩ مليون دولار لانطلاق هذه المبادرة، لتكون زيادة عن أكثر من ألف مليون دولار نقدمها كمساعدة اقتصادية للعالم العربي سنوياً. وتستند مبادرتنا إلى: إننا سنشترك مع مجموعات من القطاعين الخاص والعام لسد فجوات الوظائف بإصلاح اقتصادي واستثمار الأعمال وتنمية القطاع الخاص، ولسد فجوة الحرية بمشاريع لتقوية المجتمع المدني وتوسيع المشاركة السياسية ورفع أصوات النساء. وسنعمل مع المربين لسد فجوة المعرفة بمدارس أفضل ومزيد من فرص التعليم العالي. وسنعمل مع الحكومات.. لإنشاء أحكام وأنظمة اقتصادية ستجتذب الاستثمار الأجنبي وتتيح للقطاع الخاص أن يزدهر. وسنساعد شركات الأعمال الصغيرة والمتوسطة على تحقيق الوصول إلى رأسمال وسننشئ صناديق أموال للمشاريع في الشرق الأوسط. وسنساعد مزيداً من الدول على المشاركة بسخاء في الاقتصاد العالمي بتقديم مساعدة فنية إلى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية كالسعودية والجزائر ولبنان واليمن لتلبية معايير منظمة التجارة العالمية. وهو يعني البناء على اتفاقنا الناجح للتجارة الحرة مع الأردن بالبدء بمفاوضات اتفاق تجارة حرة مع المغرب، كما يعني الاستمرار في العمل مع دول كمصر والبحرين لاستكشاف طرق لتعزيز علاقتنا الثنائية من التجارة الاقتصادية بما في ذلك عبر اتفاقات تجارة حرة ممكنة. وتتطلب الاقتصاديات المنفتحة أنظمة

سياسية منفتحة؛ وعليه فإن الركيزة الثانية لمبادرتنا من الشراكة ستدعم المواطنين عبر المنطقة، الذين يطالبون بأصواتهم السياسية. وقد بدأنا المشروع الإخباري الأول في هذا المجال الشهر الماضي (نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢) عندما أحضرنا وفداً من ٥٥ زعيمة سياسية عربية إلى الولايات المتحدة لمشاهدة انتخاباتنا النصفية. وقد عقدتُ اجتماعاً هاماً جداً مع هذه المجموعة الرائعة وكان التزامها وطاقتها مصدر إلهام لي. وقد تحدث أولئك النسوة ببلاغة عن قلقهن بالنسبة إلى المستقبل وأحلامهن بعالم يعيش فيه أطفالهن في سلام، وعن أملهن في رؤية نهاية للنزاعات وطلبن معرفة المزيد عن الديمقراطية.. الأمريكية، وكيف يجعلن أصواتهن أكثر فعالية. ولكي تعمل الاقتصادات الحرة والأنظمة السياسية بنجاح، فإنها تحتاج إلى مواطنين متعلمين؛ وعليه ستركز الركيزة الثالثة لمبادرة التعاون بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط على إصلاح تعليمي، حيث ستشدّد برامجنا على تعليم الفتيات. فعندما تتحسن نسبة التعليم بين الفتيات، تتحسن كذلك مؤشرات التنمية، وسنوفر منحاً دراسية للفتيات وتوسيع مجال التعليم لهن، وسنعمل مع المربين لتعزيز الإشراف المحلي على الأنظمة والمناهج المدرسية.(١)

هذا الخطاب الوثيقة لرأس السياسة الخارجية الأميركية، يضع النقاط فوق الحروف، بلا خجل أو وجل، يعلن فيه محددات السياسة الاستراتيجية في الشرق الأوسط. خطاب تناقلته وسائل الإعلام على اختلاف مشاربها، يعبر عن اندفاعة جديدة للرأسمالية بمفهومها التقليدي، تتبدّى فيها قواعد اللعبة القذرة التي فرضتها العولمة، بأدوارها ومخططاتها، في سباق لأركان الإدارات الأمريكية المتعاقبة بهدف إعادة المنطقة إلى مناطق النفوذ الاقتصادي والعسكري والثقافي ونهب الثروات وتبديد القدرات.

هذه الاستراتيجية، بكل عناوينها، بوصفاتها وإملاءاتها، حبذا لو تكفّ الإدارة الأمريكية عنها وعما تتضمنه من الكذب والكلام المعسول وعن محاولات لعب دور الناصح والمرشد والمحذر في التعاطي مع مصر الكنانة وهي تكتب وتسطّر تاريخاً جديداً بعد سُبات جراء جرعات الانفتاح والواقعية وآخر الحروب، أوصلتنا إليه معاهدة السلام.. مع العدو، التي اكتمل بها انزواء مصر العروبة عن قضايا أمتها القومية طيلة أربعة عقود عجاف، بدت مصر خلالها أمام أفق مسدود. وكان الظن أن الأنظمة الشمولية والاستبدادية باتت-قدراً لافكاك منه، إلى درجة أصبح الحديث عن

(١) أنيس الدغيدي: تاريخ بوش السري الأسود، دار الكتاب العربي، القاهرة، دمشق ٢٠٠٤، ص ١٨٠-١٩٠.

الديمقراطية والتغيير في الوطن العربي بمثابة حديث عن مثاليات لا يمكن تحقيقها.

هذا ما جاءنا به الصحفي الصهيوني «عوفر شيلح» الذي يعتقد أن الديمقراطية ليست من أجل العرب، والعرب محجوزون منذ مئات السنين وراء الغرب والكيان، بسبب الثقافة والتراث القبلي، وربما لشيء لا يمكن تغييره في صورتهم الجماعية. فمن الجيد لهم وللعالم أن يحكمهم طغاة يعتمدون على قوة عسكرية، ويورثون أبناءهم الحكم مع الإيهام بالانتخابات. والحرية ليست خيراً لهم، لأن صبغتهم الظلامية ستندفع خارجة في موجة عنف موجهة إلى المحيط.(١)

وقال المحلل العسكري في صحيفة «يديعوت أحرونوت» الصهيونية «ألكس فيشمان» أنه في المرحلة الحالية يدخل الكيان في حالة تأهب على ضوء احتمال انتقال النيران من مصر إلى الأردن وتشتعل معها الضفة الغربية أيضاً. وفي ما يتعلق بمصر، فإنه يوجد شعور في الكيان بأننا نلج فترة مرحلية سيتم خلالها الحفاظ على السلام.. والعلاقات الثنائية، لكن انتخابات ديمقراطية قد تؤدي إلى صعود مجموعة المعارضة.(٢)

إن الولايات المتحدة صاحبة استراتيجية «الفوضى الخلاقة» التي تشكل سياساتها، الوجه الآخر للعدو الصهيوني، واشنطن بحزبيها الديمقراطي والجمهوري، بإداراتها خصوصاً تلك الوجوه المعروفة لكل عربي، كانت مع غزو العراق واحتلاله وكانت وما زالت مع الاحتلال الصهيوني وما يمثله من عدوان وإرهاب وتهويد واستيطان. حبذا لو أنها توقف تدخلها السافر في الشأن العربي والحراك الشعبي الذي يشهده الوطن العربي. فالكل، من المحيط الى الخليج، والعالم، يتطلع الى مصر العرب والعروبة، مصر الباب والمفتاح، والأمل، كتابة عصرٍ جديد يستولد هوية جديدة، تعيد لمصر دورها وريادتها، بانطلاقتها في ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، يوم بدأ شباب وشعب مصر بتجديد كتابة فجر جديد، يوم جعلوا عنوان مكافحة الفساد والإصلاح وقطع دابر التدخلات الخارجية وإسقاط النظام الفردي الذي جثم على صدورهم لعقود. لقد أكدت مصر بما لها من تاريخ سطره شعبها وقادته التاريخيون، محمد علي، أحمد عرابي، سعد زغلول، وجمال عبدالناصر، دائماً قدرتها على النهوض. وإن التغييرات التي شهدتها الأمة أثبتت وتثبت للقاصي والداني، للأمريكي البشع،

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية: ديمقراطية برسم الأمن الصهيوني، آراء وتحاليل حول تداعيات مصر وتونس، العدد ١١٥٨٩، ٢٠١١/٢/١٠.

(٢) المصدر نفسه.

المستعمر والغازي الجديد، أن الأمة العربية قادرة على التفاعل بفعل إرادتها التي لا تلين، بعيداً عن أي تدخلات أو وصايات أو إملاءات، من الشرق أو الغرب بما فيه ربيبته الكيان الصهيوني.

هذه التباشير، برياحها وعواصفها التي تتحدث عنها وزيرة خارجية الولايات المتحدة «هيلاري كلينتون»، التي تُستقبل بالحفاوة البالغة في القصور العربية، كما استقبل أسلافها (مادلين اولبرايت وكولن باول وكوندوليزا رايس) ورؤساء من الغرب بالرقص بالسيوف، هي عواصف كثيراً ما عودتنا عليها واشنطن مثقلة بأطنان قنابل وصواريخ الفتك والدمار والقصف الجوي والبحري والبري الذي طال الأرض العربية، ناهيك عن عدوانية وجرائم ومجازر العدو الصهيوني، وما يحيكه المشروع الأمريكي - الغربي – الصهيوني لهذه الأمة بثرواتها ومقدراتها وقدراتها ومستقبل أجيالها.

وعلى الغرب أن يعلم أن مصر عنوان العرب ومرآتهم، حاضرهم ومستقبلهم، وقد أشرقت شمسها من جديد لتعيد لها الموقع الذي تستحق، والدور الذي تعلق عليه الملايين آمالها على امتداد الأرض العربية، وفي مقدمتهم الشعب الفلسطيني وهو يعاني مرارة آخر احتلال في التاريخ، في عالم فقد البصر والبصيرة، وأعمته «الأنا».

ويدافع جورج بوش الابن عن الموبقات التي ارتكبها بحق الإنسانية، لا سيما قراره بغزو العراق بعد أفغانستان، واعترافه الصريح بأنه شن الحرب على العراق جراء معلومات مضللة، فحصل في الدولة العراقية ما حصل من تدمير أعاد هذا البلد العربي إلى ما قبل العصر الصناعي. وإن ما قاله جيمس بيكر وزير خارجية أميركا لطارق عزيز وزير خارجية العراق، بلقائهما في جنيف قبل الغزو، يرتب على الولايات المتحدة مسؤوليات جساماً قانونية وسياسية وأخلاقية، لا يمكنها التنصل منها.

لقد غزا بوش الابن بلاد الرافدين تحت شعار «حرية العراق» فأسر العراق ومزقه ودمره وفتك بشعبه وهجّره ونهب ثرواته. وما إعلان «باراك أوباما» الذي اختار، أو فُرض عليه، «إنهاء المهمات القتالية» سوى مشهد مستنسخ لمشهد مماثل، ولكن بصورة مختلفة، قدمه الغازي بوش الابن، عندما أعلن في أول مايو/أيار ٢٠٠٣، أي بعد شهر وعشرة أيام على الغزو الإمبراطوري والاحتلال الأمريكي للعراق، «النصر» و«إنهاء العمليات القتالية الكبرى» وحلّ بعدها بالعراق ما حلّ من كوارث. فالصفحة الجديدة ، الكذبة الكبرى، التي يروّج لها الاحتلال الأمريكي، كذبة إنهاء المهمات القتالية أو العمليات القتالية الكبرى، هي تغيير لجلد الاحتلال فحسب. فالإبقاء على ٥٦ ألف جندي أمريكي يتوزعون على ٩٤ قاعدة عسكرية للغزاة، وخصخصة قوات الاحتلال

من خلال وضعها في يد الشركات الأمنية الخاصة وبوجود آلاف المرتزقة، يعنيان أمراً واحداً هو أن الاحتلال باقٍ. فهؤلاء الذين يبقيهم الاحتلال ليسوا مشرفين اجتماعيين ولا فاعلي خير؛ إنهم جنود وضباط مدججون بالأسلحة والدبابات والطائرات، قطعوا آلاف الأميال تنقلهم البوارج والسفن الحربية وحاملات الطائرات لغزو بلاد الرافدين وتدمير دولة ذات سيادة وحضارة مشهودة، وعضو في الأمم المتحدة.

وإذا عرفنا أن الرئيس «أوباما» أمر بمنع استخدام التعذيب، ووعد بإغلاق سجنَي أبو غريب وغوانتانامو، على الرغم من استمرارهما حتى كتابة هذه السطور، وأن سلفه بوش الابن اعترف بوضوح بأنه شن الحرب على العراق جراء الكذب والتضليل بزعم وجود أسلحة دمار شامل، اتضح أكاذيب مزاعمهما بأن الهدف الحقيقي للاحتلال كان السيطرة على العراق والاستحواذ على ثرواته النفطية، ومن ثم التخلص من خطر كان يشكله العراق على أمن العدو الصهيوني. وبعد ثمان سنوات على غزو العراق واحتلاله وتمزيق وحدته وإثارة النعرات الطائفية والمذهبية والإثنية بين مكوناته، نتساءل، كما هم الملايين من الشعوب المقهورة التي تعرضت للاقتحام والإبادة وسفك الدماء والعنصرية والتوسع، بدءاً من الهنود الحمر، إلى الإبادة في هيروشيما وناغازاكي وأمريكا اللاتينية وفيتنام وحرب البلقان وصولاً إلى أفغانستان ثم العراق؟ ومع إدعاءات الإدارات الأمريكية المتعاقبة والغرب كله بالديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان، نتساءل: لماذا هذا الإصرار يا دعاة الحروب، بل يا «أنبياء الحروب»، على تعريض دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة لانتهاك أجوائها وحدودها وارتكاب الاعتداءات والمجازر بحق شعبها، دون أن نجد صوتاً في الغرب يندد بالعدوانية الصهيونية، أو يدعوها لتطبيق قرار واحد من قرارات الشرعية الدولية؟ ولماذا يا رجل القانون، يا رئيس الولايات المتحدة «باراك أوباما» يا من دعوت للتغيير، يا من أقمت الدنيا ولم تقعدها أنت وأمثالك ممن يدعون بالحرية والمساواة وحقوق الإنسان والديمقراطية، في لندن وبرلين وباريس وروما ومدريد و.. لأجل إرهابي أسير من شذاذ الآفاق اسمه «جلعاد شاليت»، دون أن تحرك شعاراتكم ساكناً لصالح حوالي عشرة آلاف أسير فلسطيني في سجون الاحتلال الصهيوني؟ وسنبقى نتساءل إلى أن يأتي مثل ذلك اليوم الذي حرر فيها صلاح الدين الأيوبي والظاهر بيبرس بيت المقدس وطهرها من الدنس؛ وأمثال خالد بن الوليد وكذلك سعد بن أبي وقاص الذي انتصر على الفرس ودحرهم في معركة القادسية، وجمال عبدالناصر الذي رفع الصوت عالياً في موقعة السويس: على الاستعمار أن يحمل عصاه على كاهله ويرحل.

أية عدالة وأي قانون، وإدارة الرئيس «أوباما» كانت بعد توليه سدة الرئاسة قد صرحت بأنها ستتعامل بشكل قانوني مع نتائج التحقيقات الخاصة بالمسؤولين في إدارة «بوش» الذين كانوا وراء سياسات الاستجواب التي اعتمدتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ووزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) مع المعتقلين في سجن أبو غريب في العراق، وفي سجن غوانتانامو وأفغانستان وسجون سرية منتشرة هنا وهناك؟ وجاء اعتراف الرئيس بوش الابن صادماً، ليطلق موجة جديدة من المطالبات، حتى من الوسط الأمريكي، بملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم ضد حقوق الإنسان، أمثال: ديك تشيني، دونالد رامسفيلد، مارتن أنديك، وولفويتز، دوجلاس فايث، بول بريمر، توم دين، مادلين أولبوايت، كوندوليزا رايس، كولن باول، ريتشارد هاس، ومارك كروسمان وغيرهم، ممن أضافوا موبقات جديدة لتاريخ أمريكا الدامي.

أستأذن القارئ، لأعرّج قليلاً على بعض الشواهد والمعطيات للموقف الأوروبي الذي لم يرتق حيال الصراع العربي ـ الصهيوني إلى المستوى الذي يمثل القيم والمبادئ التي تدعو إليها دول القارة الأوروبية، وهي لا زالت أسيرة إرث الحرب العالمية الثانية وشعور الإثم الذي ارتكبته بحق اليهود والذي تحول إلى إثم بحق الشعب الفلسطيني الذي عانى نتائج جريمة لم يرتكبها؛ هذه الجريمة كانت ولا تزال بدعم مطلق وشراكة صهيونية – غربية بامتياز (وهو ما تعرضنا له في بحث «الفاتيكان والصراع العربي ـ الصهيوني»). فالدول الأوروبية الواقعة تحت سطوة اللوبيات اليهودية وإرث ماضيها، كانت شريكة أساسية في الجريمة التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني من خلال زرعها للكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية، ودعمها لعملية تسهيل الهجرة اليهودية ـ التهجير ـ من أراضيها في الخارج إلى فلسطين، ومن ثم تقديم كل مقومات الدعم للكيان الصهيوني وتمكينه وتثبيت وجوده وتعزيز قوته وتطوير قدراته وتزويده بأحدث الأسلحة وأشدها فتكاً لتحقيق أهدافه في التوسع والعدوان.

وبريطانيا التي لا تملك أعطت أرض فلسطين لمن لا يستحق من شذاذ الآفاق، يعمل وزراؤها ومسؤولون بارزون فيها، حسب صحيفة «جويش كرونيكل» الناطقة باسم اللوبي اليهودي في بريطانيا (٢٠١٠/٧/٩) على تغيير «قانون مذكرات التوقيف» لمنع اعتقال مسؤولين صهاينة. وأشارت إلى أن الحكومة البريطانية تريد تجنب الجدل السياسي الذي اندلع في أعقاب إصدار محكمة بريطانية مذكرة اعتقال بحق وزيرة خارجية العدو السابقة الإرهابية «تسيبي ليفني». بريطانيا تريد تغيير القانون البريطاني لأجل سلامة وأمن المجرمين والإرهابيين الصهاينة!

في هذا الوقت، الذي أدوّن فيه هذه السطور، يصل إلى فلسطين المحتلة (٤٠٠) أربعمئة نائب أوروبي، من أصدقاء الكيان الصهيوني، الذي يبذل جهوداً حثيثة لتبييض صورته الإجرامية على مستوى الرأي العام الدولي، بسبب ما ارتكبه من مجازر ومحارق في فلسطين وفي لبنان، برعاية ودعم وحماية واشنطن، أياً كان على سدة البيت الأبيض جمهورياً أم ديمقراطياً، لتقديم صك براءة لهذا الكيان من آثامه. أصدقاء الكيان، هؤلاء، بفعلتهم هذه، وبعد كل ما ارتكبه العدو في الأرض العربية، هم شركاء بامتياز في جرائم هذا العدو. هؤلاء القراصنة القادمون من قارة صدئت وتعفنت اسطوانة ما تسميه الحضارة وحقوق الإنسان والمساواة؛ إنها الكذبة التي لم تعد تنطلي على أي عربي.

الموقف الأوروبي لا يزال في الواقع تابعاً للموقف الأمريكي، الداعي لدعم عملية التسوية، واعتبار الاستيطان غير شرعي، من دون أي تحرك فعلي، إجرائي وعملي، يلزم الكيان الصهيوني بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، أو اتخاذ أي موقف عملي رداً على الانتهاكات الصهيونية المتمادية لهذه القرارات، أو لردعه عن التمادي في العدوان وارتكاب المجازر وجرائم الحرب كالتي وقعت في قطاع غزة ولبنان.

وللغرب دائماً لغات وأساليب، يُروّج لها ويسوّقها صغار النفوس الذين رهنوا حياتهم رخيصة على حساب أوطانهم وقضاياها، كما هو حال الكثير من الفضائيات والصحف الصفراء والإعلاميين الحاقدين والمأجورين. منها لغة التهديد التي تملي على الآخرين الانصياع والتغريد في السرب، ولغة التمويه والتعمية التي تحاول تجميل التهديد والوعيد. بمعنى آخر، لغة العصا والجزرة.

كان هذا هو الشأن الغربي تجاه الأحداث، ورياح التغيير في مصر وتونس، التي كان الغرب يستقبل رئيسيها بالأحضان وبالتعامي عن كيفية فوزهما بالمراحل الانتخابية الرئاسية. وكان هذا الغرب يخفي قباحة واستبداد وفساد هذين النظامين الفرديين الاستبداديين وأمثالهما، اللذين كانا يغردان داخل معزوفة السياسات الغربية. إن الكشف عن فجاجة التمسك أو الاهتمام الغربي بحقوق الانسان والديمقراطية وتطبيقاتها، هو ما شغل الغرب الذي أصمّ الآذان بدفاعه المزعوم عن مبادئ الحق والعدل.! وبعد التغيير الذي حصل في مصر الكنانة، لم تكن حماية حقوق الإنسان ولا مبادئ الحق والعدل، ولا تطبيق الديمقراطية من خلال التخلي عن قانون الطوارئ أو البدء في انتخابات حرة جديدة هي الشغل الشاغل للغرب. إن الشغل الشاغل والهم الأساسي للغرب هو الحث على الالتزام باتفاقية «كامب ديفيد»، اتفاقية الذل والعار

التي سمرت العدو في حالة استرخاء طيلة ثلاثة عقود، هدفه الصلح المنفرد وليبقى هذا الكيان خط الدفاع الأول للغرب.

وهذا ما دعا إليه رئيس وزراء إسبانيا السابق (خوسيه ماريا أزنار) في مقال نشرته صحيفة «التايمز» الصادرة في لندن (٢٠١٠/٦/١٧). فقد دعا إلى دعم الكيان الصهيوني، محذراً من أن انهيار الكيان سيقود إلى انهيار الغرب، باعتباره أفضل حليف للغرب في المنطقة المضطربة التي تواجه باستمرار خطر الانزلاق إلى الفوضى، مؤكداً (أزنار) أن الكيان في منظور الغرب هو خط الدفاع الأول، في منطقة حيوية لأمن الطاقة لاعتمادنا المفرط على النفط في الشرق الأوسط. وأضاف «إن الدفاع عن حق الكيان الصهيوني في العيش بسلام وضمن حدود آمنة يتطلب درجة من الوضوح الأخلاقي والاستراتيجي، التي كثيراً ما تبدو وكأنها اختفت في أوروبا»، معتبراً أن الكيان جزء أساسي من الغرب وما هو عليه بفضل جذوره اليهودية ـ المسيحية. ففي حال تم نزع العنصر اليهودي من تلك الجذور وفقدان الكيان الصهيوني، فسنضيع نحن أيضاً، وسيكون مصيرنا متشابكاً وبشكل لا ينفصم.(١)

يتضح أكثر فأكثر، ويوماً بعد يوم، أن على الاتحاد الأوروبي، المرتبط بالكثير من المصالح مع الدول العربية، أن يخرج من كونه ملحقاً أمريكياً، ومجرد ببغاء لغته أمريكية، إلى انتهاج سياسة شرق أوسطية مستقلة وليست تابعة.

لقد أعمى البلدان الغربية تحيزها ووقوفها إلى جانب الكيان الصهيوني وأمنه ومصالحه؛ والخشية أن يكون هذا التصرف الأرعن من هذه القوى ينبع من استمراء الاستهانة بالمنطقة العربية، واستمرار الاعتقاد بأنه ما زال في قدرتها فرض سياساتها وإرادتها وإملاءاتها وهيمنتها عليها، بعد أن أشرقت شمس التغيير وخرج المارد العربي في مصر الكنانة من قمقمه. ولن يقودها هذا العمى بالولع والحب لهذا الكيان الاحتلالي إلا إلى الإضرار بمصالحها وعلاقاتها في نهاية المطاف. وعلى هذه القوى الغربية، التي أعماها أيضاً الغزو وإشعال الفتن والحروب وارتكاب الإبادة الجماعية والتمييز العنصري والاستعلاء والكراهية والعداء، أن تعلم علم اليقين أنه بلغ السيل الزبى. فالتاريخ الجديد في المنطقة العربية ستبدأ تباشيره، وأن الرضى بمرحلة نظام الفرد وكمّ أفواه الشعب وزرع الفساد والمفسدين لعقود أرست سلبيات تتناقض وحق المواطن في العيش الكريم والكفاية والعدل، ما جعل المجتمعات العربية فريسة

(١) خوسيه ماريا أزنار (رئيس وزراء إسبانيا السابق) مقال في صحيفة التايمز اللندنية ٢٠١٠/٦/١٧. عن جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٣٥٢ ـ ٢٠١٠/٦/٨.

للاستبداد والقهر والظلم والتمييز الاجتماعي.

إنه تاريخ جديد في المنطقة العربية، وكرة الثلج الشعبية ستكبر وتكبر لتأخذ في طريقها كل الطواغيت الذين حكموا ضد إرادة وتطلعات شعوبهم. أما الأمر الأبلغ فهو الطريقة التي استقبل بها التونسيون وأشقاؤهم العرب نجاح ثورة الشعب المصري. كيف لا، ومصر القائدة والرائدة والثقل، في كل عين وعلى كل شفة ولسان. فالنبض نبضها والزمن زمنها والراية رايتها وهي الرائدة وصانعة الثورات. إنه شعب الكنانة الذي اندفعت جموعه الغفيرة كالطوفان يومي ٩ و ١٠ يونيو/حزيران ١٩٦٧ إبان النكسة، تطالب جمال عبدالناصر بالعودة عن قرار التنحي، وهو شعب الكنانة ومعه شعوب الأمة العربية الذين خرجوا يوم تشييعه في ما وصف بأنه أكبر جنازة في التاريخ، حيث شعرت الأمة ولا تزال باليتم الكبير برحيله المبكر الفاجع، في الثامن والعشرين من سبتمبر/أيلول عام ١٩٧٠؛ يوم لا يخلو من دلالة تاريخية ـ سياسية في حياة هذه الأمة. إذ صادف رحيل جمال عبدالناصر حينئذ ذكرى أليمة أخرى هي ذكرى انفصال الإقليم السوري المشؤوم عن دولة الوحدة المصرية ـ السورية التي عرفت باسم الجمهورية العربية المتحدة؛ وهو الانفصال الذي وقع في اليوم نفسه من عام ١٩٦١، أي قبل تسع سنوات من رحيل عبدالناصر.

وما زاد الطين بلة، هذا الغرب بسياساته العدائية لقضايا الأمة العربية، التي باتت بفعل الوهن والعجز الذي أصاب نظامها، مطية لأطماع الغرب، تتوسل منه وتدفع له الجزية صاغرة؛ وعن هذه الوقاحة الغربية، نقلت الأخبار الصحفية مؤخراً عن مصادر فرنسية أن باريس تحرّض جامعة الدول العربية ضد محطات التلفزة التي تبث ما تسميه «دعاية لا سامية». فالموقف الفرنسي يجعل ما يسميه «العداء للسامية» مطية لأغراض الكيان الصهيوني، خاصة وأن الغرب لا ينفك يعظ العالم، وخاصة العرب والمسلمين، بضرورة احترام حرية الرأي والتعبير؛ وحينما تصبح هذه الحرية غير مناسبة لهم وتتعارض مع نهجهم، يبدأون بالتجرؤ على التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، كما حدث في السودان ولبنان وفلسطين وأخيراً في تونس ومصر.

لم يكن العداء للكيان الصهيوني أصلاً بسبب ديانة تلك العصابات التي أقامته، مدعومة بالاستعلاء الغربي، وإنما بسبب الجرائم التي ارتكبها وما زال بحق الفلسطينيين والعرب. وقد كان هذا شأن الغرب، مثلاً، في الوقوف ضد الدولة العنصرية في جنوب أفريقيا في حينه؛ فالعداء لتلك الدولة لم ينطلق من دين من فيها وإنما من الظلم الذي كانت تلحقه بسكان البلد الأصليين. والغرب يواجه العرب والمسلمين بوقاحة

ما بعدها وقاحة حينما اعترضوا على الإساءات التي توجه لمقدساتهم ورموزهم الدينية، بل إن الوقاحة وصلت إلى حد تكريم من رسم الكاريكاتيرات المسيئة للرسول الأكرم (ص) وللمسلمين أجمعين؛ كل ذلك جرى وما زال بحجة حرية الرأي.!

وفي مشهد فرنسي آخر عبرّت فيه باريس مجدداً عن حقدها الدفين تجاه القضايا العربية، بمركزيتها، القضية الفلسطينية، يوم أطلقت على أحد ميادينها أسم «ساحة بن غوريون» في العام ٢٠١٠ وفي قلب باريس، لتلطخ وجه باريس الحرية والإخاء والمساواة، وتطرح العديد من الأسئلة، منها ما يتعلق بشخصية ذلك الإرهابي وأخرى تتعلق برمز صهيوني آخر بشخص رئيس الكيان الصهيوني شمعون بيرز، الذي شارك في التدشين. فلماذا دعوة رمز الإرهاب هذا رغم تاريخه الإجرامي؟ وهل يستحق المجرم بن غوريون، بالفعل، هذه الساحة، وما الذي يمكن ان تحققه باريس ساركوزي وهي تلطخ ميداناً من ميادينها لتحصل بالمقابل على مجرّد مكافأة عبارة عن طابع بريدي يحمل صورة نيكولا ساركوزي.. ابن جلدتهم، كما هي «كارلا» زوجته؟!

ليس هناك من عجب في ظل كل هذا العداء؛ فالضعف يغري بالهجوم والإلتهام، وينبغي ألا نلوم الغربيين على شراهتهم وعدائيتهم وتطاولهم، وإنما ينبغي على العرب أن يلوموا أنفسهم.

في كل مرة يشهد فيها العالم حدثاً كبيراً، يعلن قادة الغرب عامة، والولايات المتحدة خاصة، أنهم فوجئوا أو بوغتوا بوقوعه؛ ويحمّلون أجهزتهم المسؤولية إما عن حدوثه أو عن عدم علمهم المسبق به. في الحالتين، تمر السياسات الغربية بحالة من التخبط وفقدان التوازن في العقل والتدبير، تقوم جوهرياً على ردود الأفعال وحالة طيش أكثر ما تستند إلى منظور واقعي ومعطيات محددة واضحة، وبالتالي إلى خطة مترابطة تعرف ما تريد وكيف تبلغ أهدافها المرجوة.

هذا ما حدث غالباً عند وقوع انفجار أوكلاهوما (في النصف الثاني من عام ١٩٩٨) وأحداث ٩/١١، وقبلها الثورة الشيوعية عام ١٩١٧، إلى الثورة الإيرانية ١٩٧٩/٧٨، وصولاً إلى ما حدث في تونس ومصر، أو ما يشهده العالم العربي من أحداث راهنة. ومن يراقب أحداث أيامنا، ثورة الخبز في تونس، ما أطلق عليها صيحة ١٤ يناير (٢٠١١) يوم هروب زين العابدين بن علي، يوم الإطاحة به بعد ٢٨ يوماً من التحرك الشعبي ضد سلطة ظالمة مستبدة طيلة ٢٣ عاماً من قهر وحرمان الشعب التونسي؛ والثورة الشعبية في مصر، ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١) التي أطاحت بنظام دكتاتوري فاسد طيلة أكثر من ثلاثين عاماً، شرطي حماية المشروع الغربي (الأمريكي) الصهيوني في

المنطقة، يجد أن الغرب أساء دوماً تقدير الحقائق، ومارس سياسات اتسمت بجهل الوقائع، وأنه تعامل مع العرب خلال العقود الأخيرة، وتحديداً ما بعد نهاية الحرب الباردة، وانتهاء بأزمة الكويت، إلى مؤتمر مدريد، انطلاقاً من أحكام مسبقة أكثر مما نظر إليهم في واقعهم. لذلك تسود صحافته ووسائل إعلامه دهشة حقيقية مما يحدث اليوم، ويسيطر على مواقفها المعلنة عجز فاضح عن فهمه، يعبر عن تقلب في السياسة الأمريكية من ساعة لأخرى، رغم جسامة التطورات وأهميتها الاستراتيجية. فمن المطالبة برحيل مبارك الفوري إلى مطالبته بالإشراف على المرحلة الانتقالية، ومن الإشادة بدور القوات المسلحة المصرية إلى التخوف منها، ومن تعبيرات جزئية عن إدراك حقيقة ما يجري في القاهرة بالنسبة لمصلحة الكيان والولايات المتحدة.. والخوف على مصير معاهدة كامب ديفيد.....

سلسلة من التناقضات والتخبطات يرصدها المتابع في سياسات دولة نصبّت نفسها وصية على العالم، تنم عن سياسة التدخل والإملاءات وتفوح منها رائحة الهم الأساس، حماية الأمن الصهيوني، والأكثر رغبة في إدارة أمور غيرها والتدخل في خياراته؛ إنها الولايات المتحدة الأمريكية التي ما إن تقع واقعة ما حتى يطالعنا موقف لرئيسها وآخر لوزيرة خارجيتها وثالث لوزير دفاعها و.. فإن انت تابعت ما يقولونه أصابك الذهول، ليس بسبب تخبطه وهذيانه، بل لأن المهم من مواقف هذه الأطراف أنه ينبع من رؤى داخلية الخلفيات والمرامي، كثيراً ما تفسر الحقائق في ضوئها أو تسخّر لخدمتها، فيختلط الداخلي بالخارجي، كما ينبع من المصالح الاستراتيجية للمشروع الإمبراطوري الأمريكي، وإلا ماذا يعني أن تحتضن الولايات المتحدة وترعى النظم الفردية، وحكم العسكر الديكتاتوري والتعتيم على كل مويقاته؟ ولم تؤيد الولايات المتحدة يوماً، بما في ذلك دول المعسكر الغربي، أية حركة تغييرية في الوطن العربي؛ بل كانت على الدوام تحيك لها الدوائر وتتآمر عليها وتعمل على إجهاضها، لتمنع أية ولادة في المنطقة العربية باتجاه التغيير والتجديد. لأن الغرب الذي تقوده الولايات المتحدة، يدرك أن التغيير لن يكون في صالحه، أو في صالح أمن وليده، الكيان الصهيوني.

إنهم، أعداء الأمة، يريدوننا أمة بلا تاريخ ليشكلونا كما يريدون، لننسى أننا قادرون على الانتصار في معارك التغيير؛ وهم يريدوننا أمة بلا تاريخ لننسى أن لنا أرضاً مغتصبة محتلة وحقوقاً ضائعة لابد أن نستعيدها؛ وهم يريدوننا أمة بلا تاريخ ليكون الواقع المزري والهوان الذي يلف الأرجاء العربية، وسياسة الاستجداء والتوسل

والمبادرات التي نتركها على طاولات القمم والتفاوض، نقطة البدء والانتهاء بالنسبة لنا؛ ويكون أقصى أمانينا أن نستكين لا أن نطالب بما هو حق لنا؛ وهم يريدوننا أمة بلا تاريخ لنفقد الثقة في صنع المستقبل الذي يليق بنا وبأجيالنا، ولنكون مجرد أحجار على رقعة شطرنج. لماذا نترك هذه الأجيال، التي رفضت الاستكانة والخنوع، بلا ذاكرة حقيقية، وطنية وقومية، تعيد بها لمصر وللأمة كرامتها؟ ولماذا نبكي هزائمنا وننسى انتصاراتنا؟ ولماذا نترك أمثال باراك أوباما وهيلاري كلينتون وأنجيلا ميركل ونيكولا ساركوزي والتابع البريطاني، يخترعون لأنفسهم تاريخاً ويفرضونه علينا وعلى سائر الشعوب، بينما يتصور البعض أن بعض الهزيمة والذل والتبعية هي قدرنا وأن انتصارنا مجرد خطأ أو وهم؟

وهل نسينا اقتراح هنري كيسنجر (مستشار أمن قومي ووزير خارجية أمريكي أسبق يهودي الديانة) على الولايات المتحدة "احتلال حقول النفط العربية من الكويت وحتى دبي، مع إحضار موظفين من تكساس وأوكلاهوما لتشغيل هذه الحقول، وترحيل جميع مواطني هذه البلدان إلى نجد في السعودية، بحيث تخلو المنطقة بكاملها من مواطنيها العرب، ونقوم نحن بإنتاج النفط لمدة الخمسين أو السبعين سنة القادمة إلى أن تجف تلك حقول".(١)

ويوم أصبح «باراك أوباما» رئيساً لأقوى دولة في العالم، كان أول من عينه في البيت الأبيض «راحم إسرائيل إيمانويل» - رام ايمانويل - رئيساً لديوانه، ليس يهودياً أمريكياً فقط، ولكن «صهيوني» خدم في جيش العدو، وسلم مفاتيح الخزانة الأمريكية إلىٰ ثلاثي جاؤا من وول ستريت وبرضاه، كما يقول عبدالحي زلوم في كتابه: «أمريكا تريد والله فعّال لما يريد - نذر العولمة»، هم: وزير الخزانة هنري بولسن، ورئيس البنك المركزي بنيامين شلومو برنانكي، وتم غيثنر، حيث كانوا المجلس المصغر لفتح صنابير الخزانة الأمريكية إلى أبناء جلدتهم. ويمضي «زلوم»: لم يسأل أحد كيف تسنى لأقلية (يهودية) تدعي أنها لا تمثل سوى ١،٥٪ من مجموع السكان الأمريكان أن يكون ١٠٠٪ من قرارات أزمة المال والخزانة الأمريكية في أيديها، كما هي السياسة الاستراتيجية والدعم الاقتصادي والعسكري.(٢)

أما عن السياسة، فحدث ولا حرج. لقد أراد بعض صهاينة أمريكا إنقاذ الكيان

---

(١) عبدالحي زلوم: أمريكا تريد والله فعّال لما يريد، عرض: جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٤٩٣، على (٦) حلقات، ٢٠١٠/١١/٦.

(٢) المصدر نفسه.

الصهيوني من شرور نفسه، بفرض حل الدولتين، قبل أن يجعل التكاثر الفلسطيني هذا الحل أمراً مستحيلاً خلال عشر سنوات، حين سيصبح الفلسطينيون الأكثرية في عقر دارهم. وكانوا يعتقدون أن غلاة المتشددين هم أعداء أنفسهم، بناءً على رغبتهم. وتوعد أوباما وهدد، وكان لقاؤه الأول في البيت الأبيض متوتراً مع رئيس وزراء العدو نتنياهو، الذي أصر على مواقفه بخصوص كل شئ، لكن اللوبي اليهودي يتبع من يحكم في الكيان، كائناً من يكون، وبدأ أوباما بالتراجع المهين.

من جانبه كتب الكاتب الأمريكي «روبرت دريفوس» - يهودي الديانة، مقالاً بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٢ في مجلة «ذي نيشن» الأمريكية المعروفة، يعلق فيه على زيارة رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو يوم ٢٠١٠/٧/٦ إلى واشنطن، حيث أذعن أوباما لشروط نتنياهو، قال فيه: «أقام رئيس وزراء «إسرائيل» نتنياهو مستوطنة غير شرعية أخرى، لكن هذه المرة على أراضي البيت الأبيض، ويبدو أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما قبل أن يكون حارساً لهذا المستوطنة».(١)

وكتبت الكاتبة الأمريكية «دانا ميلبانك» يهودية الديانة، في أشهر الجرائد الأمريكية «واشنطن بوست» واسعة التأثير والانتشار والصادرة في واشنطن والمملوكة لعائلة يهودية ٢٠١٠/٧/٧، اليوم التالي للزيارة إياها: «لعل ما يجب أن يفعله موظفو البيت الأبيض بعد زيارة نتنياهو للرئيس أوباما، هو أن يرفعوا العلم الأبيض مستسلمين».(٢)

وعندما شن أنصار نتنياهو هجومهم على باراك أوباما، يتهمونه بمعاداته للسامية، انبرت لهم مجلة "تايم" الأمريكية بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٧، وكتبت: «لو نظرنا إلى الايماءات «الإسرائيلية» بأن أوباما يدغدغه شعور اللاسامية، فإن مثل هذا الاتهام يثير دهشة مساعدي الرئيس»، ويقول بن رودس (مساعد مستشار الأمن القومي للاتصالات الاستراتيجية)، لقد كانت العائلات اليهودية القوية في شيكاغو هي التي ساعدت على تنظيم وتمويل حملته الانتخابية، كما أن ابن عم زوجة أوباما هو من أكبر الحاخامات السود الناشطين في الوسط الأمريكي.(٣)

أما الرئيس ريتشارد نيكسون، وفي خطاب إلى الرئيس المصري أنور السادات بتاريخ ٢٤ يناير/كانون الثاني ١٩٧٤، قال فيه «مالم يُرفع حظر البترول عن

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

الولايات المتحدة، وما لم تُرفع القيود الموضوعة على إنتاجه، فلن يكون في وسعي عمل شيء في أزمة الشرق الأوسط».[١]

تجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحصل على بترول السعودية بموجب اتفاق مع الملك «عبدالعزيز» وقعه الملك مع مجموعة «أرامكو» المكونة من أربع شركات هي: (نيوجيرسي) و(سوكوني) و(سوكال) و(تكساكو) بنسبة ٢٥٪ لكل منها أي ١٠٠٪ لأمريكا. وكان الرئيس الأمريكي «روزفلت» هو الذي مهد بنفسه للاتفاق مع الملك «عبدالعزيز» أثناء اجتماع رتب بينهما على ظهر الطراد الأمريكي «كوينسي» في مياه البحيرات المرة وسط قناة السويس.

وعندما بدأت الولايات المتحدة في مشروع «مارشال» سنة ١٩٤٦، لإعادة الحياة لأوروبا المحررة والمدمرة بعد الحرب العالمية الثانية، كان البترول العربي بالتحديد هو البند الرئيسي في مشروع «مارشال». فقد كان الهدف الاستراتيجي للمشروع أن يتحول اقتصاد أوروبا الجديد من اقتصاد فحم إلى اقتصاد بترول، حيث كانت أوروبا تعتمد على البترول الأمريكي. وبعد خمس سنوات، أي في سنة ١٩٥١، كانت أوروبا تعتمد على بترول الشرق الأوسط.[٢]

ثم انتهزت الولايات المتحدة، كعادتها، فرصة أزمة إيران (١٩٥١-١٩٥٣) وتدخلت فيها بتدبير انقلاب ضد حكومة «محمد مصدّق»، وحققت لنفسها هدف السيطرة على البترول الإيراني، وبذلك أحكمت الولايات المتحدة قبضتها على الشرق الأوسط كله من العراق إلى إيران إلى السعودية.

ويروي «هارولا إيكس»، وزير الداخلية الأمريكي والمسؤول عن شؤون البترول، في مذكراته، أنه وكبار مستشاري الرئيس «فرانكلين روزفلت»، كانوا يجلسون في البيت الأبيض ساعات يناقشون عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويقول: «كنا نضع البوصلة على أي موقع فوق مائدة الاجتماع، وحيثما وضعناها فإن إبرتها كانت تقفز تلقائياً إلى ناحية الشرق الأوسط،[٣] فيما كان رئيس وزراء بريطانيا «ونستون تشرشل» يحاول أن يقاوم ضغط «روزفلت»؛ وكانت المقاومة غير مجدية، لأن روزفلت كان مصمماً على الحصول على النصيب الأمريكي الأكبر، وكانت بريطانيا هي الطرف الأضعف.

---

(١) محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢ ص ٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٤-٧٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٣.

ومن إحكام الولايات المتحدة قبضتها على بترول الشرق الأوسط، السلعة الاستراتيجية، إلى تجارة الأسلحة كمشكلة للسياسة الدولية، تتحدث الكاتبة البريطانية «آنا ستافر ياناكيس» الأستاذة الجامعية في العلاقات العامة، وتركز اهتماماتها البحثية على العولمة العسكرية وتجارة الأسلحة والمنظمات غير الحكومية ومناهج نقدية حول دراسة الأمن الدولي، في كتابها «تجارة الأسلحة في دائرة الضوء» وعلى حجم الإنفاق والتجارة في الفترة التي تلت الحرب الباردة، حيث تجد أن الولايات المتحدة وروسيا ودول أوروبا الغربية تسيطر عليها، وأن الولايات المتحدة تذهب أكثر صادراتها إلى منطقة الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ وأعضاء حلف الناتو الأوروبيين. أما روسيا فتصدّر الأسلحة إلى الصين والهند، اللتين اعتبرتا من أكثر مستوردي الأسلحة في العالم من ٢٠٠٤–٢٠٠٨. وتجد الكاتبة أن الولايات المتحدة الأمريكية شهدت زيادات معتبرة في الإنفاق العسكري تحت إدارة «بوش» الابن، وتعد من أعلى النسب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.(١)

وتبين الكاتبة «ياناكيس» أن تحديات إدارة تجارة الأسلحة والعمل على الحد منها ترافقها مخاطر كثيرة؛ وتجد أن مكاسب العولمة ـ الإيجابية لابد أن تروج مثل التكنولوجيا المتقدمة والأعمال المرتبطة بها. أما الجوانب السلبية مثل انتشار الأسلحة فلا بد من اتخاذ إجراءات حمائية ضدها. وترى أيضاً أن أجندة العولمة تسيطر عليها قضايا مثل الإرهاب الدولي وتجارة المخدرات المحظورة وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. وتجد الكاتبة أن فهم تجارة الأسلحة من ناحية العلاقات الإمبريالية يأتي من تقدير السياق التاريخي الذي يشكل الممارسات المعاصرة، حيث أنماط الحكم «شبه الإمبريالية»(٢)

وفي كتاب «أنبياء الحرب: لوكهيد مارتن وصناعة المجمع الصناعي العسكري» للكاتب الأمريكي «وليام د. هارتونغ» الذي يعمل مديراً للمبادرة الأمنية والأسلحة في مؤسسة أمريكا الجديدة، التي تهتم بقضايا انتشار الأسلحة، واقتصادات الإنفاق العسكري، والمناهج البديلة لاستراتيجية الأمن القومي، يتحدث «هارتونغ» عن نشأة هذه الشركة التي كانت تحمل اسم لوكهيد، إلى حين اندماجها مع شركة مارتن ماريتا ١٩٩٥، لتصبح لوكهيد – مارتن. ويتوقف المؤلف عند تفاصيل تطورها في الحربين

---

(١) آنا ستافر ياناكيس: تجارة الأسلحة في دائرة الضوء ـ دار النشر البريطانية «زد بوكس» ٢٠١١، عرض جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٥٩٤ ـ ٢٠١١/٢/١٥. (على حلقتين).

(٢) المصدر نفسه.

العالميتين، وكذلك الحرب الباردة إلى حرب أفغانستان والعراق. وتعد هذه الشركة الكبرى في العالم في مقاولات التسليح، حيث تنتج الأسلحة الجوية والدفاعية، وتسهم في الكثير من المناحي المتعلقة بحفظ الأمن وتدريب القوات. ويبين «هارتونغ» دورها في التأثير على صياغة السياسة العالمية، ودورها السلبي الكبير في تفعيل الحروب وتسعيرها على مستوى العالم لتحقيق الربح الأكبر على حساب إبادة الشعوب، كون تجارتها مرهونة بوجود الحروب في العالم. ويتحدث عن فضائحها ويذكر الحروب التي استخدمت فيها أسلحتها والخسائر التي ألحقتها بأرواح الأبرياء من وراء صفقات الأسلحة في الشرق الأوسط مؤخراً وفي العديد من دول العالم سابقاً.

يقصد بمصطلح «المجمع الصناعي العسكري» العلاقات السياسية بين الحكومة والجيش والقطاع الصناعي الرأسمالي التي تشمل التنمية والإنتاج والبحوث وتقديم الدعم في التدريب العسكري والأسلحة والأمن القومي. وهذا المصطلح بات متداولاً ومعروفاً في الأوساط السياسية الأمريكية، بعد الخطاب الوداعي للرئيس الأمريكي «دوايت أيزنهاور» عام ١٩٦١، الذي حذر فيه المجتمع الأمريكي من تنامي نفوذ ما سماه «المجمع الصناعي العسكري» وتأثيره على المجتمع الأمريكي وحريته وديمقراطيته، لما لهذا المجمع من مخاطر كبيرة على كافة المؤسسات الأمريكية. لكن تحذير أيزنهاور بات أمراً واقعاً، حيث نرى هذا المجمع متغلغلاً في البنتاغون، ويدير استراتيجية الأمن القومي، ويثير الحروب في العديد من الدول، مهدداً بذلك الأمن العالمي».(١)

يبين «هارتونغ» دور شركة لوكهيد مارتن في تأمين غطاء خارجي للولايات المتحدة مزوّد بالشبكات الفضائية والتقنيات الحديثة لحمايتها من أي هجوم جوي خارجي. وكان البرنامج قيد الدراسة في عهد «كارتر»، ولكن تم الإسراع فيه خلال عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤، خاصة بعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي «رونالد ريغان» عن «حرب النجوم»، الذي أعطى ذلك البرنامج (مبادرة الدفاع الاستراتيجي) أولوية كبيرة، وكان يهدف إلى التصدي لأي هجوم يمكن أن يشن على أرض الولايات المتحدة بالصواريخ البالستية العابرة للقارات من قبل الاتحاد السوفيتي.(٢)

يتحدث الكاتب في الفصل التاسع الذي يحمل عنوان «المدافع» عن بدايات مشروع

---

(١) وليام د. هارتونغ: أنبياء الحرب Prophets of War ، دار نيشن بوكس ٢٠١١، عرض: جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٥٧٢ ـ ٢٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ (على حلقتين).

(٢) المصدر نفسه.

القرن الأمريكي الجديد، عندما اعتبر الصقور والمحافظون الجدد أن إدارة كلينتون ناعمة في قوتها الدفاعية. وكان هذا المشروع يهدف إلى تربع الولايات المتحدة على قمة القيادة العالمية من النواحي العسكرية والاقتصادية والسياسة على أساس اعتبارات العولمة، ويدعو في بيانه التأسيسي إلى سياسة «ريغان» في القوة العسكرية والنقاء الأخلاقي.!» وكان من بين العديد من الأشياء التي تضمنها البيان التدخل للقضاء على الأنظمة العنيدة مثل حكومة صدام حسين في العراق. ولكن «هارتونغ» يبين أن اعتبارات الولايات المتحدة تغيرت في عهد بوش الابن حيث رأت في القوة العسكرية طريقاً للتربع على القمة العالمية، ويجد أن كل من وقّع على هذا المشروع كان له ارتباط بشكل أو بآخر بشركة «لوكهيد مارتن» في إدارة دبليو بوش، مثل: «بول وولفويتز» إلى «دونالد رامسفيد» إلى «ديك تشيني».(١)

ويبين الكاتب أن «ديك تشيني» كانت له علاقة أسرية مع «لوكهيد مارتن» (تعود جذور «مارتن ماريتا» إلى «رائد الطيران الأمريكي» غلين ل. مارتن في بدايات القرن العشرين) حيث كانت زوجته «ليني» في مجلس إدارة «لوكهيد مارتن» منذ ١٩٩٤ – ٢٠٠١، ويتحدث عن الأموال التي جنتها زوجته من الشركة وجناها «تشيني» عندما كان مديراً تنفيذياً لشركة «هاليبيرتون» ولما يزل يحصل على راتب شهري مجزٍ. ويجدر بالذكر أن شاغلي أكبر المناصب المهمة في إدارة بوش كانوا مديرين تنفيذيين ومناصرين ومحامين لشركة لوكهيد مارتن.

يتطرق الكاتب إلى علاقة الرئيس الأسبق «بيل كلينتون» مع المجمع الصناعي العسكري واستغلال «نورم أوغسطين» الذي كان يعمل مع شركة دوغلاس للطيران لهذه العلاقة لمصلحته حينما كان على الذروة في عمله، كونه من ألمع الشخصيات في الصناعات الدفاعية. كما يتحدث عن علاقة «أوغسطين» بوكالة الاستخبارات المركزية (الذي ظهر كرجل النهضة الافتراضي للمجمع الصناعي العسكري) ودوره كمستشار في تأسيس شركة «إن كيوتيل». وحسب الكاتب، فإن هدف هذه الشركة لم يكن جني المال، بل كان إيجاد منتجات ذات تقنية متقدمة، تستخدم لأغراض أمنية وتجسسية تستفيد منها وكالة الاستخبارات المركزية.

ويقول «هارتونغ» عن غزو العراق والتدخل لأجل التغيير، متناولاً التفاصيل الدقيقة حول النقاشات التي دارت ضمن إدارة بوش الابن وموضوع الأسلحة النووية والفشل في إيجاد رابط بين صدام حسين والقاعدة، كما يتحدث عن جهود الترويج

(١) المصدر نفسه.

لتغيير النظام العراقي بمساعدة من الشبكة التي عمل على إيجادها «جاكسون»، وهي لجنة تحرير العراق، التي ضمت السياسيين العراقيين المنفيين. ويتحدث هنا عن أحد هؤلاء «أحمد الجلبي» الذي دعمه «ريتشارد بيرل» بداية، ثم «رامسفيلد» و«وولفويتز»، وعن شخصيته الإشكالية والمثيرة للجدل التي لم تجدها وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية مصدراً موثوقاً للمعلومات في العراق، ولا كفوءاً لتسلم زعامة البلاد بعد إسقاط صدام حسين.

وفي وقت مبكر من العام ٢٠٠٤، وفي عز سلطة «ديك تشيني» كأقوى نائب للرئيس في تاريخ الولايات المتحدة، كان محققون قضائيون فرنسيون يدرسون استدعاء الأخير، الرئيس التنفيذي السابق لشركة «هاليبيرتون»، لكي يدلي بإفادته في ما يتعلق بمعرفته بالمخالفات القانونية التي حدثت في نيجيريا، والتي اعتقل على أثرها نحو ١٢ شخصاً على صلة بدفعات غير قانونية إلى مسؤولين نيجيريين، كانوا مسؤولين في «هاليبيرتون»وشركات أخرى شريكة لها في مشاريع في نيجيريا هي «تكنيب إس أيه» التي تعد ثاني أضخم شركة في مجال خدمات حقول النفط، و«إيني» وهي أكبر شركة نفط في إيطاليا، وشركة «سايبم للبناء» التابعة لشركة «إيني». وبعد أسابيع من مفاوضات أجراها خلف الكواليس ممثلون لشركة «هاليبيرتون» مع المسؤولين النيجيريين، وهي عملية شملت اتصالات بالنيابة عن «تشيني» أجراها الرئيس الأمريكي الأسبق «جورج بوش» الأب ووزير الخارجية الأسبق «جيمس بيكر»، أسقطت السلطات النيجيرية التهم التي كانت ستوجه إلى «تشيني»؛ وأعلنت هيئة مكافحة الفساد في نيجيريا، وهي لجنة مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية، أنه تم إسقاط التهم بفعل تلك الاتصالات التي ألقى الضوء عليها الكاتب والصحافي الأمريكي البارز «جون نيكولز» في مقال نشرته مجلة «ذا نيشن» الأسبوعية الأمريكية، جاء فيه: إن وكالة مكافحة الفساد النيجيرية على وشك توجيه اتهامات جنائية إلى «ديك تشيني» نائب الرئيس الأمريكي السابق «جورج بوش الابن»، على صلة في قضية رشى تعود إلى أيام تولي «تشيني» منصبه كرئيس تنفيذي لشركة «هاليبيرتون» الأمريكية للخدمات النفطية وأن السلطات النيجيرية بصدد إصدار مذكرة اعتقال بحق «تشيني» وتسليمها إلى الشرطة الدولية «الإنتربول».[١]

---

(١) جون نيكولز- صحافي وكاتب أمريكي- في مقالته «ديك تشيني يفلت من السجن» في مجلة «ذا نيشن» مطلع ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠. ترجمة وعرض: جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٥٥٤، ٢٠١٠/١/٦.

هل تمت عولمة الفساد؟

قد يبدو السؤال عبثياً للوهلة الأولى، ولكن جدوى طرحه تصبح ملحة عندما يستحضر المرء هذا الكم الهائل والمتزايد من المسؤولين الذين يطاح بهم بتهم الفساد، أو الذين يحاكَمون بهذه التهمة أثناء وجودهم في مواقع السلطة أو بعد مغادرتهم لها. فالقائمة طويلة ومتواصلة وتشمل شخصيات وصلت إلى السطلة أو البرلمان عبر صناديق الاقتراع، ومن الصعب الإلمام بتفاصيلها؛ ولكن «كرة الثلج» تتدحرج وتنتقل من دولة إلى أخرى، و«فيروس» الفساد الذي كان موطنه النظم الشمولية، أضحى يصيب الدول «الديمقراطية».

فها هو الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون» الذي كافح من أجل سداد فواتير المحامين الذين أنقذوه وزوجته «هيلاري» وزيرة الخارجية الأمريكية، من قضية الرشى المتعلقة بفضيحة «وايت ووتر» الشهيرة، وهذه طبعاً غير قضية الفساد الأخلاقي التي هزت أقوى دولة في العالم، بشخص رئيسها من خلال فضيحة المتدربة اليهودية في البيت الأبيض «مونيكا لوينسكي».

والأمر، على ما يبدو، لا يتوقف عند أمريكا وحدها؛ فالنماذج متعددة، ومستشار ألمانيا السابق «هلموت كول» الذي ارتبط اسمه بعودة ألمانيا الموحدة، اقترن اسمه ايضاً بفضائح الفساد المالي التي انزلق إليها حزبه، فيما حوكم في فرنسا وزير خارجيتها الأسبق «رولان دوما» بتهمة تلقي رشى. وربما يكون من الصعب أن يسلم من هذا الملف العديد من زعماء وقيادات فرنسا في الثمانينيات من القرن الماضي، بمن فيهم الرئيس «فرنسوا ميتران» وقد غيبه الموت، حسب ما تناقلته وسائل الإعلام والصحافة الفرنسية والغربية.

أما إيطاليا، فالعديد من زعاماتها السياسية أثبتت الأحداث أن أيديهم ليست نظيفة تماماً، وآخرها الفضائح الجنسية لرئيس وزرائها «برلسكوني». ناهيك طبعاً عن دول مثل المكسيك والبرازيل التي أطيح برؤسائها بتهم الفساد، وكذلك فنزويلا ما قبل «تشافين». أما في اليابان، فإن العديد من رؤساء حكوماتها قلما سلموا من هذه الجرثومه، في حين يقبع اثنان، أو أكثر، من رؤساء ومسؤولين كبار من كوريا الجنوبية في السجن لثبوت إدانتهم بالفساد.

وتتواصل المشاهد في الدول الآسيوية، ولن يكون المشهد الإندونيسي هو الأخير في هذا الإطار. فقبل الرئيس عبدالرحمن عبدالواحد، أطيح بالرئيس الفلبيني «استرادا»، الذي جاء إلى الحكم عن طريق الانتخابات، ثم قبع في السجن. وباكستان التي اتهم

عدد من رؤساء حكوماتها بضلوعهم في عمليات مشبوهة نجحت في نقل جرثومة الفساد إلى جارتها الكبرى الهند، فيما بات مسلسل فضائح الفساد في أفغانستان، من الذين نصبّهم الغزاة على رأس النظام، على كل شفة ولسان. وكذلك أضعف الفساد قيادات حزبية في تركيا مثل رئيسي الوزراء السابقين «تشيلر» و«يلماظ»، ما جعل من الصعب عليهما الوصول مرة أخرى إلى رئاسة الحكومة.

وبالطبع، فإن الدول العربية ليست محصنة ضد المرض الذي استشرى في كل الأرجاء. ففي مصر حوكم وعزل بعض أعضاء مجلس الشعب (٢٠٠٠-٢٠٠١)، وكشفت صحيفة «الأهرام» المصرية (٢٠١١/٢/١٤) المزيد من قصص الفساد التي تورط فيها عدد من الوزراء السابقين ورجال الأعمال وأصحاب النفوذ؛ وكشفت مصادر قضائية أنه تقرر منع العديد من كبار المسؤولين من السفر وتجميد أرصدتهم، حيث بلغت ثروة (٦) مسؤولين مصريين سابقين (٧٧) مليار جنيه، وهو ما تبدّى بعد الثورة الشعبية، ثورة ٢٥ يناير، كما طلبت الحكومة المصرية الانتقالية بعد إسقاط نظام مبارك، من الدول الغربية تجميد أصول بعض المسؤولين السابقين.

وماذا عن الدولة الأمريكية التي قامت على العنف؟

في تجربة الدولة الأمريكية وبعدها «الإمبراطورية» الأمريكية على سبيل المثال، إنها الدولة الأولى في العالم التي بدأت فور إنشائها تدعو أبناء الشعوب والأمم للهجرة اليها، بهدف جذب أكبر قدر من السكان يكفل تلبية المطلوب الإنساني لاستغلال الموارد الطبيعية، معتمدة بدعوتها على أنفع العناصر في أكثر المجتمعات تقدماً كي يهرعوا عبر المحيط قاصدين إليها. وفي هذا الصدد، فإن السياسة الأمريكية اعتمدت أكبر ممارسة لفنون الإعلان وقوة الشعار، ونقلته من مجال الدعوة للهجرة إلى مجالات السياسة من نوع «من ليس معنا فهو ضدنا».

ومما لا شك فيه أن الدولة الأمريكية التي قامت على الاقتحام والعنف، علّمت «الإمبراطورية» الأمريكية درس عمرها الذي حفظته عن ظهر قلب ولم تسمح لنفسها أن تنساه.

فبالحرب حقق الرئيس «جورج واشنطن» استقلال أمريكا، وبالحرب أيضاً حقق «أبراهام لينكولن» وحدة الولايات المتحدة، حيث أزهقت هذه الحرب أرواح الملايين باسم حرية الدولة الأمريكية!! ولم تحدث حرب عالمية في القرن العشرين إلا وكانت الولايات المتحدة طرفاً فيها، أو من أشعلها، وذلك ما جرى في الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث سجلت في الثانية أنها القوة الوحيدة، التي استعملت السلاح

الذري، دون ضرورة ماسة لاستعماله، لأن هزيمة اليابان كانت تحققت أمامها بالسلاح التقليدي. وبرغم ذلك، فإن الرئيس الأمريكي «ترومان» أمر باستخدام السلاح الذري لتجربته عملياً من ناحية، ومن ناحية أخرى لإنذار العملاق السوفييتي مبكراً، قبل أن تحدثه نفسه بإمكانية أن يكون نداً للولايات المتحدة، متوهماً بالنصر الذي حققه ضد جيش هتلر، ومن الناحية الثالثة، الإعلان للعالم بأن عهداً «إمبراطورياً» أميركياً جديداً قد أطل على الدنيا.

وفي فترة ما سُمي بالحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لم تتوقف عجلة الحروب الأمريكية، بل إن كل رئيس أمريكي كان يرى أن مكانته بين ساسة بلاده وفي تاريخها لا تكتمل إلا بأن تكون له حربه الخاصة، يثبت فيها عنفوانه وشجاعته ورجولته، ويظهر للشعب الأمريكي أنه وفيّ لعقيدته..

وطوال نصف قرن وأكثر من الحرب الباردة التي شهدها العالم وعاشها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، خاض رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية حروبهم القذرة، مباشرة أو بالوساطة، إما عن طريق تحريض إثني طائفي، وإما بحروب الانقلاب من الداخل على نظم تقاوم الأطماع الأمريكية الساعية إلى الهيمنة.

كان الرئيس «هاري ترومان» هو ساكن البيت الأبيض الأمريكي عندما هبت وعصفت رياح الحرب الباردة ١٩٤٥ - ١٩٥٢، وخاض حروباً ساخنة في اليونان وفي كوريا وفي إيران. وكان خلف «ترومان» على رأس الإدارة الأمريكية عسكرياً هو الجنرال «دوايت أيزنهاور»، إلاّ أن حروب «أيزنهاور» لم تتوقف بخلعه للزي العسكري وارتدائه لزي مدني يدخل به، وبحفاوة بالغة، البيت الأبيض.

وكثيراً ما كان «أيزنهاور» يقول إنه كرجل عسكري عرف مأساة الحروب وأدرك أفضلية تجنبها. لكن الجنرال لم يجنح إلى السلم، وإنما اختار أسلوب الانقلاب من الداخل. وهذا ما حدث ضد حكومة «مصدّق» في إيران، وضد حكومة «أربينز» في غواتيمالا. وكان هذا هو العهد الذهبي لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في مزج أحابيل المؤامرة مع السلاح لضرب حركات التحرر والثورة في العالم الثالث خصوصاً.

وجاء «جون كيندي» بعد «أيزنهاور» رئيساً للولايات المتحدة، وكان عليه أن يظهر ويثبت رجولته بالحرب التي شنها في خليج الخنازير ضد كوبا. وبعد فشله في حربه التي افتعلها ضد كوبا، فرض في العام ١٩٦٣ الحصار الشهير حول الكاريبي. ذلك الحصار الذي كاد أن يتسبب في حرب نووية مدمرة مع الاتحاد السوفييتي،

لتكون فرصته الثالثة بفتح التدخل الأمريكي الواسع في حرب فيتنام، التي كانت مرمى شباك رئاسة «ليندون جونسون»، تكملة لرئاسة «كيندي»، حرب الإبادة تلك التي واصلها «جونسون» إلى نهايتها، ولتكون ذروة حروبه الخفية دور «جونسون» في هندسة العدوان الذي شنه العدو الصهيوني على مصر عام ١٩٦٧.

أما «ريتشارد نيكسون» الذي جاء بعد «جونسون» وبمشورة من وزير خارجيته «هنري كيسنجر»، فقد أقحم الولايات المتحدة في انقلابات وحروب في أمريكا اللاتينية (ضد حكومة تشيلي الشرعية وقتل رئيسها «الليندي»)، وفي أفريقيا أيضاً، لتكون ذروة الحروب التي حاكها أو شنها «نيكسون» و«كيسنجر» معركة العرب، حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣، التي اتخذها الرئيس «السادات» حينذاك ذريعة لقبول وقف إطلاق النار مع اسرائيل منفرداً بقوله في رسالة مكتوبة بخط يده إلى شريكه في الحرب الرئيس السوري «حافظ الأسد»: «إنني أستطيع أن أحارب «العدو الصهيوني» لكن لا أستطيع أن أحارب الولايات المتحدة».(١)

بينما «جيمي كارتر»، أول رئيس أمريكي يحصل على جائزة نوبل للسلام.. كان البادئ في حرب مسلحة ضد الاتحاد السوفييتي بالوساطة في أفغانستان، وكان هو ومعه مستشاره للأمن القومي «زبيغنيو بريجينسكي» ورئيس مخابراته «ستانسفيلد تيرنر» أصحاب نظرية «تسليح الإسلام» لكي يقاتل الشيوعية في أفغانستان، تحت رايات الجهاد المزعوم. فأفواج المقاتلين المسلمين الذين حملوا السلاح أصبحوا «الإرهابيين» الذين تطاردهم الولايات المتحدة مدعومة بحكوماتهم.

ويتواصل مسلسل إثبات الوجولة لدى رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية ليأتي دور صاحب الثقافة السينمائية، الرئيس «رونالد ريغان»، الذي كانت حروبه على شاكلة أفلام هوليود، وقد بدأها في بنما ضد الجنرال «نورييغا» ثم أعقبها على جزر «غرانادا» لتكون تلك المعركة غطاءً لمهانة انسحاب قوات المارينز بعد نسف مقر قيادة البحرية الأمريكية في بيروت.

وبعد الحروب التي شنها «ريغان» وعلى طريقة أفلام هوليود، جاء بعده «جورج بوش» الأب، ليدشن حروبه وموبقاته بحرب الخليج الأولى «عاصفة الصحراء» ليرتقي بما يجعله من شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالنزول في آخر أيام رئاسته على شواطئ الصومال في غزوة قرصنة شنها باسم الإنسانية! ثم خلفه «بيل

(١) محمد حسنين هيكل: الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق ـ القاهرة ٢٠٠٣، ص ٥٢.

كلينتون» الذي أثبت رجولته بالسلاح هو الآخر، (كما أثبتها بفضيحته الجنسية مع «مونيكا لوينسكي») على شكل موجات من الصواريخ، انهمرت كالمطر على بغداد، ومن ثم على الخرطوم، فإذا جاء الرئيس الجديد «كلينتون» لم يكن في فكره تغيير السياسات الأمريكية، وإنما تغيير أسلوبها. وظلت إدارته على طول ثماني سنوات تضع العراق تحت نظرها، باستمرار حصاره اقتصادياً وسياسياً، أسلوب الخنق البطيء، مع تكرار ضربات الصواريخ، وآخرها عملية ثعلب الصحراء التي استمرت عدة أسابيع، وكان هدفها إعادة تدمير ما أصلحه الشعب العراقي من مرافقه التي دمرتها عاصفة الصحراء، ليدرك أنه غير قادر على ترميم حياته في ظل النظام الذي يحكمه.

وبموازاة ذلك، جرى الضغط على مفتشي الأمم المتحدة، بشخص رئيسهم المأجور «ريتشارد بتلر»، يعاونه في ذلك الوقت مساعده «سكوت ريتر»، الذي اعترف فيما بعد أنه كان ينسق، بالتمام والكمال، مع العدو الصهيوني، وأنه في فترة عمله زارهذا الكيان سراً إثنتين وعشرين مرة. وبالتوازي مع ذلك، جرى تشجيع ما يسمى المعارضة العراقية في المنافي البعيدة، لكن بعد الأخذ بسياسة مناطق الحظر الجوي في شمال العراق وجنوبه، وقد فرضته الولايات المتحدة خارج إطار الأمم المتحدة، وجرى إنشاء مناطق آمنه في الشمال الكردي، ما فتح المجال أمام مقاومة متعددة الهويات.

ومع استمرار القوى المؤثرة في الولايات المتحدة الأمريكية في البيت الأبيض أو خارجه، جمهوريين أو ديمقراطيين على السواء، ومع توافر الضرورات الملحة للإمبراطورية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، التي نشطت تحت يافطة «قرن أمريكي جديد»، أصبح لا بد من إعادة ترتيب أحوال العالم وضبط موازينه على أسس تحتفظ للإمبراطورية الأمريكية بالكلمة العليا، من بينها وأهمهاالسيطرة الكاملة على موارد الطاقة، واستعداد الولايات المتحدة، بشرط أن تقبل بحق كبرى الدول الصناعية الغربية في شراكة تكون لها فيها نسبة مقررة في القرار العالمي. وفي التقدير الأمريكي الذي لا يقبل النقاش، إن الشريك الرئيسي المعتمد في هذه المرحلة بالذات، ليس هؤلاء الأصدقاء الموالين من العرب (وهو ما ظهر جلياً في أحداث تونس والثورة العظيمة في مصر، ثورة ٢٥ يناير)، وليست بريطانيا التابعة، وإنما هو الكيان الصهيوني، هذا الكيان السرطاني الموجود بحقائق القوة المؤثرة في المنطقة (لغياب الدور العربي وبالأخص الدور المصري). وبالإضافة إلى ذلك، فإن العدو الصهيوني، نظراً لطبيعة وظروف علاقته مع الولايات المتحدة، يدرك أن وجوده بعيداً عن الولايات المتحدة، غير قابل للبقاء.

ولما كان ادعاء جورج بوش الابن أنه الأقدر على استكمال الهدف العراقي، حيث أن القضية لم تعد، بالمنظور الأمريكي، قضية العراق فحسب، وإنما كانت بلاد الرافدين مجرّد طرف خيط وقع العثور عليه لتحقيق الإمبراطورية الأمريكية، في القرن الأمريكي الجديد.

وجراء حيل انتخابية وتلفيقات قانونية، تقف وراءها خطط «أنبياء الحرب» الذين يسيطرون على المجمع الصناعي العسكري، بعلاقاته السياسية بين الحكومة والجيش، والقطاع الصناعي الرأسمالي الأمريكي، (أطلقه «وليام د. هارتونغ»)، فاز جورج بوش الابن بالرئاسة الأمريكية وسار على منوال تلك الحيل والتلفيقات التي يسبقه إليه أحد عشر رئيساً وليكون الرئيس الثاني عشر للولايات المتحدة عن الحزب الجمهوري، في تلك الفترة لأكثر من نصف قرن من الزمن.

من هو جورج بوش الابن

هو ابن الرئيس «جورج هوبرت ووكر بوش»، وثاني ابن رئيس يتقلد الرئاسة الأمريكية بعد أن سبقه إلى ذلك الرئيس الأمريكي السادس «جون كوينسي أدمز»، ابن ثاني رؤساء أمريكا «جون آدمز». ولد بوش الابن في ١٩٤٦/٧/٦ لأسرة محافظة، وعاش قريباً منها حتى سن الخامسة عشرة، انتقل بعدها إلى الدراسة بعيداً عن أسرته. أتم دراسته في عام ١٩٦٨ والتحق بعدها بالحرس الجوي الوطني لولاية تكساس بقاعدة إلينغتون. قضى بعد التدريب سنتين قائداً لطائرة مقاتلة من طراز F١٠٢. بعدها ترأس شركة «بوش» للتنقيب عن البترول والغاز لمدة (١١) عاماً. جده «برسكوت بوش» خدم عضواً في مجلس الشيوخ الفيدرالي بين ١٩٥٢–١٩٦٣، وعمل والده نائباً في البرلمان الفيدرالي سنة ١٩٦٦، ثم نائباً للرئيس «رونالد ريغان» في الفترة من ١٩٨١–١٩٨٩، إضافة إلى أن أخاه «جب بوش» يتقلد منصب حاكم ولاية فلوريدا.(١)

تعرضت الولايات المتحدة في عهده إلى أكبر هجوم في تاريخها يوم (٩/١١/ ٢٠٠١)، حين تم تفجير برجَي مركز التجارة العالمي وجزء من مبنى البنتاغون - وزارة الدفاع.

لم يخطر ببال أحد أن «جورج بوش» الابن يصلح مرشحاً للرئاسة الأمريكية، لأن أوجه القصور في شخصيته وثقافته وحضوره تستبعده من أول نظرة. ومن المفارقات

(١) أنيس الدغيدي: تاريخ بوش السري الأسود، دار الكتاب العربي ٢٠٠٤، ص ١٥–١٦.

أن «الأم» (بربارة بوش) كانت أول من يسلم بعدم صلاحية ابنها ليعتلي سدة البيت الأبيض.

فهو «بوش» الابن الذي أمعن في الاعتراف بقصوره. وروى أنه ظل حتى تجاوز الخامسة والثلاثين من عمره شاباً لاهياً، عابثاً، كسولاً، وحياته بين تكساس وواشنطن أخذت منه الاستقرار العائلي، وتركت له فراغاً عاش فيه حياة غير مسؤولة وصلت به إلى حد الإدمان الشديد على شرب الخمر نهاراً وليلاً، يقود سيارته مسرعاً ومخموراً، ووصل الحال ببعض النوادي في تكساس إلى حد منعه من دخولها.(١)

أجمعت استطلاعات الرأي على أن نتيجة المعركة الانتخابية سوف تجيء متقاربة، وكان «جيمس بيكر» أقرب الأصدقاء إلى بوش (الأب) ووزير خارجيته السابق ومدير حملته الانتخابية، موجوداً بنفسه طول الوقت في مراكز الفرز وفي قاعات المحاكم يقود المواجهة القانونية لإثبات صحة الأصوات المؤيدة للمرشح الجمهوري «بوش الابن»، إذ يعرف كل الناس أنه بحساب الأرقام في ولاية فلوريدا، وهي آخر ولاية تم فرز صناديقها، أن عدد الأصوات الحقيقي كان سيعطي الرئاسة إلى «آل جور»؛ لكن المجمع الانتخابي أعطى الرئاسة إلى «بوش» بسبب (إختفاء) عدة صناديق انتخابية تخلفت عن الفرز، لأن حاكم ولاية كاليفورنيا جيب بوش، شقيق جورج دبليو بوش، رتب لوضع خمسة صناديق بما فيها من تذاكر على سيارة تنقلها إلى مركز الفرز، ثم قيل إن السيارة (تأهت) في الطريق (ستين كيلومتراً) لمدة خمسة أيام، ثم نشأ نزاع في المحكمة العليا، مع مصادفة أن معظم قضاتها من تعيين رؤساء جمهوريين، عندها أعلن فوز جورج بوش الابن. وكان «ريتشارد تشيني» ـ ديك ـ الذي وقع الاختيار عليه مرشحاً لمنصب نائب الرئيس، يدير من داخل بيت «بوش الأب» معركة إعلان فوز المرشح الجمهوري. فمهما كانت المخالفات والإجراءات والطعون في شرعية عدد الأصوات، فإن مهزلة التصويت والعملية الانتخابية الأمريكية برمتها، هي عملية قرصنة ليس إلا.

بهذه القرصنة، دخل جورج بوش الابن إلى المكتب البيضاوي وهكذا دواليك كل من تربعوا على سدة الرئاسة الأمريكية منذ أعلن هذا المجتمع الخليط، العجيب الغريب، استقلال الولايات المتحدة.. الذي قام على الاقتحام وسفك الدماء والعنصرية والتوسع والهيمنة. ولم يكن دخول بوش الابن إلى البيت الأبيض (٢٩ يناير/كانون

(١) محمد حسنين هيكل: الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق ـ القاهرة ٢٠٠٣، ص ١٦٥ – ١٦٧.

الثاني ٢٠٠١) دخول بطل، أو دخول فاتحين.

حين وجه الرئيس الأمريكي «دوايت أيزنهاور» (وكان آخر الجنرالات الكبار الذين قادوا حروب الولايات المتحدة) إلى الشعب الأمريكي ما أسماه خطاب الوداع، مساء يوم ١٧ يناير/كانون الثاني ١٩٦١، جاء فيه:

«إن مواقع القرار الأمريكي في الدولة الأمريكية لابد من حمايتها ضد النفوذ غير المطلوب، وغير المتوازن للمجمع العسكري - الصناعي. وإلا ستكون العواقب كارثية، لأننا بذلك نضع سلطة القرار في أيدٍ غير مسؤولة لأنها غير مفوضة، وبالتالي لا يصح أن تؤتمن عليه. وأود أن ألفت النظر إلى أنه إذا وقع القرار الأمريكي رهينة لمثل هذه المجمع الصناعي العسكري وأطرافه، فإن الخطر سوف يصيب حرياتنا وممارساتنا الديمقراطية، كما أنه قد يصل إلى حيث يملك حجب الحقائق عن المواطنين الأمريكيين، والخلط ما بين أمن الشعب الأمريكي وحرياته، وبين أهداف أطراف هذا المجمع. ومن سوء الحظ أن الثورة التكنولوجية التي تتدفق نتائجها على عالمنا اليوم، تساعد أطراف هذا المجمع الخطر وتزيد من قدراتهم وتمكنهم من السيطرة على برامج الإدارة ومخصصات إنفاقها، خصوصاً أن قوة أموالهم توفر لهم تأثيراً فادح التكاليف على مؤسسات الفكر والعلم، على أن أملي معلق بوعي الأمة الأمريكية بالخطر، لأن ذلك الوعي هو الذي يحصر أطراف هذا المجمع ويمنع سيطرتهم على الضمير العام وعلى السياسة العامة معاً!!»(١)

في هذه الخمسين سنة، من نهاية رئاسة «أيزنهاور» (١٩٦١) إلى مدخل القرن الحادي والعشرين، اختلف العالم وطالت الخلافات حقائق الأشياء، كما طالت حركتها. ففي ظل مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الاتحاد السوفييتي السابق، ومنافسة سياسية شرسة بين الولايات المتحدة وأوروبا، ومنافسة اقتصادية لا تخلو من الخطر بين الولايات المتحدة واليابان، كان المشروع الإمبراطوري الأمريكي، وهو يقتحم ويتوغل، ويصرف من الموارد ما فاق قدرته، يدرك أنه يخوض معركة حاسمة ومصيرية. وقد نجح في تحقيق اختراقات أساسية في مجالات العلم والإنتاج ودرجة من الديمقراطية يصعب إنكارها، لكنه في المقابل استخدم أدوات القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية على نحو مكثف وبتكاليف باهظة. فهو جرب السلاح حيث ينفع وحيث لا ينفع، وجرب الحصارات الاقتصادية حين يلزم وحين لا

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٥٧-٢٥٨.

يلزم، وجرب العمل الاستخباراتي (الحرب الخفية) عندما وجد الظروف مواتية أو هيأها بحيث تصبح كذلك، وارتهن الاقتصاد العالمي في وعاء عملته حتى أصبحت سلة الدولار الأمريكي وحدها تمثل أكثر من ستين في المائة من النقد المطروح عالمياً.

وبهذا، فإن المؤسسات أصبحت الباحة التي توافدت وتلاقت عليها كافة عناصر القوة: رأس المال والفكر، وفيها قلاع المصالح، التقليدية منها والجديدة، البنوك والتأمين وصناعات السلاح والصناعات المدنية والنقل والبترول والفضاء والطيران والإلكترونيات.. كلها كانت في حاجة إلى الخبراء والمفكرين والاستراتيجيين الدارسين للسياسة الدولية من ذوي الكفاءة. وكانت الحاجة في إطار المؤسسة أن استدعت طرفاً رئيسياً، وهم العسكريون من رؤساء هيئة الأركان أو قادة الأسلحة المختلفة، ممن تركوا الخدمة العسكرية ليجدوا لأنفسهم موقعاً في مؤسسة تخطيط أو تصنيع أو فريق عمل ينصح ويشير.

وعليه، كان رأس المال يؤسس ويبني، وكان خبراء الحرب يضعون الخطط والاحتمالات، كما هم أساتذة الفكر يكشفون ويحددون المسار. ثم كان أن هذه المؤسسات باتت خلية نحل وحضانة تفريخ وزراء الدفاع (دونالد رامسفيلد) ووزراء الخارجية (هنري كيسنجر وجورج شولتز) ومستشاري الأمن القومي (زبيغنيو بريجينسكي).

قد لا يكون من الخطأ تماماً القول أن الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأقوى في عالم اليوم هي دولة مؤسسات تعتمد على التخطيط ويرسم سياساتها الخبراء Think Tank ، أي مجامع الخبراء. وبهذا الإدراك، وفي هذا النطاق، نفَذ «الكيان الصهيوني» إلى قلب العملية السياسية وموقع القرار في الولايات المتحدة، ساعدته في ذلك عوامل وأسباب التقارب والاهتمام المشترك بأمن منطقة الشرق الأوسط، ومكنّه من ذلك وجود يهودي كثيف وفاعل في أوساط أباطرة المال والفكر والآلة الإعلامية؛ وأن عصب الوجود اليهودي في المؤسسات الملحقة بالمجمع العسكري ـ الصناعي، حيث قلاع المصالح، كان من غلاة المتعصبين للمشروع الأمريكي الصهيوني، ما يعرف اليوم بالمشروع الإمبراطوري، الذين انغرس في فكره هاجس الهيمنة الأمريكية على العالم وعلى الثروة الاستراتيجية، البترول، مع هاجس الذراع الطولى، أمن العدو الصهيوني، وضمان حمايته وعدوانه واستيطانه، لنسمع بأول «فيتو» أمريكي في مجلس الأمن يقدمه الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» ليحصّن العدو به استيطانه من وقفة أيدتها (١٤) دولة من أصل (١٥) (٢٠١١/٢/١٩). والأسوأ من حق النقض «الفيتو» هو

التهديدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية بمعاقبتها عبر قطع المساعدات عنها إن هي أصرت على التوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد «فيتو» البلطجة الأمريكية في مجلس الأمن.

لقد شخّص الأسقف الجنوب الأفريقي، الذي حاز على جائزة نوبل للسلام سنة ١٩٨٤، «ديزموند توتو»، سبب ذلك بوضوح حين قال: «إن حكومة «إسرائيل» مرفوعة على نُصُب في الولايات المتحدة، وأن انتقادها يؤدي بصاحبه على الفور أن يُتّهم بمعاداة السامية. ويخاف الناس في هذا البلد، من أن يقولوا عن الخطأ خطأ، لأن اللوبي اليهودي قوي، بل قوي جداً».(١)

وفي كتابه الذي صدر في عام ١٩٩٥، «الوجه الآخر للنفاق»،عميل يفضح جدول الأعمال السرية للكيان الصهيوني، يسأل «فيكتور أوستروفسكي» رؤساءه عن السبب الذي يكمن وراء سعيهم لإشعال نار الحرب على العراق، فكان الجواب: «إن إسرائيل لا تمتلك القوة البشرية وحاملات الطائرات للقيام بالمهمة. وكما تعلمون، فقد تم القبض على خمسة عملاء للموساد الصهيوني وهم يحتفلون بنصر في ١١ سبتمبر/أيلول في موقف للسيارات على الناحية الأخرى للنهر الذي يفصلهم عن مركز التجارة العالمي، حيث كانوا «يوثّقون» الهجمة «الإرهابية» بكاميرات فيديو. وقبل ذلك في العام ١٩٩٨، مارست الشبكة الصهيونية التي تضم «ريتشاد بيرل» و«ديفيد وولفوتين»ضغطاً على الرئيس «بيل كلينتون» لغزو العراق.(٢)

ويشير الكاتب وأستاذ علم السياسة «اليهودي» بنيامين جينزبيرج، بالقول: «منذ الستينيات، أصبح اليهود يسيطرون على نفوذ كبير في الحياة الاقتصادية والثقافية والفكرية والسياسية الأمريكية. فقد لعبوا دوراً مركزياً في الحياة المالية الأمريكية خلال الثمانينيات، وكانوا من المستفيدين الرئيسيين من اندماج الشركات الكبرى (كما بيّن وليام هارتونغ، في كتابه «أنبياء الحرب»). واليوم، وعلى الرغم من أن ما لا يتجاوز اثنين في المائة من سكان أمريكا من اليهود، فإن ما يقرب من ٥٠٪ من أباطرة المال الأمريكيين هم يهود، وكذلك الرؤساء التنفيذيون في شبكات التلفزة الرئيسية الثلاث، واستوديوهات السينما الرئيسية الأربعة، هم يهود أيضاً، إضافة

---

(١) مارك ويبر، مدير معهد «انستيتيوت فور هستوريكال ريفيو»، في مقالة بجريدة الخليج الإماراتية، العدد ٩٠٤٠، ٢٠٠٤/٢/١٨، تحت عنوان: أمريكا الحصن الوحيد الباقي لـ «تل ابيب».

(٢) مارك ويبر، في مقالته تحت عنوان: اللوبي الصهيوني في إدارة بوش، جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٨٥٤٩، ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢، النص بالأساس منشور في موقع «زيبورترن».

إلى أصحاب سلسلة الصحف القومية الكبرى، وصحيفة نيويورك تايمز الأوسع انتشاراً ونفوذاً في الولايات المتحدة، كما أن دور اليهود ونفوذهم في السياسة الأمريكية بارزان على النحو ذاته.(١)

وبالطريقة ذاتها، يلفت «ستيفن ستانيلات»، المدير السابق للشؤون القومية في اللجنة اليهودية الأمريكية (إيباك) النظر إلى السلطة السياسية غير المتوازنة، غير المتناسبة، التي يملكها اليهود، والتي هي أكبر من سلطة أي جماعة عرقية ـ ثقافية في الولايات المتحدة. ويمضي «ستانيلات» قائلاً: إن النفوذ الاقتصادي اليهودي والسلطة اليهودية متركزان على نحو غير متناسب في هوليوود والتلفزيون وصناعة الإعلام.(٢)

وعن خطر السلطة اليهودية في وسائل الإعلام والحكومة ، يقول «مارك ويبر»: «ليست سلطة «اللوبي اليهودي» الخفية ظاهرة جديدة، ولكنها ولا تزال، منذ وقت بعيد عاملاً مهماً من بين العوامل التي تتحكم بالحياة الأمريكية». ويقول «مارك ويبر» أن «تشالز ليندبيرج»، تحدث في سنة ١٩٤١ عن خطر السلطة اليهودية في وسائل الإعلام والدوائر والمؤسسات الحكومية. وبعد رحلته الجوية سنة ١٩٢٩ من نيويورك إلى باريس، خاطب حشداً في مدينة ديس موانس بولاية أيوا، يوم ١١ سبتمبر/أيلول ١٩٤١ متحدثاًعن أخطار توريط الولايات المتحدة في الحرب التي كانت مستعرة في أوروبا وقتئذٍ. وقال محدداً إن أهم ثلاث فئات ضاغطة على أمريكا لكي تشترك في الحرب هم البريطانيون واليهود وإدارة «روزفيلت». وتابع «مارك ويبر» نقلاً عن «ليندبيرج»: «إن أعظم خطر لليهود على هذه البلاد، يكمن في ملكيتهم الضخمة ونفوذهم الهائل على صناعة السينما وعلى إعلامنا وإذاعاتنا، وعلى حكومتنا، ولأسباب يمكن فهمها من وجهة نظرهم، وهي غير ملائمة من وجهة نظرنا، ولأسباب ليست أمريكية، يرغبون في توريطنا في الحرب. ونحن لا نستطيع لومهم على التطلع إلى مصالحهم، ولكن علينا كذلك أن ننظر إلى مصلحتنا، وعلينا أن لا نسمح لأحقاد الشعوب الأخرى أن تقود بلادنا نحو الدمار.(٣)

بينما الكاتبان اليهوديان المعروفان «سيمور ليبسيت» و«إيرل راب» قالا في

---

(١) المصدر نفسه، مقالته: أمريكا الحصن الوحيد الباقي لـ «تل ابيب»، جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٩٠٤٠، ٢٠٠٤/٢/١٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

كتابهما الذي صدر سنة ١٩٩٥، بعنوان «اليهود والمشهد الأمريكي الجديد»: شكل اليهود في الولايات المتحدة خلال العقود الثلاثة الأخيرة نحو ٥٠٪ من مجموع كبار الأكاديميين.. و٢٠٪ من أساتذة الجامعات الرئيسية و٤٠٪ من أصحاب الشركات القانونية الكبرى في واشنطن ونيويورك و ٥٩٪ من الكتاب والمخرجين والمنتجين في أكبر ٥٠ شركة سينمائية وكذلك شبكات التلفزة الرئيسية.(١)

ويتحدث الأدميرال «توماس مور» رئيس أركان الجيوش المشتركة الأمريكية الأسبق، بغيظ صريح عن السيطرة اليهودية «الكيان الإسرائيلي» على الولايات المتحدة، قائلاً: لم يسبق لي أن رأيت رئيساً ولا يهمني من يكون، يقف في وجه «إسرائيل»؛ إن الأمر يصدم العقول ويقلق الخواطر؛ إنهم يحصلون دائماً على ما يريدون، و«الصهاينة» يعرفون ما يدور طوال الوقت وقد بلغ بي الأمر أني لم أعد أدوّن أي شيء؛ وإذا أدرك الشعب الأمريكي القبضة الحديدية التي يسيطر بها هؤلاء على حكومتنا، فسوف يهبون شاهري السلاح، ولكن من المؤكد أن أبناء شعبنا لا يملكون أي فكرة عمّا يدور من حولهم.(٢)

وكتب مؤرخ المحرقة «يهودا بوير» الذي يعمل في الجامعة العبرية في القدس المحتلة: «كان للسيطرة اليهودية على الحياة الثقافية والأكاديمية أثر عميق في الكيفية التي ينظر بها الأمريكيون إلى الماضي، وأكثر ما تتبدى النظرة اليهودية المتغلغلة إلى التاريخ، في حملة «المحرقة»، التي تُشن عبر وسائل الإعلام وتنصب على مصير اليهود في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية. وسواء قُدمت المحرقة بصورة موثقة أم غير موثقة، منسجمة مع الحقائق التاريخية أو متناقضة معها، بالتعاطف والتفهم أم غير ذلك، فإنها قد أصبحت رمزاً مهيمناً في ثقافتنا.. ويندر أن يمر شهر دون أن يتخلله إنتاج شريط تلفزيوني جديد، أو شريط سينمائي جديد، أو مسرحية جديدة، أو كتاب جديد، أو قطعة نثرية أو شعرية تتناول المحرقة؛ كما أن هذا السيل أخذ في التعاظم، بدلاً من أن يتلاشى. ويتابع «يهودا بوير» متسائلا: ألا تستحق المعاناة غير اليهودية أي اهتمام مماثل؟ ففي غمرة التركيز على تصوير اليهود ضحايا المحرقة، يتلاشى الاهتمام بعشرات ملايين الضحايا من روسيا الستالينية، حليفة الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، إلى جانب عشرات ملايين الضحايا من الصينيين خلال حكم النظام الماوي، إضافة إلى ما بين ١٢ و ١٤ مليون ألماني كانوا ضحايا الفرار أو

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

الإبعاد بين سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٩.(١)

ولاحظت «بولا هيمان» أستاذة التاريخ اليهودي الحديث في جامعة ييل الأمريكية، أن لإعلام الهولوكوست المموّل على خير وجه والحملة التربوية أهمية خاصة بالنسبة إلى مصالح «الكيان الإسرائيلي»، قد تستخدم المحرقة لإحباط الانتقاد وقمع النقاش، وهي تعزز إحساس اليهود بأنهم شعب محاصر إلى الأبد.(٢)

من جهته، الكاتب والأكاديمي الأمريكي اليهودي «الفريد ليلينثال» كتب سنة ١٩٧٨، يقول: كيف تم فرض الصهيونية على الشعب الأمريكي؟ إن الأواصر اليهودية والتضامن القبلي بين اليهود وتفضيلهم أنفسهم على غيرهم، هي الأمور التي صاغت هذه السلطة التي لا سابق لها، وتتغلغل بصورة تامة في الدوائر المالية والتجارية والاجتماعية والترفيهية. وكنتيجة للقبضة اليهودية على الآلة الإعلامية، فإن التغطية الإخبارية للصراع "الإسرائيلي" ـ الفلسطيني، في التلفزة الأمريكية والصحف والمجلات الأمريكية متعاطفة مع "إسرائيل" على نحو فاضح.(٣)

وعلى مدى الستين عاماً الماضية، زاد نفوذ اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة إلى حد أنه أصبح يرقى حالياً إلى مرتبة الحزب الثالث الرئيسي، بماله من برنامج سياسي ينافس جداول أعمال الحزبين الجمهوري والديمقراطي. وقام هذا اللوبي ـ شأنه في ذلك شأن الحزبين الآخرين المتنافسين على النفوذ والسلطة ـ بتعزيز وضعه من خلال تغيير التحالفات والتودد إلى ناخبين جدد. وما لجنة «إيباك» ـ المظلة التي تشمل مجموعات الضغط الرسمية المؤيدة للكيان الصهيوني ـ إلا جزءً من هذه القوة الثالثة الرئيسية في الحياة السياسية الأمريكية، وما تفتقده الجماعات المؤيدة للكيان من حيث دوائر التصويت الفعلية تعوضه من خلال امتلاك حصة كبرى في احتكارات وسائل الإعلام النافذة.

لعلنا نبدأ بتعريف كلمة «لوبي». إنها مجموعة من العملاء النشطين الذين لهم مصالح خاصة ويمارسون الضغوط على الموظفين الرسميين، خصوصاً المشرعين، وذلك للتأثير عليهم.. وقد لا تعطي عبارة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، الصورة الحقيقية، ولا تصف اللوبي وتكوينه وأساليب عمله بشكل دقيق، وذلك لأن المجموعة المؤيدة للعدو الصهيوني والموجودة داخل مجلس الشيوخ

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

الأمريكي في إدارة الرئيس نيكسون، والرئيس فورد، على سبيل المثال، كانت تتألف من اثني عشر عضواً داخل المجلس، من بينهم اثنان من اليهود.

ولقد ارتبط اللوبي المؤيد للكيان الصهيوني، والمعروف رسمياً باسم «إيباك» وهي مختصر للجنة الأمريكية - «الإسرائيلية» للشؤون العامة، بتزايد تورط الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. لكن نشاط هذا اللوبي تزايد في أعقاب عدوان يونيو/حزيران ١٩٦٧، وتصميم الإدارة الأمريكية على استخدام نتائج الحرب في فرض هيمنتها على المنطقة.

وبعد حرب العام ١٩٧٣، تزايد وتطور التحالف الأمريكي – الصهيوني، وتدخلت الولايات المتحدة للمرة الأولى وبشكل مباشر لمساعدة الكيان الصهيوني؛ وتزايد في الوقت نفسه نشاط اللوبي المؤيد للكيان في الولايات المتحدة، وتمركزت قوته على الجانب الهامشي للموقف الأمريكي من التسوية وتوقيتها. ولعل الأمر الجدير بالملاحظة، هنا، أن المسائل الأساسية للاستراتيجية الأمريكية بقيت بعيدة عن تأثير اللوبي المؤيد للكيان الصهيوني، ومن هذه المسائل: إبعاد مصر عن عقلية استمرارية الحرب مع العدو عن طريق سياسة «الخطوة - خطوة» التي رسمها «هنري كيسنجر»، واتفاقية فصل القوات الأولى (نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٣)، واتفاقية سيناء الثانية سبتمبر/أيلول ١٩٧٥، وتكريس مقولة أن حرب ١٩٧٣ هي آخر الحروب..! التي أرساها «السادات» وخلفه «مبارك».

وفي عهد الرئيس «رونالد ريغان» واندفاعه في مشاريع العسكرة وحرب النجوم، تزايدت قوة التحالف الأمريكي - «الصهيوني»، خاصة بعد سقوط نظام الشاه في إيران، وتزايدت نشاطات اللوبي المؤيد للعدو الصهيوني، بل وبدأت تطفو إلى السطح وتظهر في العلن.

ولتحديد قوة اللوبي المؤيد للعدو الصهيوني، لابد من التأكيد على أن هذا اللوبي جزء لا يتجزأ من الإدارة الأمريكية، أياً كان على رأس هذه الإدارة من الحزب الديمقراطي أو من الحزب الجمهوري، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالحها. أضف إلى ذلك أن ارتباط اللوبي بالعدو، مرهون أساساً بمدى ارتباطه بالولايات المتحدة، وتماثل المصلحة «الصهيونية» مع المصالح الأمريكية. وهذا ما تبدى في الغزو الأمريكي للعراق، واستخدام الولايات المتحدة، مؤخراً حق النقض - الفيتو - هذا الحصن الصهيوني الدائم في واشنطن، الذي يتحالف مع المشروع الصهيوني بدءاً من المجازر والنكبة والتشريد حتى الاستيطان؛ هذا الفيتو، العار الأمريكي والاختبار الأول لإدارة «باراك أوباما»،

الذي يسوغ ويحمي أشرس المشاريع الاستيطانية والإبادة في التاريخ. إنها الإدارة الأمريكية التي لا تكف عن الثرثرة حول حقوق الإنسان وحماية المضطهدين، تنحاز انحيازاً ساخراً، كما هي الإدارات المتعاقبة، بكل قواها إلى الاستيطان، المعادل الموضوعي للإبادة المنظمة.

وحول احتكارات وسائل الإعلام، دعونا نتحدث عن الصلات الواضحة بين جبابرة وسائل الإعلام وبين ما هو «لوبي» عرقي بشكل أساسي. وسنجد أن «مورتيمو زوكرمان» رئيس المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى ـ يصدر مجلة «يو أس وارلد آند نيوز ريبورت» . ويعترف «وليام سافير» من صحيفة نيويورك تايمز بأنه قام بمهمات علاقات عامة للإرهابي «أرييل شارون» في فترة رئاسته لحكومة العدو، وقد أمضى «توماس فريدمان» من صحيفة نيويورك تايمز عقدين من الزمن وهو يحاول قصارى جهده تجميل سجل الأعمال الإرهابية التي قام بها كل من الإرهابيين، رئيسَي وزراء حكومة العدو، مناحيم بيغن وأرييل شارون. ويتباهى كاتب آخر، «تيدكوبل»، بصداقته الشخصية مع الإرهابي «نتنياهو». وفي شبكة «سي أن أن» الأمريكية، يبدو أن «والتر إيزاكسون» ينسق التغطية الإعلامية مع جيش العدو. كما يحلو للكاتب «تشارلز كروثامر» من صحيفة واشنطن بوست أن تُلتقط صورته وهو إلى اليمين من «نتنياهو». وأما «كونراد بلاك» الذي يعتبر من كبار ملاك وسائل الإعلام الكندية ـ فهو يصدر صحيفة «جيروزاليم بوست» التي تعتبر الصحيفة شبه الرسمية لجيش العدو الصهيوني.(١)

وخلال سنوات حكم الرئيس الأمريكي الأسبق «بيل كلينتون» تم تسليم مفاتيح الخارجية الأمريكية مباشرة إلى عملاء من اللوبي اليهودي. فقد تم تعيين مارتن أنديك، رئيس «إيباك» السابق (في نهاية تسعينيات القرن المنصرم)، سفيراً لدى الكيان. واحتفت الأوساط اليهودية الأمريكية وجماعات الضغط الصهيونية بتعيين المدير السابق للجنة «الصهيونية» ـ الأمريكية للشؤون العامة «إيباك» توم دين، الذي ظل مديراً عاماً لمنظمة «إيباك» ١٣ عاماً، ومستشاراً للاتصالات لشبكة الشرق الأوسط التي تبث محطتَي «سوا» الإذاعية و«الحرة» التلفزيونية الحكوميتين الموجهتين للعرب، واللتين أنشئتا بقرار من الكونغرس الأمريكي العام ٢٠٠٣.(٢)

لقد وظفت الحركة الصهيونية سابقاً، والكيان الصهيوني لاحقاً، كافة وسائل

---

(١) نايل ميديا دوت كوم. وانظر: بالستاين كرونيكل دوت كوم.

(٢) المصدر نفسه، وانظر: جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١١٠١، ٢٠٠٩/١٠/١٠.

وأدوات الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة واسعة الانتشار في خدمة مشروعها وأهدافها، وكونت قاموساً خاصاً بها يشتمل على كم لاحصر له من المصطلحات والمفردات الموجهة للرأي العام العربي، وكذلك للرأي العالم العالمي. ومن ضمن الوسائل والمصطلحات التي استخدمها ومازال يستخدمها الإعلام الصهيوني على سبيل المثال لا الحصر: الحرب النفسية، تعظيم قدرات الجيش الصهيوني، تهويل الخسائر التي يحدثها العدو، الإشاعات، تشويه وتزييف الوقائع والأحداث بهدف تحويل الحق إلى باطل والباطل الى حق، بمعنى ترويج وتسويق الكيان، باعتبار أن اليهود هم أصحاب الحق التاريخي في «الأرض الموعودة» وتصوير العرب أصحاب الحق المشروع في فلسطين على أنهم إرهابيون يعتزمون القضاء عليهم.

ومن أهدافهم أيضاً تحشيد الرأي العام الأمريكي الغربي إلى جانبهم في مواجهة «العدوانية العربية»!!، وقد حققوا نجاحات كبيرة في ظل غياب الإعلام والسياسات العربية الممنهجة. ولا نغفل هنا عن الحقيقة الساطعة، أن الحركة الصهيونية بكيانها الاحتلالي، استثمرت قصة المحرقة ـ الهولوكوست ـ استثماراً مذهلاً منذ أكثر من نصف قرن، ولا يزال هذا الاستثمار والابتزاز جارياً بقوة؛ ومردود هذا الابتزاز كبير وشامل إعلامياً ومعنوياً واقتصادياً وعسكرياً.

إن المعركة الحقيقية هي مع اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، خاصة، وفي الغرب عامة، وهي المعركة التي غاب العرب عن ساحتها عقوداً طويلة، كما هم اليوم في غيبوبة عما يجري في فلسطين المحتلة والقدس، وكما حدث ويحدث في العراق، وكم طال سباتهم حيال هذا الدجل والنفاق الأمريكي وتابعه الأوروبي لكل قضايانا العربية. لقد طفح الكيل من السياسات العدوانية والإملاءات الأمريكية وسياسة الابتزاز التي تمارسها الإدارات الأمريكية، حتى باتت الأمة تدفع الجزية راضية. واعتقدوا واهمين أن «العدالة والحق والشرعية الدولية» أدوات يمكنها في حد ذاتها، ودون عناء، أن تنتصر على آلة جهنمية، تحت يدها ما تشاء من مال وسلاح. واللوبي الصهيوني في ظاهره واحد من العديد من اللوبيات التي تحفل بها الساحة السياسية الأمريكية. ومن الدراسات التي نشرت مؤخراً عن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة دراسة للباحث الأمريكي «مايكل لند» من مؤسسة أمريكا الجديدة، وعمل مساعداً لمدير مركز دراسات الشؤون الخارجية الأمريكية، ويرى فيها أن اللوبي الصهيوني يُشوّه السياسة الخارجية الأمريكية باستمرار الكيان الصهيوني في احتلال الأراضي الفلسطينية بفضل المال والسلاح والدعم الأمريكي على اختلافه، الذي كثيراً ما يثير استياءً عربياً

يضر بالمصالح الأمريكية في المنطقة العربية.(١)

يعتمد اللوبي الصهيوني، ومن خلفه رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية، على ثلاث ركائز أساسية: تمويل الحملات الانتخابية وزرع أصدقاء الكيان في مواقع صنع القرار واستخدام السطوة الإعلامية. واللوبي يستخدم أصوات الناخبين اليهود، لكنه لا يعتمد كثيراً على تلك الأصوات، لأن عدد اليهود الأمريكيين لا يمثل أكثر من أقلية بسيطة من الشعب الأمريكي، كما يتركز معظم هؤلاء في المدن الكبرى مثل نيويورك ولوس أنجلوس وميامي، ولكنه يعتمد ـ خاصة في الدوائر التي لا يوجد بها كثافة يهودية ـ على شيء آخر لايتقيد بكثرة الأصوات اليهودية أو قلتها، يعتمد على تمويل الحملات الانتخابية، وينظم حملات التبرع لجمع الأموال الضخمة لتمويل حملات الناخبين، ويستخدم جمعيات قد لا تكون أكثر من واجهات لإغداق التبرعات على المرشحين، والمرشح الذي لا يثبت ولاءه لا يحرم من هذه التبرعات فحسب، بل تنتقل التبرعات الى خصمه، للتأكد من إبعاده عن الكونغرس.

واللوبي يعتمد على القوة المادية الهائلة للجالية اليهودية التي تدفع بغير حساب لمكافأة المخلصين، وتقويض المركز الانتخابي لمن يمكن أن يشكل عقبة أمام التأييد المطلق والشامل للعدو الصهيوني في الكونغرس. وعندما هدد الرئيس بوش الأب بأن يطلب تأجيل موافقة الكونغرس على المعونة الأمريكية للكيان عدة أسابيع بهدف الضغط على الإرهابي إسحاق شامير، رئيس وزراء العدو وقتها، قال إن للكيان الصهيوني ألف لوبي في الكونغرس وأنا لوبي واحد. وفي خطاب «آل جور» نائب الرئيس «كلينتون» والمرشح السابق للرئاسة، أمام اجتماع منظمة «إيباك» في مايو/ أيار ٢٠٠٠ ذكّر ذلك اللوبي بأنه، أي «آل جور»، وقف ضد سياسة بوش الخارجية، ووصف سعي بوش إلى ربط المساعدات الأمريكية للعدو الصهيوني بموافقة حكومة الكيان على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بأنه ربط مهين.

الركيزة الثانية التي يعتمد عليها اللوبي الصهيوني هي الضغط على الحكومة الأمريكية لتعيين أنصار الكيان الصهيوني، سواء من اليهود أم غيرهم، في مراكز حساسة، والكثيرون منهم تلقوا تدريبهم في تنظيم إيباك في المراكز الحساسة، والأمثلة على ذلك كثيرة. ففي عام ١٩٩٧، أصبح «فرانز كاتز»، وهو نائب مدير الشؤون السياسية في «إيباك» المدير المالي للجنة الوطنية للحزب الديمقراطي؛ وقبل

(١) دورية «بروسبكت» البريطانية الشهرية، عدد أبريل/نيسان ٢٠٠٢.

ذلك كان الرئيس السابق لإيباك قد أصبح رئيساً للجنة القومية للحزب الديمقراطي. وأعلن حينذاك أن التزاماته بدعم علاقات الولايات المتحدة بالعدو الصهيوني ولاء لا يتزعزع. والرئيس السابق «كلينتون» عين الإرهابي «مارتن أنديك» وهو من أبرز الشخصيات في معهد بحوث له روابط وثيقة مع إيباك، سفيراً للولايات المتحدة في الكيان؛ وعندما كان «كلينتون» يقوم بدور الوسيط في كامب ديفيد كان عدد كبير من أعضاء الفريق الأمريكي في المحادثات الفلسطينية « الصهيونية» من المعروفين بروابطهم الوثيقة مع اللوبي الصهيوني.(١)

ويكشف موقف الرئيس بوش الابن مدى وقوعه تحت تأثير اللوبي الصهيوني. فقد فقدت الخارجية الأمريكية في عهده تدريجياً ما لها من نفوذ على توجيه السياسة الأمريكية لصالح وزارة الدفاع، التي يسيطر عليها كادر من أنصار الكيان الصهيوني المتحالفين مع نائب وزير الدفاع «بول وولفويتز». ومن الشخصيات المؤثرة على تفكير بوش «ريتشارد بيرل»، وهو من مستشاري بوش لشؤون الدفاع. وسبق أن كتب في مجلة National Interest في خريف ١٩٩٧ مقالاً بعنوان «استراتيجية "إسرائيل"» يدعو فيه الكيان الصهيوني إلى إعادة احتلال المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية مهما كلف هذا من دماء.

بعد التبرعات السياسية وتعيين الأنصار في المراكز الحساسة، يعتمد اللوبي الصهيوني على النفوذ الإعلامي. ولا يقتصر الأمر على الناشرين ذوي الميول الصهيونية من أمثال زوكرمان ومارتن بيرتز، ومعهم العديد من كتاب الصحف الأمريكية، الذين يصورون الفلسطينيين بأنهم المعتدون، حيث تكون السيادة للدعاية الصهيونية، التي تصل إلى حد تعليقات عنصرية حول الفلسطينيين والعرب. ووجد اللوبي الصهيوني في أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ فرصة سانحة لابتزاز مشاعر الاستياء الأمريكي من تلك الأحداث.(٢)

ومع تغيير إدارة الرئيس الأسبق بيل كلينتون، تسلمت دفعة جديدة من مؤيدي الكيان الصهيوني المتحمسين المناصب الأساسية. ومن الناحية الأيديولوجيه، يقدم هؤلاء المؤيدون المتحمسون أنفسهم على أنهم «محافظون جدد»، وهي حركة تصفها «نيويورك تايمز» ذاتها بأنها يهودية. وفي الحقيقة، فإن التعريف الصحيح للمحافظ الجديد هو أنه مؤيد متحمس للكيان الصهيوني، أراد أن يكون قادراً على

(١) جريدة البيان الإماراتية ـ الملف السياسي، العدد ٥٧٠ ـ ١٩ ابريل / نيسان ٢٠٠٢.
(٢) المصدر نفسه.

البقاء سياسياً بعد «ثورة» الرئيس الأسبق رونالد ريغان. ويتمثل الفرق بين المحافظ الجديد والمحافظ القديم - إلى حد كبير - في الدولة التي يتطلع الواحد منهما لخدمتها. فالمحافظون القدامى مؤيدون متحمسون لأمريكا في حين أن الجدد يعبدون «كيان» العهد القديم، وهو كيان فصل عنصري عبري خرافي بُني على أنقاض فلسطين.(١)

وخلال العقدين الماضيين، وسّع اللوبي الصهيوني جمهور ناخبيه على الساحة الأمريكية ليشمل قاعدة كبرى جديدة وسط الإنجيليين اليمينيين الذين يعتقدون أن الكيان الصهيوني على حق دائماً. وطبقاً لهذا الفرع الجديد للغاية والأمريكي للغاية من المسيحية البروتستانتية، فإن الإنجيل يقول: «إن بإمكان «اليهود» قتل الفلسطينيين وبتر أطرافهم وسرقة أرضهم ووضعهم تحت حالة حصار دائم». ومن بين أتباع هذا الدين الجديد.. ريتشارد آرفي وهو شغل منصب زعيم الأغلبية في مجلس النواب الأمريكي، الذي نادى بتطهير الضفة الغربية المحتلة عرقياً من الفلسطينيين.(٢) ويؤمن جمهور الناخبين الجديد المؤيد لسياسة القمع وتكسير العظام وبتر الأطراف التي يمارسها الكيان الصهيوني بحق الفلسطينيين، بأن لدى الكيان الصهيوني موافقة توارتية لإنزال عقوبة جماعية على سكان الأرض المقدسة الحقيقيين وتعذيبهم وتدمير ممتلكاتهم وتحويل حياتهم إلى جحيم.

ومنذ سبعينيات القرن الماضي، وسؤال شاخص يتمترس ويتردد في الأوساط السياسية والثقافية العربية، كما في كل ركن من أركان الوطن العربي الكبير، وعلى كل شفة ولسان، حتى الحجر والشجر، وهو:

من يحكم الولايات المتحدة الأمريكية، واشنطن أم تل ابيب؟ البيت الأبيض أم الكنيست الصهيوني؟ الكونغرس أم اللوبي الصهيوني؟ وكانت الإجابات بصوت مدوّ يملأ الأرجاء وبالفم الملآن، أن الفيتو الذي شهرته الولايات المتحدة في وجه العالم لإسقاط مشروع قرار في مجلس الأمن يدين الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة باعتباره ينتهك قرارات الشرعية الدولية، أسقط ورقة التوت - إذا كانت موجودة في الأصل - عن إدارة أوباما، وعرّى سياساتها الداعمة لأشرس وأعتى كيان عنصري عرفته البشرية، وعرفه التاريخ، ووفر له الغطاء والدعم في ظرف من المستجدات والمتغيرات المتسارعة التي تشهدها المنطقة العربية، ليكون الفيتو الأمريكي ضد أمن واستقرار المنطقة، ودرساً بليغاً يجب أن يستوعبه العرب عموماً

(١) نايل ميديا دوت كوم. وانظر: بالستاين كرونيكل دوت كوم.

(٢) المصدر نفسه.

والفلسطينيون خصوصاً، وعلى السلطة الفلسطينية أن تعيد حساباتها في ضوء ما حدث. لقد كشف الفيتو الأمريكي أن كل ما تحدثت به إدارة أوباما، وسابقاتها، كان نفاقاً للتغطية على حقيقية الموقف الأمريكي من أجل ذر الرماد في العيون، وحمل المفاوض الفلسطيني على تقديم تنازلات مجانية جديدة للعدو الصهيوني هدفها في نهاية المطاف وأد القضية وشعبها. ولم يعد يجوز للولايات المتحدة الحديث عن ازدواجية المعايير لأنه لا يتوافق مع مواقفها وسياسات إداراتها. فهناك معيار أمريكي واحد هو المعيار الصهيوني، ولم يعد مقبولاً للرئيس الأمريكي باراك أوباما أن يثير هذا السم الزعاف حول الديمقراطية والحرية وحقوق الشعوب، كما أن على الشعب الفلسطيني أن يعود إلى صلب الحقيقة (وهو يدركها باعتباره مرجعية المرجعيات) التي غابت، بأن الوحدة الوطنية هي الطريق الوحيد لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني وليس المفاوضات العبثية. وعلى السلطة الوطنية تدارك الخطأ الجسيم الذي وقعت فيه بتسليمها بالمرجعية الأمريكية كمرجعية للتسوية.

أجل، جاءت اللحظة الراهنة بوضوحها وملابساتها لتثبت أن تل أبيب، وذراعها الضاغطة على صانع القرار الأمريكي بآليّته، المجمع العسكري الصناعي، هما من يحكم الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة العظمى، بقوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية؛ فيما ينقسم مراقبون هنا وهناك في الإجابة عن هذا السؤال أيضاً. فمنهم من يرى أن المواطن الأمريكي قد خضع طوال نصف قرن ويزيد لغسيل دماغ ولمؤثرات نفسية جعلته فاقد الإحساس تجاه هذا الكيان وجماعات الضغط المنتشرة في طول الولايات المتحدة وعرضها؛ ومنهم من يرى أن خضوع البيت الأبيض للضغوط الصهيونية قد أفقد أمريكا هيبتها، وأن حالة من الكراهية بدأت تنمو وتتسع ضد كل ما هو صهيوني؛ وصار كل مقيم أو عابر سبيل للمدن الأمريكية تنتابه حالة من التذمر، بل ويلمس استنكاراً واسعاً للإهانات التي تلحقها تل أبيب بالبيت الأبيض.

ويمكن معرفة مستوى تأثير اللوبي الصهيوني في إدارة جورج بوش الابن من خلال التدقيق في المناصب التي يحتلها الخبراء المستشارون الصهاينة واليهود الموالون للكيان الصهيوني في البيت الأبيض أو في مواقع تنفيذية فرعية أخرى. وعليه، فمن الأهمية بمكان أن نكشف هوية هؤلاء المسؤولين الموالين للعدو الصهيوني، آخذين بالاعتبار أن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى هو أحد ماكينات التفريخ وبيوت الخبرة للوبي الصهيوني.

ففي الأشهر الثمانية عشر الأولى من رئاسة بوش الابن، نجحت هذه الشبكة من

البارزين النافذين في وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع والمكتب التنفيذي للرئاسة ومجلس الأمن القومي الأمريكي ومجلسَي النواب والكونغرس، إلى الحد الذي أصبح معه حلفاء أمريكا في أوروبا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية وآسيا يعتبرون الولايات المتحدة الشريك الذي لا انفصام عنه للكيان الصهيوني في السير بالعالم في الطريق المؤدي إلى الوقوع في هاوية الانهيار.

من هو هذا اللوبي الصهيوني الذي يحكم الولايات المتحدة؟

١- هنري كيسنجر، عضو في مجلس السياسة الدفاعية، شأنه في ذلك شأن مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأسبق «جيمس وولزي»، الذي عمل أيضاً كمحام للمؤتمر الوطني العراقي (قبل غزو العراق) وأكبر داعية للقيام بغزو عسكري أمريكي للعراق. وذكرت صحيفة نيويورك تايمز، قبل الغزو، أن إعادة إدراج غزو العراق في جدول أعمال إدارة بوش جاء نتيجة لتوصية من مجلس السياسية الدفاعية. وهو أحد المستشارين العديدين في البنتاجون، ولعب دوراً كبيراً في جرائم ووتر جيت والمجازر الجماعية في جنوب شرق آسيا والعهد الدكتاتوري في تشيلي، وعرّاب سياسة الخطوة خطوة بعد حرب ١٩٧٣. كما خدم كمستشار للرئيس الصربي سلوبودان ميلوسوفيتش. وقد كرس «ريتشارد بيرل» المعروف في أوساط صنع السياسات في واشنطن باسم «أمير الظلام»، حياته العامة لترويج سياسة هنري كيسنجر الفتاكة المتجسدة في «مذكرة دراسة الأمن القومي».(١)

٢- **ريتشارد بيرل**، أحد مستشاري سياسة بوش الخارجية ورئيس مجلس سياسة الدفاع في البنتاجون. وبسبب وجود مؤشرات عديدة على أنه عميل للكيان الصهيوني، تم طرده من مكتب السيناتور هنري جاكسون في السبعينيات بعد أن ألقت وكالة الأمن القومي القبض عليه بينما كان يُحرر وثائق سرية للغاية خاصة بالأمن القومي إلى سفارة الكيان الصهيوني. وعمل «بيرل» فيما بعد في شركة «سولتام» للأسلحة في الكيان. ويعتبر من أبرز المتعصبين للكيان الصهيوني ودعاة غزو العراق، واستضاف المستشرق «برنارد لويس» في واشنطن لترويج سياسته القائلة بوجود ما أسماه «قوس الأزمات» لدى مجلس الأمن القومي الأميركي على عهد كارتر الذي كان يضم «زبيغنيو بريجينسكي»، أحد دعاة السيطرة على مواقع النفط في الشرق الأوسط، وصاحب كتاب «رقعة الشطرنج الكبرى» الذي ينظر فيه للقرن الأمريكي

---

(١) دورية «وجهات نظر» عدد فبراير/شباط ٢٠٠٣. وانظر إلى: موقع «ريبورترز» دوت كوم.

المهيمن بالقوة على الإمبراطورية العالمية، وأن مستقبل العالم بنقاطه الساخنة، خاصة القارة الأوراسية، سيتقرر في القريب المنظور، وأن رقعة الشطرنج الكبرى هي بالتحديد، من منظوره، «أوراسيا».(١)

٣ ـ بول وولفويتز النائب السابق لوزير الدفاع وشخصية لها سطوتها داخل إدارة بوش الابن وكان له فضل فتح الأبواب على مصراعيها لدخول أعضاء الخلية ـ اللوبي ـ في صفوف موظفي وزير الدفاع. وولفويتز يدعو منذ عهد طويل إلى الأخذ بالمبدأ المنصوص عليه في «مذكرة دراسة الأمن الوطني ٢٠٠» القاضية بالحد من تعداد سكان بلدان العالم الثالث بأي ثمن، سواء أكان ذلك بحروب الإبادة أم بنشر الأوبئة والأمراض الفتاكة ـ أوبئة الدمار الشامل، أم بأي وسائل إبادة أخرى «مشروعة» أم غير مشروعة، لكي لا تستخدم هذه البلدان مواردها الطبيعية التي تعتبرها المذكرة مُلكاً للولايات المتحدة وبريطانيا. وكان على قائمة البلدان المستهدفة مصر وإيران وبعض دول أفريقيا السوداء. وهناك تقارير تشير إلى ارتباطه بجيش العدو الصهيوني، وله شقيقة تعيش في الكيان. وقد بدأ وولفويتز حياته الوظيفية الحكومية في عهد إدارة «جيرالد فورد» حين عمل تحت رئاسة «هنري كيسنجر» و«فريد إيكليه» الذي ينتمي إلى وكالة مراقبة التسلح ونزع السلاح بصفة مساعد خاص لمدير الوكالة. وفي عهد إدارة «ريغان ـ بوش الأب» كان وولفويتز وكيل وزارة الدفاع (البنتاجون) المسؤول عن رسم السياسات. وكان له دور فعال في تعيين «دوجلاس فايث» في البنتاجون، وكذلك في اختيار «ريتشارد بيرل» لرئاسة مجلس السياسة الدفاعية التابع لوزير الدفاع «دونالد رامسفيلد». وكان مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية في إدارة ريغان ـ بوش الأب، ثم أصبح فيما بعد رئيس شؤون شرق آسيا وسفير الولايات المتحدة لدى أندونيسيا. كما أنه عين «دوف زاكهايم»، وهو عميل يميني آخر من عملاء اللوبي الصهيوني، في وظيفة عليا في البنتاغون بصفة مراقب حاسبات.

وحيث أن وولفويتز ثاني أعلى مسؤول في وزارة الدفاع ـ البنتاجون ـ، فإنه اضطر الى الامتثال للخط المرسوم في تصريحاته العلنية؛ أما فيما وراء الكواليس، فإن الأمر مختلف؛ من ذلك أنه عمد، في اجتماع في كامب ديفيد عقد في ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ وضم كبار موظفي الإدارة في مجال رسم السياسات، إلى الدعوة للقيام بغزو أمريكي كامل للعراق بغية الإطاحة بصدام حسين رداً على هجمات ١١ سبتمبر/أيلول

---

(١) المصدر نفسه.

٢٠٠١، بالرغم من عدم وجود أي دليل على ضلوع العراق فيها، أو امتلاكة لأسلحة الدمار الشامل.(١)

٤ - دوجلاس ج. فايث، عيّنه «بوش الأب» في منصب وكيل وزارة الدفاع المسؤول عن السياسات العامة، ومعه «دافيد وورمز» الذي عيّنه بوش الأب أيضاً مسؤولاً عن مراقبة التسلح والأمن الدولي. وهذان الموظفان يجسدان مشكلة «الشبكة» أو «الخلية» المذكورة وكانا قبل توليهما منصبيهما مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بأعنف الدوائر ذات الميول الجابوتنسكية في الكيان الصهيوني، ويدعوان علناً إلى سياسات تتعارض كل التعارض مع هدف بوش الابن المعلن المتمثل في الحل القائم على دولتين للصراع الفلسطيني – الصهيوني. ودوجلاس فايث مسؤول عن صوغ التوجيهات في مجال السياسات الدفاعية، واتصالات وزارة الدفاع بالحكومات الأجنبية، والمشاركة في فرق العمل المشتركة بين مختلف الوكالات. وقد مثل وزارة الدفاع - البنتاجون - في جميع المفاوضات والمحادثات مع الكيان الصهيوني، وكان أكبر موظف في الوزارة شارك في اجتماعات عقدت في يونيو/حزيران ٢٠٠٢ مع وزير داخلية الكيان «عوزي لانداو» والجنرال الصهيوني «ديفيد تزور» بشأن تأسيس مكتب «إسرائيلي - أمريكي» دائم في واشنطن لتنسيق شؤون الأمن الداخلي في الكيان والولايات المتحدة. ومن الجدير بالذكر هنا أن اسم «فايث» ورد قرب رأس قائمة المتهمين بالتآمر مع «بولارد»، اليهودي الأمريكي المدان بالتجسس لحساب الكيان الصهيوني والمحكوم عليه بالسجن مدى الحياة. وفي الفترة التي ترك «فايث» فيها العمل في الحكومة، وقبل أن يعود إلى العمل فيها، أصبح المحامي المسؤول عن إدارة «مكتب محاماة فايث وزيل» الذي نفذ مهام واسعة النطاق بالاشتراك مع الصناعات العسكرية في الكيان الصهيوني. وكانت له فروعه في واشنطن، ونيويورك وتل ابيب والقدس وموسكو. وخلال عمله خارج الحكومة، شارك «فايث» أيضاً في عدد من أجهزة اللوبي الصهيوني، وكذلك في مكتب استشارات ذي صلات وثيقة بالروابط العسكرية فيما بين تركيا والكيان الصهيوني.

وشارك «فايث» في دراسة أعدت لمعهد الدراسات الاستراتيجية والسياسة العليا الواقع مقره في القدس وواشنطن، عنوانها «قطيعة حاسمة: استراتيجية جديدة لكفالة أمن الدولة». وكان من بين المشاركين الآخرين في إجراء هذه الدراسة «ريتشارد بيرل» و«دافيد وورمز» وزوجته «ميراف وورمز». ومن جملة ما دعت إليه هذه الدراسة وقف

---

(١) المصدر نفسه.

ما يقدمه الكيان الصهيوني بحسب اتفاقات أوسلو من الموارد المالية إلى السلطة الفلسطينية.

وكتب «فايث» في الفترة التي كان فيها خارج الحكومة لهيئتين لهما أهميتهما الكبرى من هيئات اللوبي الصهيوني هما: «الأمريكيون العاملون لكفالة سلامة إسرائيل»، و«المنظمة اليهودية – الأمريكية». وقد شاركت كلتا الهيئتين مع عدد من قادة الصهاينة المسيحيين في اجتماع ابتزازي في البيت الأبيض عقد في يوليو/ تموز ٢٠٠١، عمد الصهاينة المسيحيون فيه إلى التهديد بوقف دعم المسيحية التبشيرية للرئيس بوش مالم يعطِ الضوء الأخضر مائة في المائة لأرييل شارون لكي يسحق الفلسطينيين.

ونشرت «المنظمة الصهيونية الأمريكية» في عام ١٩٩٩ كتاباً يشرح بوضوح استحالة إقامة دولة فلسطينية. وقد كتب «فايث» أحد فصول ذلك الكتاب، وبذلك سجل على نفسه من جديد معارضته الصارخة لسياسة إدارة بوش تجاه هذه المسألة.(١)

٥ - **دافيد وورمز**، يشبه «فايث» من حيث أنه يبرز هو أيضاً كشخص لا يخجل من كونه من أتباع جابوتنسكي. يعمل من داخل وزارة الخارجية الأمريكية لتقويض سلطة وزير الخارجية حينذاك «كولن باول». وقد كان «وورمز» حتى تعيينه في منصبه في وزارة الخارجية المدير المسؤول عن السياسة المتصلة بالشرق الأوسط في «معهد المشروع الأمريكي» ومدير برنامج البحوث الاستراتيجية والسياسية في «معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية العليا». وكان هذا المعهد قد أعد إستراتيجية رئيس وزراء العدو «نتنياهو» بمشاركة من «فايث» و«بيرل» أيضاً، في حين أعد مكتب «وورمز» التقرير اللازم بتوجيه من «بيرل» علماً بأن التقرير المذكور دعا إلى إنهاء «صهيونية العمل» وإخضاع «الكيان الصهيوني» بالجملة للسياسة الجابوتنسكية المبنية على الاقتحام والقمع الوحشي للفلسطينيين وحقوقهم والقيام في نهاية المطاف بضم الأراضي الفلسطينية التي احتلها الكيان في حرب عام ١٩٦٧.

ومن عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٩٤، كان «وورمز» مدير المنح الدولية لـ «معهد واشنطن للسياسة المتصلة بالشرق الأدنى»، وهو مجمع خبراء (Think Tank) متفرع من «اللجنة الأمريكية – "الإسرائيلية"» للشؤون العامة (إيباك)، أسسه «مارتن إنديك» المولود في استراليا والذي كان مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى في عهد

---

(١) الموقع الالكتروني : www.jarouchein2004.com والمصدر السابق.

الرئيس كلينتون ثم أصبح سفير الولايات المتحدة لدى الكيان الصهيوني. وقبل مجيئة إلى الولايات المتحدة، كان إنديك يعمل في مكتب رئيس وزراء العدو آنذاك اسحاق شامير. وفي وقت أسبق، كان يعمل في الهيئة الأسترالية المناظرة لمجلس الأمن القومي الأمريكي، وكانت تحوم حوله شبهات كثيرة بكونه عميلاً للعدو الصهيوني. وفي أواخر أيامه كسفيرٍ للولايات المتحدة لدى الكيان، حقق معه مكتب التحقيق الفيدرالي (أف. بي.آي) بسبب سلسلة من الانتهاكات الأمنية التي ارتكبها، كان من بينها إجتماعات لم يبلغ عنها مع رئيس الاستخبارات الخارجية الإسرائيلية «الموساد» وكذلك بسبب حيازته لبيانات سرية مخزونة في كمبيوترات شخصية غير مصونة.

وورمز يشبه «فايث» من حيث أنه أسهم بالعديد من المقالات في مجلة «أوت بوست» التي تصدرها المنظمة الصهيونية الأمريكية. وعقب أحداث ٢٠٠١/٩/١١، كتب وورمز في صحيفة «ويكلي ستاندرد» الصادرة عن الإمبراطورية الصحافية التي يملكها «روبرت مردوخ» وهو من أكبر أنصار الكيان الصهيوني.(١)

٦ - ميراف وورمز، زوجة «دافيد وورمز»، وكانت دعوتها إلى إحداث قطيعة استراتيجية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية موضوعاً رئيسياً من المواضيع التي عني بها عدد من مجامع الخبراء (Think Tank) المرتبطة بصلات وثيقة مع وورمز. وفي هذا الصدد، نجد أن «ميراف وورمز» التي تدير برنامج الشرق الأوسط لصالح «معهد هدسون»، أخذت بزمام المبادرة في التهجم على السعودية في أعقاب ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. ولميراف ارتباطات واسعة النطاق بالاستخبارات الصهيونية، تكونت نتيجة لنشاطها السابق كمشاركة في تأسيس معهد البحوث المتصلة بوسائط إعلام الشرق الأوسط (ميمري) وهو هيئة أخرى من الهيئات الواقعة مقارها في واشنطن والقدس وتعمل على اختيار وترجمة المقالات المهيجة للمشاعر من الصحف العربية والإسلامية لتعميمها على وسائط الإعلام العالمية والحكومة الأمريكية. وقد أسست «ميراف» معهد (ميمري) بالاشتراك مع «ييجال كارمون»، وهو كولونيل متقاعد كان يعمل في استخبارات جيش العدو الصهيوني وشغل عدة مناصب عليا فيها.

ويعمل «معهد هدسون»،وهو واحد من شبكة مجمعات الخبراء (Think Tanks) ، علانية على الدعوة إلى قيام الولايات المتحدة بالاحتلال العسكري للمنطقة الشرقية

---

(١) المصدر نفسه. وانظر: دورية وجهات نظر، عدد فبراير / شباط ٢٠٠٣.

من المملكة العربية السعودية التي توجد فيها كل الاحتياطيات البترولية للمملكة وتحرير تلك المنطقة. وقد كتب «ماكس سنجر» ، المشارك في تأسيس معهد هدسون، مقالة نشرت في مايو/أيار ٢٠٠٢ في كل من «الجيروزاليم بوست» الإسرائيلية و«نيويورك صن» الأميركية (ويمتلك كليهما عضو مجلس إدارة المعهد كونراد بلاك - الذي يُعتبر من كبار ملاك وسائل الإعلام الكندية) بعنوان: «حرروا المقاطعة الشرقية من المملكة السعودية»، طالب فيها باقتطاع ما سماه «الجمهورية الإسلامية لشرق الجزيرة العربية» من جسد المملكة. وفي يونيو/حزيران ٢٠٠٢، عقدت في مبنى الكونغرس برعاية معهد هدسون حلقة دراسية استهدفت النظام السعودي، وتولت رئاسة الحلقة «ميراف وورمن».(١)

٧ - كارل روف، المدير السياسي للبيت الأبيض في إدارة بوش الابن. وتذكّر مصادر مقربة من هذه الإدارة بالتهديد الذي يمثله تآمر السيناتور الجمهوري «ماكين» والسيناتور الديمقراطي «ليبرمان» على الرئيس، بإصرارهما على تفحص كل قرارات الرئيس المهمة في مجالس السياسة الخارجية والأمن القومي للتكفل بألا تتخذ إدارته أي إجراء يمكن أن يغضب الكيان الصهيوني أو اللوبي الصهيوني الأمريكي؛ الأمر الذي كان سيعرّض للخطر فوز الحزب الجمهوري في الانتخابات لعضوية الكونغرس التي أجريت في نوفمبر/تشرين ٢٠٠٢، وإعادة انتخاب بوش الابن في عام ٢٠٠٤.(٢)

٨ - دوف زاخيم، مساعد وزير الدفاع الأمريكي ومراقب الحسابات ورئيس قسم المالية في وزارة الدفاع، وهو حاخام معين ويقال أنه يحمل الجنسية «الاسرائلية». وقد درس زاخيم في كلية يهودية في لندن وأصبح حاخاماً يهودياً أرثوذكسياً معيناً في عام ١٩٧٣، وعمل كأستاذ مساعد في جامعة يشيفا اليهودية في نيويورك. ويعتبر زاخيم من المقربين من اللوبي الصهيوني.(٣)

٩ - إليوت أبرامز، مستشار مجلس الأمن القومي. عمل في السابق في أحد «مخازن الفكر» في واشنطن، وهو مركز علوم الأخلاق والسياسة الشعبية. وشغل أبرامز في إدارة ريغان منصب مساعد وزير الخارجية، وتركز الجزء الأكبر من نشاطه على شؤون أمريكا اللاتينية، ولعب دوراً مهماً في فضيحة «إيران كونترا» المتعلقة بصفقات بيع سلاح غير قانونية لإيران خلال حربها على العراق، إضافة إلى عمليات تمويل غير

---

(١) دورية وجهات نظر، عدد فبراير / شباط ٢٠٠٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الموقع الالكتروني ريبورترز دوت كوم.

قانونية لمتمردي الكونترا للإطاحة بالحكومة الساندينية في نيكاراغوا. وبالإضافة إلى ذلك، حاول أبرامز تضليل ثلاث لجان تابعة للكونجرس بشأن تورطه، ولذلك وجهت إليه تهم جنائية بناء على شهادته. وفي عام ١٩٩١ أدين أبرامز بجنحتين وصدر حكم بإخضاع أهليته للمراقبة لمدة عام و١٠٠ ساعة خدمة اجتماعية. وبعد عام منحه الرئيس بوش الأب عفواً شاملاً. ويعتبر أبرامز من أبرز اليهود الصقوريين الموالين للكيان الصهيوني في وزارة الخارجية في إدارة رونالد ريجان، وهو المدير الأقدم لمكتب الشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمليات الدولية، وكان زميلاً قديماً في فرع معهد هدسون في واشنطن. وبعد العمل لمدة قصيرة في قطاع الأعمال والمجال القانوني، عين أبرامز رئيساً للجنة الأمريكية المعنية بالحرية الدينية على الصعيد الدولي التي عمل من خلالها مع الحاخام «مورتن روزنثال»، مدير شعبة أمريكا الجنوبية لرابطة مكافحة التشهير التابعة لمنظمة «بناي بريث».(١)

١٠ ـ جاك كراوتش، مساعد وزير الدفاع المسؤول عن الأمن الدولي، وله مكانه كعضو كامل العضوية في عش الشبكة داخل البنتاغون. وقد بدأ كراوتش حياته الوظيفية الحكومية كمساعد تشريعي للسيناتور الجمهوري «مالكولم والوب»، وهو سيناتور موال لإنكليز، أحد أعضاء اللجنة المختارة المعينة في الاستخبارات، وكان يساعده فيها معاونه الرئيسي «أنجيلو كودفيلاً» الذي كان في ٢٠٠٣ المدير المشارك لشعبة الأمن القومي في «معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية العليا»، التي كان دافيد وورمز يعمل فيها أيضاً. وهذا المعهد هو مجمع الخبراء الذي أعدّ، برئاسة بيرل، ولأغراض «نتنياهو» الذي كان رئيس وزراء العدو ي ذلك الوقت، دراسة عن كيفية سحق أي تحرك نحو إنشاء دولة فلسطينية، ووضع حدّ لما يسمى «الصهيونية العمالية» المتمثلة في حزب العمل الصهيوني والاستعاضة عنها باقتصاد «السوق الحرة» الذي تنادي به «جمعية مونت بلان». وكراوتش معروف بأنه من دعاة الحرب العريقين، وقد روج في السنوات الأخيرة للحرب ضد كوريا الشمالية لتدمير المجمع النووي فيها، وكذلك للحرب ضد كوبا. وحين كان كراوتش خارج الحكومة، انتمى إلى جماعة «الجمهوريون المغتربون/جامعة اكسفورد» التي تدعو أعضاءها إلى الاعتماد على التجارب الإمبريالية البريطانية، وعلى الأخص، أخذت هذه الجماعة بالأفكار التي بشر بها في أوائل القرن العشرين السير «هالفورد ماكندر» صاحب «الجغرافيا

(١) المصدر نفسه. وانظر: دورية وجهات نظر، عدد فبراير / شباط ٢٠٠٣.

السياسية» التي تقضي بالاستيلاء على قلب المنطقة الأوراسية، والتي وفرت للملك إدوارد السابع الغطاء الذي تستر تحته لإشعال نيران الحرب العالمية الأولى.(١)

١١ - **آيا بريجينسكي**، يعمل في البنتاغون تحت رئاسة «كرواتش» المباشرة بصفة نائب مساعد وزير الدفاع لأوروبا وحلف شمال الأطلسي، الناتو؛ وهو نجل زبيغنيو بريجينسكي، مستشار الأمن القومي أيام الرئيس كارتر، وعرّاب المجاهدين الأفغان وأحد مريدي المستشرق البريطاني «برنارد لويس».(٢)

١٢ - **كينيث أدلمان**، أحد المستشارين العديدين في البنتاغون وعضو مجلس السياسة والدفاع الذي يرأسه بيرل، ومن المتطرفين الموالين للكيان الصهيوني والمطالبين بشن حرب ضد العراق. غالباً ما عبرّ عن مواقفه المتطرفة التي تدل على معاداته للعرب والمسلمين في شبكة أخبار «فوكس نيوز». ولأنه حاقد وغبي، وصف أدلمان العرب بأنهم معادون للسامية على شبكة أخبار «فوكس نيوز»في ٨/١١/ ٢٠٠١. ولو أنه فتح القاموس لوجد أن العرب ساميون.(٣)

١٣ - **لويس ليي**، رئيس أركان نائب الرئيس ديك تشيني، وهو أبرز مستشاري تشيني من اليهود الموالين للكيان الصهيوني، الأمر الذي ساعد في تفسير سبب ولع تشيني بغزو العراق. و«ليي» من أصدقاء تشيني المقربين منذ وقت طويل، وكان محامياً للإرهابي المدان والجاسوس الصهيوني «مارك ريتش» الذي عفا عنه كلينتون خلال الأيام الأخيرة من ولايته بعد الفضيحة الجنسية التي تورط، أو جرى توريطه، بها التي عرفت بفضيحة مونيكا لوينسكي اليهودية المتدربة في البيت الأبيض.(٤)

١٤ - **روبرت ساتلوف**، مستشار مجلس الأمن القومي الأمريكي. وكان المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، الذي يمثل أحد «مخازن فكر» اللوبي الصهيوني الذي تخرج منه العديد من خبراء اللوبي، ومن بينهم مارتن إنديك.(٥)

١٥ - **جون بولتون**، وكيل الخارجية الأمريكية المسؤول عن مراقبة التسلح والمنظمات الدولية، وهو الذي استقدم دافيد وورمز ليكون مساعده الخاص. عمل مندوب واشنطن في الأمم المتحدة مع نهاية ولاية بوش الابن. وفي إطار منصبه

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

المذكور بوصفه رئيس هيئة مراقبة التسلح، قام بولتون بدور رئيسي في «استعراض السياسة النووية» الذي اضطلعت به إدارة بوش والذي انتقده بشدة الجنرال الروسي ليونيد إيفاشوف في مقابلة له مع إحدى وكالات الأنباء في ١١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢. وكان من رأي إيفاشوف أن «استعراض السياسة النووية» ينادي بالاستخدام الوقائي أو الاستباقي للأسلحة النووية ضد الدول اللانووية، وأنه بالإضافة إلى ذلك يتسق مع سياسة هنري كيسنجر المجسدة في «مذكرة دراسة الأمن القومي ٢٠٠» بشتى مظاهر تلك السياسة.(١)

١٦ - تم جوجلين، مسؤول عن تيسير الاتصالات بين البيت الأبيض و «المجتمع الديني». وقد تولى وظيفته في البيت الأبيض على أساس ما له من صلات قديمة العهد بالصهيوني المسيحي «جاري باور»، الذي روّج لمساعي الإرهابي شارون الحربية في الشرق الأوسط.(٢)

١٧ - مارك جروسمان، معاون وزير الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية. كان مدير عام دائرة الخدمة الخارجية ومدير الموارد البشرية في وزارة الخارجية، وهو من أشد المسؤولين اليهود الموالين للكيان الصهيوني في إدارة كلينتون، الذين رقّاهم بوش الابن لمناصب أعلى وأكثر أهمية.(٣)

١٨ - ريتشارد هاس، مدير قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية وسفير متجول، وأيضاً مدير برامج الأمن القومي وعضو رفيع المستوى في مجلس العلاقات الخارجية. كان أحد أبرز اليهود الصقوريين الموالين للكيان الصهيوني في إدارة بوش الأب وعضو مجلس الأمن القومي ومن الداعمين لشن الحرب على العراق. كما أنه عضو في فريق أبحاث الأمن القومي التابع لوزارة الدفاع، البنتاغون.(٤)

١٩ - روبرت زيوليك، ممثل التجارة الأمريكية، وهو منصب وزاري. يعتبر زيوليك من اليهود الصقوريين البارزين الموالين للكيان الصهيوني في إدارة بوش الابن، الذين طالبوا بغزو العراق.(٥)

---

(١) المصدر نفسه. وانظر: دورية وجهات نظر، عدد فبراير / شباط ٢٠٠٣.

(٢) المصدر نفسه. وانظر: دورية وجهات نظر، عدد فبراير / شباط ٢٠٠٣.

(٣) الموقع الالكتروني ريبورترز دوت كوم.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

٢٠ - آري فلايشر، الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض في إدارة بوش الابن وشخصية بارزة في المجتمع اليهودي. تقول بعض التقارير أنه يحمل الجنسية الإسرائيلية (في إطار الجنسية المزدوجة - حدّث ولا حرج). كما تربطه علاقات وثيقة مع مجموعة يهودية «متطرفة» تسمى منظمة « تشاباد لوبافيتش الحديسية». وتتبنى هذه المنظمة أفكاراً متطرفة ومسيئة لكل من هو ليس يهودياً. كان «فلايشر» رئيس المنتدى اليهودي في برلمان منظمة تشاباد، وحصل على جائزة عضوية الشباب من جمعية أصدقاء لوبافيتش الأمريكيين في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١.(١)

٢١ - جيمز شليزنجر، أحد مستشاري وزارة الدفاع الأمريكية، البنتاغون، وعضو مجلس سياسة الدفاع الذي يرأسه ريتشارد بيرل. يعتبر من المتشددين الموالين للكيان الصهيوني، كما أنه كان من أشد الداعمين لغزو العراق. يشغل شليزنجر أيضاً منصب مفوض فريق أبحاث الأمن القومي التابع للبنتاغون.(٢)

٢٢ - ميل سيمبلر، رئيس مصرف التصدير والاستيراد الأمريكي، يهودي جمهوري بارز ومدير سابق للقسم المالي للجنة الجمهورية القومية. والمعروف أن مصرف التصدير والاستيراد يقدم تسهيلات للعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى وبالأخص تلك التي تعاني من مشاكل مالية.(٣)

٢٣ - ستيف جولدسميث، مستشار بوش الابن للسياسة اليهودية المحلية، ويعمل كمنسق في مكتب المبادرات الاجتماعية في البيت الأبيض، كما أنه كان عمدة إنديانابوليس. صديق الإرهابي رئيس وزراء الكيان الصهيوني السابق إيهود أولمرت، وغالباً ما يزور الكيان لتدريب محافظي المدن على خطط الخصخصة.(٤)

٢٤ - كريستوفر جيرستن، نائب مساعد سكرتير إدارة الأطفال والعائلات في وزارة الصحة والخدمات الإنسانية. كان جيرستن المدير التنفيذي للتحالف الجمهوري اليهودي. وهو أيضاً زوج وزيرة العمل في إدارة بوش الابن «ليندا تشافين»، كما تتحدث التقارير عن أنه من أشد الموالين للكيان الصهيوني.(٥)

٢٥ - مايكل تشيرتوف، مساعد النائب العام للقسم الجنائي في وزارة العدل.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

٢٦ ـ جوشوا بولتن، المنسق العام لسياسة بوش الابن، وهو مصرفي ومساعد قضائي سابق، وعضو بارز في المجتمع اليهودي.

٢٧ ـ آدام جولدمان، منسق علاقات البيت الأبيض مع المجتمع اليهودي.

٢٨ ـ جوزيف جيلدنهورن، المنسق الخاص لعلاقات حملة بوش الابن مع المجتمع اليهودي وسفير أمريكي سابق لدى سويسرا.

٢٩ ـ مارك واينبرجر، نائب وزير الخزانة لشؤون سياسة الضريبة.

٣٠ ـ صامويل بودمان، نائب وزير التجارة في إدارة بوش الابن، كان الرئيس والمدير التنفيذي لشركة «كابوت» في بوسطن بولاية ماساتشوسيتس.

٣١ ـ بوني كوهين، معاون وزير الخارجية في إدارة بوش الابن للشؤون الإدارية.

٣٢ ـ روث ديفين، مدير معهد الخدمات الخارجية الذي ينقل التقارير إلى مكتب معاون وزير الخارجية للشؤون الإدارية. يتحمل هذا المكتب مسؤولية تدريب جميع موظفي وزارة الخارجية بمن فيهم السفراء.

٣٣ ـ لينكولن بلومفيلد، مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية والعسكرية.

٣٤ ـ جاي ليفكويتز، المستشار العام لمكتب الميزانية والشؤون الإدارية.

٣٥ ـ ديفيد فروم، كاتب خطابات البيت الأبيض.

٣٦ ـ كين مليمان، المدير السياسي للبيت الأبيض.

٣٧ ـ براد بلاكيمان، مدير جدول الأعمال في البيت الأبيض.

٣٨ ـ كولين باول، وزير الخارجية في إدارة بوش الابن والرئيس السابق لأركان القوات المشتركة، وهو من أصل جامايكي وله جد أكبر يهودي من جهة والده. كما أنه ترعرع في منطقة ذات كثافة يهودية عالية في نيويورك، ويتحدث لغة اليديش (لغة يهود شرق أوروبا) وأعلن في يوم اختياره لهذا المنصب (١٦/١٢/٢٠٠٠) أنه يرغب في تشديد نظام العقوبات على بغداد.(١)

٣٩ ـ مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية في إدارة بيل كلينتون، التي اكتُشف، وبعد ٦٤ عاماً، أنها من جذور يهودية تشيكية. أعلنت في خطابها في جامعة «إيموري» بولاية أتلانتا (٣/١٢/١٩٩٨) أن واشنطن تسعى للإطاحة بالنظام العراقي.(٢)

٤٠ ـ كوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي ثم وزيرة الخارجية الأمريكية في إدارة جورج بوش الابن. يشير مساعدوها إليها بأنها «الأميرة المحاربة». فخورة أنيقة

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) أنيس الدغيدي: تاريخ بوش السري الأسود، دار الكتاب العربي ـ القاهرة ـ دمشق / ٢٠٠٤، ص ٢٠٣-٢٢٣.

شديدة الاهتمام بمظهرها وتتمتع بقدرة هائلة على ضبط النفس. كانت تتمتع بثقة بوش الابن الكلية، واسمها المحبب «كوندي». ولدت رايس في عالم صغير، منحوتة من محيط متعصب، في «تيتوسيفل» وهي منطقة للسود من الطبقة المتوسطة في بيرمنغهام ألاباما. وكوندوليزا هو اصطلاح إيطالي موسيقي معناه (الحلاوة). وكان مرشدها اختصاصي الشؤون السوفييتية (جوزيف كوريل)، والد وزيرة الخارجية السابقة مادلين اولبرايت. تخرجت من جامعة دنفر ونالت الماجستير في نوتردام، وعملت في البنتاغون تحت رئاسة كولين باول. وهي زميلة وزير الخارجية الأسبق جورج شولتز في ستانفورد، ورافقها الأخير إلى أوستن لتدريب المرشح الجمهوري لمنصب الرئاسة «جورج بوش ـ الابن».(١)

٤١ ـ **بن شلومو برنانكي**، رئيس البنك المركزي الأمريكي، يهودي أمريكي من زمرة المحافظين الجدد، من أدوات الماسونية العالمية. كان موضوع رسالة دكتواره برنانكي عن الأسباب التي أدت إلى الكساد الكبير سنة ١٩٢٩ الذي امتد لأكثر من عشر سنوات ولم تخرج منه الولايات إلا بعد دخولها الحرب العالمية الثانية. رأى بن شلومو آنذاك أن سبب المشكلة هو الخطأ الفادح بأن سمحت الدولة بانهيار البنوك، حيث تم إشهار إفلاس أكثر من ٤٠٪ من بنوك أمريكا آنذاك، وأن معالجة مثل هذه الأزمات كانت تقتضي عدم السماح بانهيار تلك البنوك. وكانت مؤسستا «غولدمان ساكس" و "ليمان براذرز» آنذاك، وما تزالان اليوم، تلعبان اللعبة نفسها. ولعل من الطريف أن الأستاذ المشرف على رسالة دكتوراه بن شلومو في جامعة MIT كان «ستانلي فيشر» أستاذ الاقتصاد هناك ثم كبير موظفي صندوق النقد الدولي أثناء الأزمة التي عصفت ببلدان جنوب شرق آسيا في التسعينيات، وهو اليوم محافظ بنك «الكيان» المركزي.(٢)

٤٢ ـ **راحم عمانوئيل**، كبير موظفي البيت الأبيض ورجل الموساد الصهيوني الذي اختاره الرئيس الأمريكي باراك أوباما. وهو ابن «بنيامين عمانوئيل» عضو منظمة «ألاتسل»، الصهيونية المخضبة يداه بدماء شهداء مجزرة ديرياسين. وراحم عمانوئيل خريج المدارس اليهودية في شيكاغو الذي حرص والده على التحدث معه بالعبرية والمتطوع في جيش حرب العدو في إحدى القواعد العسكرية شمال فلسطين المحتلة مع اندلاع حرب الخليج الأولى. وفي تقرير شديد الإثارة لموقع WMR الالكتروني الأمريكي

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١٠٩٠٣، ٢٠٠٩/٣/٢٦.

للصحافة الاستقصائية عن شخص «راحم» يجد المرء أنه إزاء مسؤول تمتلئ صحيفته بعلاقات أقل ما يقال عنها إنها مريبة، وإن لم توجه له تهمة رسمية لجهة ارتباطه بالموساد الصهيوني في عهد الرئيس الديمقراطي الأسبق بيل كلينتون. وقد دفعت تلك الارتباطات التي تأكدت للاستخبارات الأمريكية، ولم يعلن عنها رسمياً، الرئيس كلينتون لصرف «راحم عمانوئيل» من البيت الأبيض في العام ١٩٩٨، على خلفية فضيحة المتدربة اليهودية في البيت الأبيض «مونيكا لوينسكي» لعلاقته المباشرة في هذه الفضيحة. وبحسب الموقع الأمريكي، فإن مصادر استخبارية أكدت أن أحد عملاء مكتب المباحث الاتحادي الأمريكي FBI الذين اكتشفوا تعاملات «عمانوئيل» مع الاستخبارات الصهيونية ـ الموساد ـ كان مساعد مدير مكتب التحقيقات السابق «جون أونيل» الذي اكتشف تورط عمانوئيل وبقوة في قرار تعيين مونيكا لوينسكي ضمن فريق موظفي الرئيس السابق كلينتون. ولعل ما يثير شكوكاً تكاد تصل الى القرائن على علاقته بالموساد، هو أن «أونيل» قضى في هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، حيث كان يعمل في شركة «كروك آند كومباني» في برج التجارة العالمي. وفي أبريل/نيسان ٢٠٠٨، اغتيل في هيوستن مدير فرع المخابرات المركزية الأمريكية CIA «رولاند طويْني» الذي كان صديقاً مقرباً من أونيل بعد ما أصيب بطلقات نارية من شرطة الولاية فيما كان يحقق في نشاطات الموساد في منطقته.

وساعد راحم عمانوئيل بشكل غير مباشر على اقتحام الموساد الصهيوني لأنظمة الاتصال التابعة للبيت الأبيض. فهل كان اختيار أوباما له عربوناً صداقة للكيان الصهيوني[1]؟ القرائن والأدلة وسياسة أوباما، التي كان آخرها فيتو أوباما الذي مسح به خطاب القاهرة، تؤكد أن إدارته وقفت ضد ١٣٠ دولة قدمت مشروع قرار بإدانة الاستيطان الصهيوني، حيث اعتبر الصحافي والكاتب الصهيوني «جدعون ليفي» على صفحات «هآرتس» الصهيونية أن «عضواً جديداً» قد أدرج على قائمة أعضاء حزب الليكود الصهيوني.

هل كان «راحم عمانوئيل» هو الاختراق الصهيوني الوحيد لإدارة الرئيس باراك أوباما؟ وحتى لو كان عمانوئيل هو المتنفذ الأعلى، فالثابت أن رؤساء وزراء العدو الصهيوني وأجهزة تل أبيب الاستخبارية ستجد في عهد أوباما أيضاً سبلاً للوصول إلى البيت الأبيض من خلال أولئك المقربين من الرئيس الأمريكي؛ تذكّر الأسماء التالية

---

(١) إميل أمين، مقالة استعرض فيها نشاط (عمانوئيل) في البيت الأبيض، جريدة الخليج الإماراتية العدد ١٠٧٧٧ ـ ٢٠/١١/٢٠٠٨.

جيداً: ألان سولو، دان شابيرو، روزينبيرج روزي، لستر كاون وجيمي جراون، وهؤلاء ثلة من اليهود الذين ساروا ولا يزالون مع باراك أوباما منذ بداية حملته الانتخابية. وهؤلاء، كما يقولون في الكيان الصهيوني، سيكونون هناك في واشنطن في اليوم الذي سيحاول فيه أوباما الضغط على الكيان الصهيوني، وهم كذلك القادرون على إقناع الرئيس أوباما بما يتسق والمصالح والسياسات الصهيونية والحؤول دون تعرضها لمخاطر.

كل هؤلاء هم بالفعل أمريكيون، ولكنهم كلهم وبدون استثناء صهاينة خدموا خدمة مباشرة إما في الكيان الصهيوني، أو في لجان أو مؤسسات صهيونية لها فروع في الولايات المتحدة. والترشّح لعضوية الكونغرس ورئاسة الجمهورية في أي من الحزبين الديمقراطي والجمهوري لا يمكن أن يتم إلا بموافقة اللجنة الرئاسية لكل من الحزبين. وبذلك فإنها تتحكم فيمن يُقبَل ترشيحه لينوب عن الشعب الأمريكي، علماً بأن الصهاينة نجحوا في السيطرة التامة على كلتَي هاتين اللجنتين. أما التمويل فإنه يتم من خلال مؤسسات مالية ذات ارتباط مباشر بالمؤسسات الراسمة للسياسة الأمريكية. وهذه المؤسسات المالية تدعم هذا الترشيح وتعمل من خلال إعلام ممول ومسيطر عليه من الصهيونية العالمية. ويتعين على كل مرشح ألا يحيد عن «الصراط المستقيم» الذي تحدده السياسة الصهيونية المرسومة، وإلا فإنه يحدث له ما حدث للنائبة السوداء «سينثيا ماكني» التي تجرأت على طلب إجراء تحقيق نزيه لمعرفة حقيقة ما حدث في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، كما تجرأت على انتقاد سياسة الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، وصوتت ضد الحرب على العراق. فإذا بأموال أباطرة المال الصهاينة تتدفق بالملايين من جميع أرجاء الولايات المتحدة، كما جاء في صحيفة «النيويورك تايمز»، وتم شراء الأصوات لإزاحتها من الكونغرس. وحين نجحوا في إزاحتها، قال رئيس اللوبي الصهيوني «إيباك» حينها «موريس أميتاي»، فلتكن هذه عبرة لمن يعتبر، حسب ما ذكرت «النيويورك تايمز» أيضاً في عددها الصادر في ٢٢ أغسطس/آب ٢٠٠٢.

ويلاحظ في هذا الصدد أن قرار الحرب على العراق اتخذ قبل أسبوع واحد من الانتخابات لعضوية الكونغرس في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، وكان التصويت بالموافقة على ذلك القرار هو الثمن الذي دُفع للصهاينة من أجل الفوز فيها. وبذلك أصبحت الديمقراطية الأمريكية معروضة للبيع في سوق النخاسة، في الدنس.

ففي الولايات المتحدة، كما يقول «روجيه جارودي» يمكن للصوت اليهودي

أن يمثل عاملاً حاسماً في تحديد من يحصل على الأغلبية في الانتخابات، والتي كثيراً ما يكون الفوز فيها بفارق طفيف في الأصوات. ويضاف إلى ذلك أن القدرة على التأثير في الرأي العام تعتمد إلى حد كبير على مظهر المرشح أو براعته خلال اللقاءات التلفزيونية.

ويمضي جارودي، نقلاً عن «بول فندلي» بالتساؤل: كيف استطاعت قوى الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة التأثير على مركز صناعة القرار؟ ويقول: «إن تأثير رئيس وزراء الكيان الصهيوني على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط يفوق بكثير تأثيره في الكيان ذاته».(١)

ويشير «روجيه جارودي» إلى أن اللوبي الصهيوني قد تمتع بنفوذ قوي في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٢، الأمر الذي أتاح عقد مؤتمر لغلاة الصهاينة في فندق بلتيمور في نيويورك آنذاك، تقرر فيه الانتقال من فكرة إقامة «وطن قومي في فلسطين» وفقاً لوعد بلفور، وعن طريق الاستيطان التدريجي من خلال شراء الأراضي، وذلك تحت الحماية البريطانية أو الأمريكية، إلى فكرة إنشاء «دولة يهودية ذات سيادة»!

ويتابع، فقد أبدى الرئيس الأمريكي «ليندون جونسون» تأييداً شديداً، للكيان الصهيوني، خلال حرب عام ١٩٦٧، ومنذ ذلك الحين راح ٩٩٪ من اليهود الأمريكيين ومن خلال اللوبي الضاغط، يدافعون عن الصهيونية، بقولهم: «أن يكون المرء يهودياً اليوم معناه أن يكون مرتبطاً بالكيان الصهيوني».(٢)

أما «ناحوم جولدمان»، مبتكر ومؤسس اللوبي الصهيوني ورئيس المؤتمر اليهودي العالمي، والذي كرّس حياته من أجل الصهيونية، ولعب دوراً رائداً في جماعة الضغط منذ عهد الرئيس «هاري ترومان (١٩٤٥-١٩٥٢)»، فقد توجه في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ بصفته رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، إلى واشنطن لمقابلة الرئيس «كارتر» ومستشاريه «سايروس فانس» و«زبيغنيو بريجينسكي»، وقدم للإدارة الأمريكية نصيحة غير متوقعة وهي القضاء على جماعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة.(٣)

---

(١) روجيه جارودي: الأساطير المؤسسة للسياسة «الإسرائيلية» دار الشروق، القاهرة ١٩٩٩، ص ٢٥٥/٢٥٦.

بالأساس، بول فندلي: من يجرؤ على الكلام، ص ٩٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦١، بالأساس، شلومو أفنيري: تشكل الصهيونية الحديثة، نيويورك، بيزك بوكس ١٩٨١، ص ٢١٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٤، بالأساس، صحيفة ستيرن، نيويورك ١٩٧٨/٤/٢٤.

وبعد قرابة شهر من تدمير الكيان الصهيوني للمفاعل النووي العراقي (١٧ يوليو/ تموز ١٩٨١) الذي ساهمت فرنسا في بنائه، وكما هي العادة، فإن الإرهابي «مناحيم بيغن» الذي إطمأن، بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، إلى أن مصر السادات لن توجه له ضربة من الخلف، وأن طائرات «أواكس» التي بيعت إلى السعودية ومعها شحنة من الصواريخ، قيمتها ٨،٥ مليار دولار، تخضع للإشراف الأمريكي الكامل، تذرّع بالأسطورة / الخرافة المقدسة: «لن تكون هناك إبادة أخرى بعد اليوم». وبعد فترة وجيزة من عملية المفاعل، قام الإرهابي «مناحيم بيغن» بقصف غرب بيروت بهدف تدمير مراكز منظمة التحرير الفلسطينية، على حد قوله. ومما شجعه على ذلك، حرص الإدارة الأمريكية على عدم الاحتجاج التي وافقت ومعها أغلبية مجلس الشيوخ على هذه الصفقة الاقتصادية المربحة، والتي تعزز السيطرة الأمريكية على منطقة الخليج. وقد تعهدت السعودية بعدم تحليق طائراتها في الأجواء السورية أو الأردنية، ومن ثم في أجواء فلسطين المحتلة.(١)

وفي ١٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨١، أعلن الإرهابي «بيغن» ضم مرتفعات الجولان المحتلة إلى الكيان الصهيوني. وعندما احتج الرئيس «ريغان» على هذا الانتهاك الجديد للقرار ٢٤٢، ثارت ثائرة بيغن ورد قائلاً: «هل تظنون أننا إحدى جمهوريات الموز؟ مجرّد دولة تابعة لكم؟» وبعدها أعطى وزير الدفاع الأمريكي الجنرال اليكسندر هيج، في إدارة الرئيس ريجان، الضوء الأخضر للكيان الصهيوني بغزو لبنان (١٩٨٢) بغرض فرض حكومة ـ محددة ـ هناك، وإخراج القوات الفلسطينية وتطويع منظمة التحرير الفلسطينية.(٢)

وأمام هذا الوضع المنفلت للولايات المتحدة الأمريكية، في إسباغها طابعاً رسمياً على جماعات الضغط ليتمخض عنها منظمة اللجنة الأمريكية ـ « الصهيونية» للشؤون العامة المعروفة باسم «إيباك»، نما حجم التأييد المنهجي والمنظم، كما نمت نجاحاته. ومنذ بدايته في مايو ١٩٥١، توسع مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية ـ الصهيونية الأمريكية ليصبح ناطقاً متميزاً باسم يهود الولايات المتحدة، نافذاً على أعلى المستويات في الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٦٦ – ٢٦٧، بالأساس: صحيفة واشنطن بوست ١٩٨١/٦/١٠، وحقائق وملفات، ١٩٨١/٩/٢٠، ص ٧٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٨، بالأساس: ستيفن إمرسون، ديتون العرب، صحيفة نيو ريببليك، ١٦ يونيو/ حزيران ١٩٨٢، وزئيف شيف ويهود يعاري، حرب «إسرائيل» في لبنان، سيمون وشستر ١٩٨٤.

وكان المؤتمر ومنظمة إيباك ثمرة الدروس التي لقنها لليهود كلام الرئيس هاري ترومان المعسول، وتتلخص في أن «لا تراهن بكل نقودك على حصان واحد، سواء كان هذا الجواد الرئيس الأمريكي أو شريكه اليهودي»(١). وسارع ترومان إلى اختيار سفير صهيوني غير يهودي ليكون على رأس بعثته إلى الكيان الصهيوني هو «جيمز ماكدونالد» ليكون الأول في سلسلة طويلة من سفراء الولايات المتحدة إلى الكيان، الذين وقعوا في غرامه ودافعوا عن قضاياه.(٢)

وبعد إعلان قيام الكيان الصهيوني، راح اليهود والصهاينة يحشدون ويجندون كل ما تطاله أيديهم، ولم يتورعوا عن التعامل مع منظمات الجريمة المنظمة من مافيا وغيرها. وقد تولى هذه المهمة شخصيات اشتهرت فيما بعد مثل: الإرهابي شيمون بيريز رئيس الكيان، وتيدي كوليك رئيس بلدية القدس المحتلة الأسبق، وغيرهما، لتوطيد العلاقات بين الكيان ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA، التي أصبحت عاملاً مركزياً في بناء التحالف.(٣)

ومن اللافت الفيلم الذي انتجته هوليوود «تابلو أمريكي» الذي يكشف كاتب قصته الروائي «جيمس الروي» التنافس الكبير بين التجمعات الأمريكية المختلفة بشكل يوحي بأن الولايات المتحدة تعيش حالة حرب باردة بينها وبين نفسها، تتحول في بعض الأحيان إلى ساخنة. ويأخذ الكاتب فترة حكم الرئيس جون كيندي مثالاً، ويكشف عن التنافس الكبير بين الأجهزة والإدارات الأمريكية المختلفة، مثل وزارة الدفاع ـ البنتاغون، وزارة الخارجية، وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي، وبين الخارجية والبيت الأبيض، وبين البنتاغون والخارجية. وعلى الصعيد الاجتماعي، يكشف عن الصراع بين النقابات والحكومة، والجماعات العرقية وكتل أو جماعات الضغط، والمافيات، والصحافة التي تدّعي أنها حرة. ويقول «الروي» إن كل مجموعة من هذه المجموعات تعمل لنفسها ولحسابها الخاص، وضد الآخرين، ولا تعمل لأمريكا. وإذا شعرت إحداها أن شخصاً أو زعيماً يقف ضد مصالحها، فإنها تلجأ على الفور إلى القضاء عليه سياسياً بفضيحة تلقيه في الظل وتلطخ حياته السياسية، أو إلى تصفيته جسدياً. فنظام المافيا هو النظام الوحيد المعمول به على مختلف المستويات، والبقاء للأقوى. وكل مسؤول أمريكي، ابتداء من الرئيس إلى أصغر

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٧٥٢٩، ٣٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

موظف في أية دائرة حكومية، عضو في هذه المافيا أو تلك. وفي القصة، يقدم الكاتب جريمة اغتيال الرئيس جون كيندي وشقيقه روبرت وعملية خليج الخنازير والتدخل في فيتنام ووفاة مارلين مونرو في حبكة درامية مترابطة. وإذا كانت التفاصيل الصغيرة في الرواية والفيلم ليست واقعية تماماً، باعتبار أن خيال المؤلف تدخل فيها، فإن المضمون الاجتماعي للفيلم مذهل في واقعيته. فالديمقراطية الأمريكية وطنينها حوّلت أمريكا إلى حانة كبيرة تعج بالفتوّات، وكل واحد منهم يحمل عصا غليظة يريد أن يقضي بها على الآخر. ولا أحد ينكر الطابع التقدمي للشعارات التي تطرحها أمريكا والمجموعات المتصارعة فيها، ولكن الشعارات شيء والتطبيق شيء آخر. فأمريكا التي أرادها الرئيس «توماس جيفرسون» «أمة ديمقراطية متميزة عن أوروبا الغارقة دوماً في الحروب» أصبحت أكثر دول العالم إنكاراً للديمقراطية وإثارة للحروب. وبدأ هذا مع الهنود الحمر السكان الأصليين، ثم مع نفسها (الحرب الأهلية) ثم مع مهاجريها القسريين من العبيد والملونين، ثم بين المجموعات العرقية والإثنية والسياسية المتناحرة، وهاهي اليوم تمارس مع العالم بأسره ما أخذه «جيفرسون» على الفرنسيين في عهد «نابليون بونابرت» من أن نابليون «يحاول أن يفرض مفهومه للحرية على جيرانه». والرئيس الأمريكي، أي رئيس، لا يستطيع أن يمارس الحكم إذا لم يدس رأسه تحت مظلة من هذه المظلات. فجيفرسون تحالف مع مستوطني الداخل ضد بورجوازية الساحل الشرقي، وهكذا دواليك. ومعظم الرؤساء الأمريكيين يتحالفون مع جماعات الضغط الصهيونية، اللوبي الصهيوني، المتمثل باللجنة الأمريكية ـ «الصهيونية» للشؤون العامة المعروفة باسم (إيباك) ولوبي صناعة الأسلحة، المعروف باسم (المجمع الصناعي ـ العسكري). أما الذين يتحالفون مع الولايات المتحدة، فإنهم غير موجودين في رأي مخرج ومنتج الفيلم، وفي رأي العالم بأسره أيضاً.(١)

بعد أن نجحت الصهيونية إلى حدٍ بعيد في تطويع معظم دول العالم، وخصوصاً الدول الكبرى، وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية وحوّلتها إلى خادم لمشروعها العدواني التوسعي، وبعد أن كفّ الرئيس باراك أوباما عن إثارة الشغب، وأقلع عن المطالبة بوقف الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنه لم يُفوّت فرصة للإعراب عن الالتزام بأمن الكيان الصهيوني، مهما ارتكب من اعتداءات ومجازر وانتهاكات للقانون والشرعية الدوليّين. ونعرف تماماً أن الرئيس أوباما ومن سبقوه،

(١) الموقع الإلكتروني «ريبورترز دوت كوم». وانظر: جريدة الخليج الإماراتية ٢٠٠٩/١١/٢٦.

ممن أصبحوا من كبار حماة الكيان، لا يعيرون اهتماماً لأمن الدول العربية وحقوقها، ولو من باب الضحك على الذقون، كما فعل أوباما في خطاب القاهرة. كيف لا، وهؤلاء لا يرون في أمن الدول العربية إلا نهب ثرواتها والهيمنة على مناطقها وتحويلها إلى مناطق نفوذ لشركاتها ومصانعها وأطماعها. وبسرعة، انقلب أوباما على نفسه، بعد اجتماعه مع رأس الإرهاب الصهيوني، وتخلى عن شروطه التي كان وضعها بشأن وقف الاستيطان لاستئناف المفاوضات مع الطرف الفلسطيني ليتحول إلى داعية لمفاوضات مباشرة ومن دون شروط.

هذا النمط من السياسات الأمريكية المكشوفة المعادية للشعوب العربية أدى إلى إطلاق موجة عاتية من الكراهية. وإزاء هذا النفاق وهذه الشعارات الكاذبة التي تطلقها حول حق تقرير المصير وحقوق الإنسان، وتحويلها إلى معايير وقيم استنسابية، ومع تغير الرؤساء الأمريكيين وتعاقب الإدارات، فإن الثابت والمشترك بين الأشقر أو الأبيض ذي الملامح مع الانجلو – ساكسونية وبين الأسود أو الأسمر أو الحنطي، هو هذا «الفيتو»، الحضن الصهيوني المحموم في واشنطن، بقرينتيه التمييز العنصري والإبادة الجماعية؛ إنه العار، السلاح الذي أشهرته أمريكا أوباما في وجه مجلس الأمن، لإسقاط مشروع قرار يدين النشاط الاستيطاني الصهيوني في الأراضي المحتلة باعتباره ينتهك قرارات الشرعية الدولية.

هذا الفيتو الذي أشهرته الولايات المتحدة (٢٠١١/٢/٢٠) يسوّغ ويحمي أشرس المشاريع التوسعية الاستيطانية والإبادة في التاريخ، فكيف تسمح إدارة لها هذا التوسع الإمبراطوري لنفسها أن تكون حامياً للقاتل، إلا إذا كانت هي الوجه الآخر له؟ وأمريكا هي الداء، بمشروعها الإمبراطوري الاستعماري، فكيف تكون الدواء؟

في هذا السياق يناشد «سيمور رايش»، أحد زعماء اللوبي الصهيوني، الرئيس السابق لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى في الولايات المتحدة، وفي غيرها تأييد الرئيس الأمريكي باراك أوباما، لأن الخطوات التي يقوم بها تصب في مصلحة وأمن الكيان الصهيوني. ويمضي «رايش» في تعداد مآثر.. أوباما، فيقول: «إن من يتهمون أوباما بمعاداة الكيان يتجاهلون مآثره.. في توسيع نطاق تفوق الكيان والحفاظ على أمنه في الشرق الأوسط، من خلال منح هذا الكيان أحدث الطائرات والتجهيزات والمساعدات العسكرية. ويقول «سيمور رايش» الذي كتب في موقع «هافنغتون بوست الإخباري» ينبغي أن تتنامى ثقة يهود أمريكا والكيان الصهيوني بأوباما.[1] ويسرد

(١) جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٠٧٨، ٢٠١٠/٩/١٧، بالأساس، موقع: هفنغتون بوست ٢٠١٠/٩/٣.

رايش الأخطار التي تتهدد الكيان، فيتحدث عن الخطر الإيراني، ويعدد ما فعله باراك أوباما لدرء هذا الخطر، فيقول: لكي يتمكن أوباما من إقناع الدول الصناعية بتشديد العقوبات، بادر بمدّ اليد إلى حكام إيران؛ تماماً كما تظاهر في التقرّب من العالمين العربي والإسلامي، وهو ما فعله في خطاب القاهرة.

ويقول الكاتب الأمريكي«جيمس بتراس» في كتابه «وجه أوباما.. الأبيض»، يبدو أن ما يعلنه الرئيس الأمريكي أوباما في خطاباته الرسمية شيء، وما يحدث على أرض الواقع شيء آخر. فلدى توليه منصبه، أعلن أوباما أن سياسته تجاه إيران تقوم على أساس فتح صفحة جديدة وبدء مفاوضات معها دونما شروط مسبقة للوصول إلى اتفاق تنهي به إيران برنامجها لإنتاج أسلحة نووية. لكن سياسة أوباما اتخذت منذ البداية مساراً خاطئاً، إذ قام بتعيين اثنين هما الأكثر ولاءً للكيان الصهيوني، وعداءً لإيران في منصبين مهمين في وزارة الخزانة ووزارة الخارجية؛ فقد أعاد تعيين «ستيوارت ليفي» وكيل وزارة الخزانة لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية، ويصفه المؤلف بأنه لم يحدث أن بذل أي مسؤول أمريكي كل ذلك الجهد لخدمة المصالح الصهيونية؛ بينما «بايدن» نائب الرئيس، و«غيتس» وزير الدفاع، و«هيلاري كلينتون» وزيرة الخارجية، جميعاً نهجوا سياسة شرق أوسطية لا تخدم سوى المصالح الصهيونية بأكثر من أي وقت سابق في التاريخ الأمريكي(١). أما الشخص الثاني الذي عيّنه أوباما فهو دنيس روس.

ويشير المؤلف إلى أنه في الوقت الذي تراجعت فيه صادرات الولايات المتحدة بنسبة تصل إلى أكثر من ٣٠٪ في الربع الأول من العام ٢٠٠٩، أعطى نظام «أوباما» الأولوية للعلاقات الأمريكية مع الكيان الصهيوني بشروط في غير مصلحة أمريكا.

ويذكر «جيمس بتراس» أنه بعد انتخاب «أوباما» بأقل من أسبوعين، أصدر الأخير قراراً تنفيذياً يقضي بإغلاق معتقل غوانتانامو في غضون عام من تاريخه، ومراجعة أوضاع المعتقلين ومراعاة المعايير الإنسانية للاحتجاز وفقاً لاتفاقيات جينيف. لكن بعد مرور شهر من صدور القرار التنفيذي، أصدر مجلس الحقوق الدستورية تقريراً أكد فيه استمرار سوء المعاملة والانتهاك، وأن الانتهاكات قد تصاعدت وتفشت منذ انتخاب أوباما، بما في ذلك الضرب وخلع الأطراف ورش محلول الفلفل على الخلايا وإجبار المضربين عن الطعام على تناوله بالقوة. وهكذا، كما يذكر المؤلف، يتبنى أوباما سياسات بوش الابن سيئة السمعة، ويعين أكثر قواده ضراوة ووحشية، وتركّز إدارته

(١) المصدر نفسه.

جميع الموارد من أجل نجاح الغزو العسكري، في الوقت الذي لا تكاد هذه الإدارة تلقي بالاً إلى الكلفة الهائلة، المادية والبشرية، التي تتحملها الشعوب المستهدفة بالغزو، أو تلك التي تتحملها الخزانة الأمريكية أو الاقتصاد الأمريكي، حيث رفع أوباما الميزانية العسكرية بنسبة ٤٪، لتصبح أكثر من ٨٠٠ مليار دولار وسط الركود الاقتصادي، وفقدان ملايين الأمريكيين وظائفهم.(١)

ويخلص «بتراس» إلى القول إن رئاسة أوباما أنجزت ما اعتقد كثير من المراقبين أنه مستحيل؛ فلقد وضعت صهاينة في مواقع سلطة استراتيجية بأكثر مما فعلته إدارة بوش، ومن هؤلاء، «دان شابيرو» الذي صاغ خطاب أوباما، قبل انتخابه، أمام مؤتمر «إيباك» بواشنطن في مايو/أيار ٢٠٠٨، ومنهم أيضاً «سوزان رايس» مندوبة الولايات المتحدة في مجلس الأمن، وهي التي أشهرت سلاح «الفيتو» لإسقاط مشروع قرار يدين الاستيطان الصهيوني، إضافة إلى «دنيس روس» الذي ترأس مجموعة خاصة تسمى «معاً ضد إيران النووية» وتدعو إلى شن الحرب عليها إذا لم تخضع لإملاءات الكيان الصهيوني (على حد تعبير المؤلف). و«دنيس روس» واحد من مجموعة صهيونية أمريكية تتبنى مزيداً من المواجهات والحروب الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ويعتبر من أشد المؤيدين للكيان وخدمة أمنه.(٢)

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.